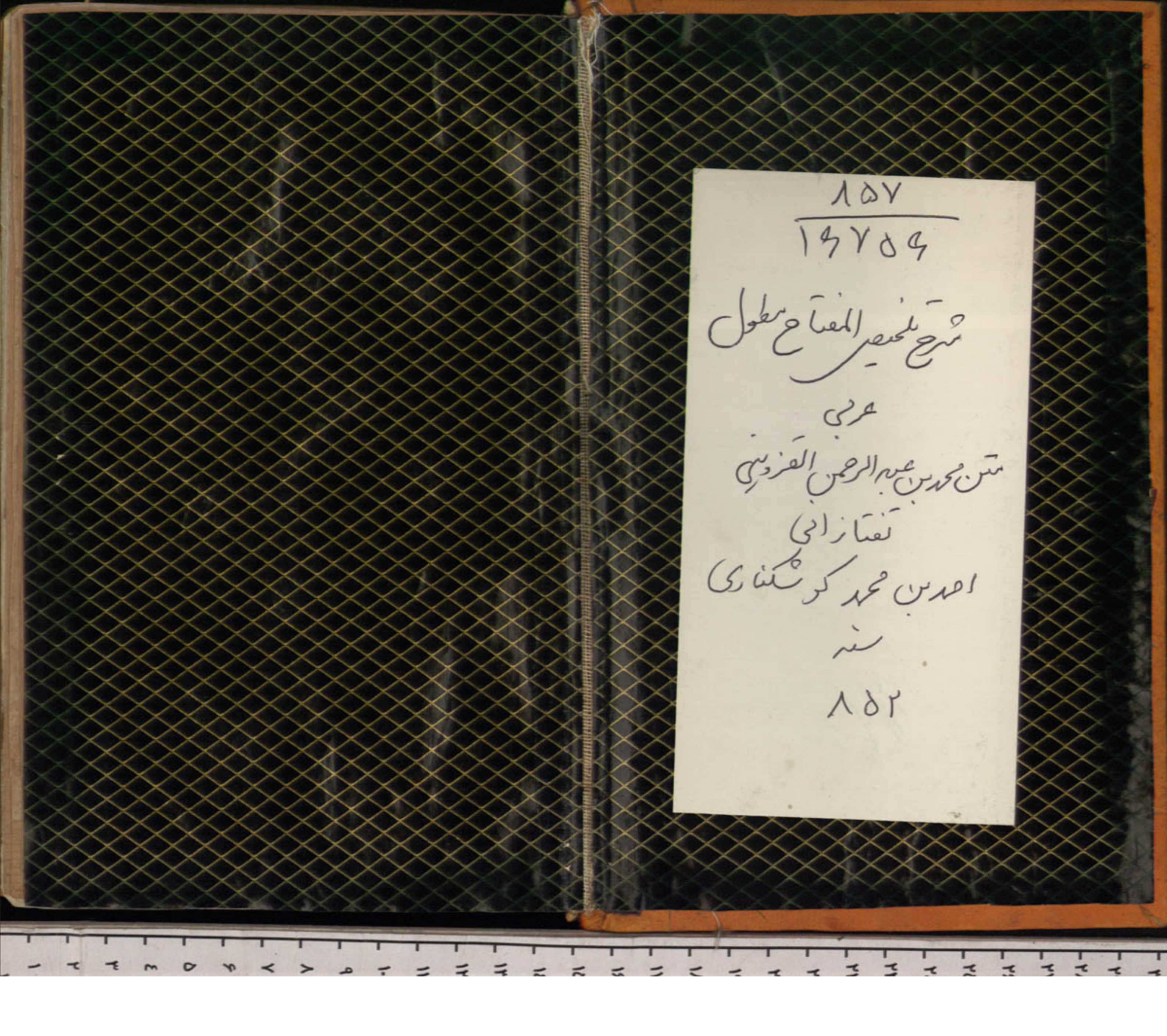
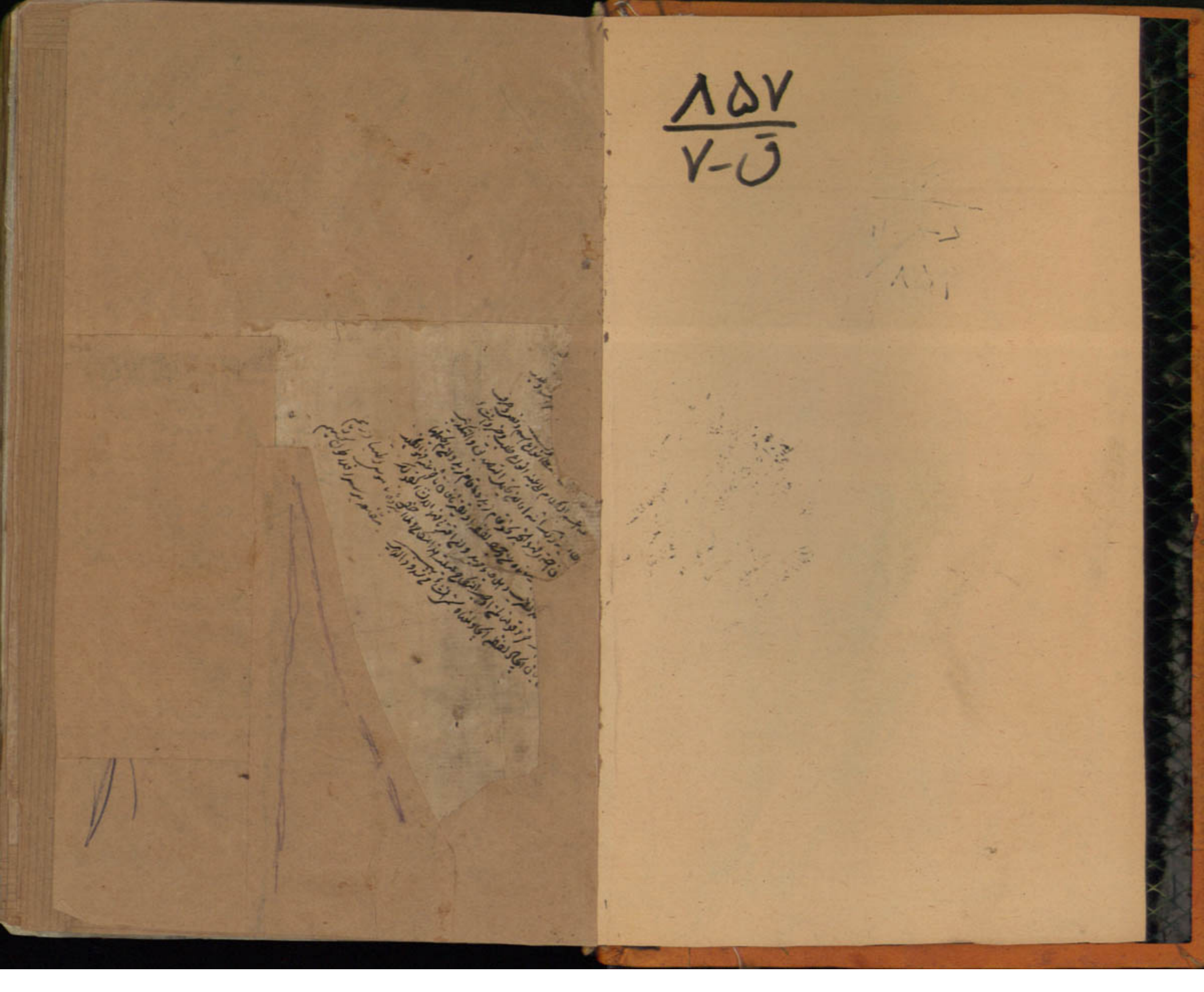



٨٥٧
١٦٧٥٦
شرح تلخیص المفتاح مطول
عربی
متن محمد بن عبد الرحمن القزوینی
تفتازانی
احمد بن محمد کوشکناری
سنه
٨٥٢


٨٥٧
١٦٧٥٩
شرح تلخیص المفتاح مطول
عربی
متن محمد بن عبد الرحمن القزوینی
تفتازانی
احمد بن محمد کوشکناری
سنه
٨٥٢





شرح تلخيص المفتاح
مطول
١٦٧٥٦
٨٥٧
٧٤٨
٧٨٤٠



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصّنا ببدائع الأيادي
وروائع الإحسان، ألّفنا بحمده نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد
بلطائفه فِرَق الأنام في طرق الإنعام والإفضال، والصلوة على نبيّه محمّد خير
من نبع من شفتيه الحكمة والحماسة، وأشرف من نبع من دوحة اللَّسَن
والفصاحة، وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأت غرّة الحق وأشرق
وجه الدين، وانمحى دجى الباطل ولمع نور اليقين، وبعد فإن أحق الفضائل
بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف، لا سيما علم
البيان المطلع على نكت نظم القرآن، فإنه كشّاف عن حقائق التنزيل رائق
مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وهو
إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله
تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصّله، قواعده كافية في ضوء المصباح
إلى أنوار التأويل، موائده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل
به ظهر لباب آثار ترا كيبه وضعا وعنه علت عباب بحار أساليبه وصفا
لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد
وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد مطمعهم يتعاطونه من غير توثيق
وتسديد يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من
تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا تخرج عن ربقة أعناقهم حتى تسرح
في رياض التحقيق أحداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم
حتى تطلع حقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل
صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات أنى يتجلى للمغترة الوقيعة
الكائنة إليها المتقن نكته الخفية الحسان وإني بعدما قضيت من بعض الفنون

وطري وأجلت في مستودعات أسراره قداح نظري بعثني صدق الحمية في
الافتقار إلى مدارج الكمال وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال على
الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رجال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل
صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان مشمرا عن
ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف وامتلاك الأناسي من
عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان إلى المختصر من دقائق علم البيان
أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره وأباحث الحذاق
الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما يختلج في قلبي أن أشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى العلم العلامة عمدة الإسلام قدوة الأنام
أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله عليه شآبيب الغفران وأسكنه
فراديس الجنان إذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده
حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب أسرار المتقدمين
منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين ما بلاهن غاية الإطناب
ونهاية الإيجاز لا يحاط عليه بحاتل السحر ودلائل الإعجاز ففي كل لفظ منه روض من النهى
وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يصوفني عن ذلك أنه في زمان أرى
العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدّت مصادره وموارده وخلت
دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه حتى أشرفت شمس الفضل على الأفول
واستوطن الأفاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس أطلال العلوم و
الفضائل ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل وهكذا ذهبت
الزمان على الصبر ويعفى العلم فيه ويندرس الأثر لكني لما رأيت توفر رغبات
المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله واستعداد أعناقهم نحو الطلاع
على تفاصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات
الرموز والأسرار إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار

ترى بعض مشتغليه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطلاع
على حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدّى لسلوك طرائقه من غير دليل، فأضلّوا كثيرا
وضلّوا عن سواء السبيل، اختلست من أثناء التحصيل نُهزًا مع ما أتجرّع من
الزمان غُصصًا، وطفقت أفتح موارد الكلم غائصًا في لجج الأفكار، والتقط
فرائد الفكر من مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار
إليهم بالبنان، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان، لاستمداد دلائل الإعجاز و
أسرار البلاغة، فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة، ثم جمعت لشرح
هذا الكتاب ما يذلّل صعاب عويصاته الأبيّة، ويسهّل طريق الوصول
إلى ذخائر كنوزه المخفية، وأودعته فوائد نفيسة، وتحقيقات بها الكبراء القدماء،
وفوائد شريفة سمحت بها أذهان الأذكياء، وغرائب نكت اهتديت إليها
بنور التوفيق، ولطائف فقر اجتنيتها من عين التحقيق، وتمسكت في
دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبت في رد ما أورد عليه من مذهب
التعنت والاعتساف، واخترت في حل أكثر غوامض المفتاح والإيضاح، ونبهت على
بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح، وأومأت إلى مواضع
زلت فيها أقدام الآخرين في هذه الصناعة، وأغمضت عما وقع لبعض شارحي
هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأسي بجماعة خطوا التحقيق في
الواجبات، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات، وحين فرغت
عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف، شعر:

رماني الدهر بالأرزاء حتى ... فؤادي في غشاء من نبال
فصرت إذا أصابتني سهام ... تكسرت النصال على النصال

وذلك من تواتر الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان عند تلاطم
أمواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تميمتي وأول
أرض مس جلدي ترابها، فلقد جرّد الدهر على أهلها سيف العدوان،
وأباد من كان فيها من السكان، ولم يبق من أوطانها إلا دمنة لم تكلم
من أم أوفى، ولم يبق من جنباتها الأقوم بلاقع عجم، كأن لم يكن

بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر، فطرحت الأوراق في زوايا
الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان، وضربت بيني وبينها حجابا مستورا،
وجعلتها كأن لم تكن شيئا مذكورا، وإلى الله المشتكى من دهر إذا أساء أصرّ على
إساءته، وإن أحسن ندم عليه من ساعته، ثم ألجأني فرط الملال وضيق البال
والحال تلفظني أرض إلى أرض، ويجفوني رفع إلى خفض، حتى أنخت بمحروسة
هراة حماها الله تعالى عن الآفات، فنفع الله عيني منها على جنة النعيم، بلدة
طيبة ومقام كريم، لقد جمعت فيها المحاسن كلها وأحسنها الإيمان واليمن والكرم،
فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت نيران الجهل و
الغواية، وظل ظل الملك ممدودا، ولواء الشرع بالعز معقودا، وعاد عود الإسلام
الحقانة، وآض روض الفضل إلى مائه، ونظم شمل الخلائق بعد الشتات،
ووصل حبلهم عقيب البتات، واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان، وارتعوا
في رياض الأمن والأمان، كل ذلك بعناية دولة سلطان الإسلام ظل الله على
الأنام، مالك رقاب الأمم، خليفة الله في العالم، حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي
آثار الكفر والطغيان، ناصر الشريعة القويمة، سالك الطريقة المستقيمة،
باسط مهاد العدل والإنصاف، هادم أساس الجور والاعتساف، والي الولاء
الولاية في الآفاق، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق، المجتهد في نصب سرادق
الأمن والأمان، الممتثل لنهي إن الله يأمر بالعدل والإحسان، الخالص طويته
في إعلاء كلمة الله، الصادق نيته في إحياء سنة رسول الله، خليفة ملك الآفاق
سطوته، والحق كان مداه آية سلطان نحو صول ذراه العالمون كما ترى الحجيج
بيت الله معتركا بحيى فيه رضى منه الزمان وكم مخالج بلظى من سخط هلكا
أطار صاعقة من نصله فبها إلى السماك لواء الشرع قد سمكا، وصادق الرشد
منها كل معتسف فكان في ظلمات الغي منهمكا، فالدين صار قرير العين مبتهجا
والملك أقبل بالإقبال متمسكا، وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز
الحق والدين غياث الإسلام ومغيث المسلمين أبو الحسين محمد كرت
والأنام



لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحاب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية
اتم ما اشرف على الانهدام واسطر على العالمين سحايب الافضال والانعام وخص
من بينهم العالمين بمزيد الاجلال والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق
والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب عني الحزن ووسمت بالنسيان
الاحبة والوطن وصرت بجليل لطفه مغبوطا محظوظا وعيش عنايته ملحوظا
محفوظا فتذكر ذلك عصري وهزني عطفي حتى بعثت الى ما جمعت وشمرت
الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه
واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر وصح بعون الله تعالى للنظر
القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام
بالنبي وآله عليه وعليهم الصلوة والسلام والمرجو من خلاق وخلص اخواني
الذين يتصفون بصالح الدعاء ويذكروا الى ما عاينت في هذا التاليف من الكد
والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تصويب الحق المبين لا تصوير
الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود
في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والجلاد
بين العباد ولان فاتني من الناس الثناء الجزيل والعاجل فحسبي
ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه
انيب قال المصنف رحمة الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه
بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر
نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان
على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم

المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا
وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم
باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا تحقق
تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد
فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان
في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه
الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام
به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان
فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما
ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما يتوهمه كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عنده ليست مخلوقة
لله فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة
مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات
والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب مناب ويه نظر
لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وحمد للمانع
من ان يدخل فيه الالف واللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه
للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم
مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به
مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم يعلم مفعولا ومن زعم

ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا هو محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعقولات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل احد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على انه من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل **وعلم** من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان **من البيان** بيان لقوله **ما لم نعلم** قدم عليه رعاية للسجع **والصلوة على نبينا محمد خير من نطق بالصواب** دعاء للشارع المقرر للقوانين **وافضل من اوتي الحكمة** اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا له **وفصل الخطاب**

اشارة الى المعجز لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله **وعلى آله** اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل وأويل **الاطهار** جمع طاهر كصاحب واصحاب **وصحابته الاخيار** جمع خير بالتشديد **اما بعد** اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل **فلما كان** لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وقال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم بعضهم منه انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم **علم البلاغة** هو المعاني والبيان **و** علم **توابعها** هو البديع **من اجل العلوم قدرا وادقها سرا** لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون **اذ به** اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم **يعرف دقائق العربية واسرارها** فيكون من ادق العلوم سرا **او به يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها** فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات

الدنيوية والأخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وفي المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا ووجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلت معنى كلامه
انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا لا يدل على
انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم او بالذوق المكتسب
منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله يكشف حقيقيا
حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير
اليه ههنا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من
جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي
موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين
العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز واحد الكل بحقيقته لامتناع الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل
كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار
استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام
او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح القوم والقرآن
يطلق على المفصول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم
ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف اتفق كنظم
الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل
مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لكانت للطائف العلمين مدخل فيه لا تعلقه بنفس الالفاظ فلهذا
اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته

كالدرة

كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف
فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف
تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب
المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسألة
مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد
قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه
اكثرها للاصول والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول
المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقديم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه
هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ
معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه
فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن
كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى
عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتعسر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم
مبينا التاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع
قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل حكم

الفتيه الى المنكر يجب توكيده فانه يطلق على ان زيدا قائم وان عمرا الخ وغير ذلك
مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام يلقى الى المنكر وكل كلام يلقى الى المنكر يؤكد فيعلم
انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه فيكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام
العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير
جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة
فقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا
امنعكه جهدا وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه
اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في
الاصل تفاعل من النوش اي يؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث
اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا
مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه
اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يتأول الفعل المنفي بالمثبت على
ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل
لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي
اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع
له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا
وتعريضا ثالثا الفاحش ووصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا
تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت اليه ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوائد عثرت اطلعت في بعض كتب القوم عليها

اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها
اي بالزوائد ولا الاشارة اليها اي بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها
منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض
اعتراضاته على المفتاح وغيره والقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد و
مخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا اعرف لتقديم
المسند اليه ههنا وجها حسنا اذ لا يقتضي للتخصيص ولا التقوي فكانه قصد
جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا
المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي
ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره وعلى هذا كان الانسب
ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى
فالق الاصباح وجعل الليل على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على
الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على
مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا
الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ
في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة
فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى
ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار

كل منها مصرحا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا الاشارة اليها
فلم يكن لتعريفها معنى فتذكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق
اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم
الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة
المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائل ذلك العلم كمعرفة حده وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من
كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا
ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا
في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر
في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع
في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه وزعم
بعضهم ان هنا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب والاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر
في الكتاب فنقول **الفصاحة** وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم
يلحن وافصح به اي صرح **يوصف بها المفرد** يقال كلمة فصيحة **والكلام** يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم **والمتكلم** يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح
**والبلاغة** وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اي الكلام
والمتكلم **فقط** دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف
الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق

بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون
جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد
اللفظي والمعنوي صرح المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين
والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر
لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت الغرابة في المفرد راجعة الى اللغة
وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار
فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال
عندهم لمعان مخصوصة لكون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر الى تفسيرهما باعتبار ما يقعان
وصفا له ثم عرف كلا منهما على حدة تحقيقا وتسليقا بل لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلاثة من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة
ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما فصح
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يوجد في كلام الناس لكنه
اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وصح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في
كلام الناس ما يصلح لتعريفهما برمته لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة
البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة
وجب تقديمها وهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد **فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس** اللغوي اي المستنبط
من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها
فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول الاعرابي



سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الآخر كالطفرة والادنى بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لانا نجد من حسن بلغ وغلب وحلم وملح بل هذا امر دقيق فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وسبق الى وهم بعضهم ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واكد بعضهم بان اشتمال

وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب اتصاف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الحكم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى تقدير التسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملا على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول من سرج الله لما انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هيا

مولّدا استعمله ابن السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله وجهه ايضا
من باب الغرابة واما صاحب المجمل فقال سرّج الله وجهه حسّنه وبهّجه
ثم انشد هذا المصرع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية
هي المشتملة على ما ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز
ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة
المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى
تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا
الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي
لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم
وذلك مثل شرنبث واشمخرّ واقمطرّ وهي في النظم احسن منها في النثر
ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى
الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع
كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخمّ
الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوس الاستعمال
تفسير للوحشية يمتنع كونه محلا للفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد
وان اردت بالفصاحة معنى آخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة
والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف
القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة
او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مدّ وغير
ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ
وقطط شعره وآل وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة

فكأنه

فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجلّ
قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه
كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات
منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشّى في قول ابي الطيب
في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي بن حمدان مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشّى
ابي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لظهور ان الجرشّى انما هي من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا واجحيش واطلخمّ
وقد ذكر هنا وجوه احدها الاول ان ذلك ان ادى الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا يخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره هذا القائل رح بيان هذا
الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل هو
كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان
الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادّي
بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادّي
بنغم متناسبة وصوت طيب وليس شيء للقطع باستكراه الجرشّى
دون النفس سواء ادّي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت وملع دون
فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة
ما يمنع التشبيه فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد
مع فصاحتها حال من الضمير الذي في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة



كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج والجوز
ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل
على الكلمات الغير الفصيحة فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف
القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه
الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه
الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب
الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل ولهذا
قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت
شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه
والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا والثقل
كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي
خال عن الماء والكلأ ومنه ما دون ذلك في الثقل وقوله اي ابي تمام كريم متى امدحه
امدحه والورى معي الواو للحال وهو مبتدأ خبره معي واذا ما لمته لمته وحدي
اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال
اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه فيه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء
مما عابه الصاحب قال المصنف في امدحه ثقل لما بين الحاء والهاء من
القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر وان مجرد امدحه غير فصيح والا فمثله واقع
في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا

يجترئ

يجترئ عليه المؤمن صرح به ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام
حيث قال في هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف
الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا
لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس
اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع
كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع مطل مع تبديل و سجد بالتسبيح الى الخالي
مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني
للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل
واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب
تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد
وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان
يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون
التعقيد حاصلا ببعض منها لكن مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى
فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه
بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام
بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه ليس مثله
في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال
يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة
صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ
والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة
اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على
المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع
الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثاله مبتدأ وحي خبره



وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان الحمل لتقدم الخبر وكلا
الوجهين يوجب ثقلاً في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حي
يقاربه وليس حي يقاربه مماثلاً له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس
خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في
الانتقال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى
الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة
على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في
دلائل الاعجاز وبالنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيراً ما يجعل دليلاً
عليه يقال ابكاني واضحكني اي ساءني وسرني ... ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر
بما يرضيني ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من
الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة
البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور
الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء
لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها
وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم
تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق
خلو العين من الدمع مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به
عن المسرة لكونه لازماً لها عادة قلت هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته
ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليها بسهولة
والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول
الى الثاني ظاهراً حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام

الذي ليس له معنى ثان فهو كنز لو اساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما سنعرفه
في مباحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الآن كنت اطلب القرب
والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل
القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور هذا ان
نصبت تسكب بتقدير ان عطفاً على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب
فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب
والوصال ولا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه ... ولازمه
ملازمة الامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فياتي بضده هذا هو المعنى
المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف
ومنشاه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف
والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها
عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفساً بالبعد والفراق
واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واتحمل لاجلها
حزناً يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسراً ولكل بداية نهاية وهذا هو
المفهوم من دلائل الاعجاز فعلى هذا قال السين في ساطلب لمجرد التاكيد
على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد
اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار
كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد
الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي
فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرساً حسن الجري لا تتعب راكبها كانها
تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد عليها متعلق بها

شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمير في لها للسبوح يعني
ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و تتابع الاضافات مثل قوله
ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض
ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى
الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع
قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا
يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر
رحمه الله قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها
تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة
ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد
المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المص في
الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة
كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا
وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال لعل من اشترط ذلك
اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في
البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة
فذاك والا فلا جهة لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى
مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده وكقوله ونفس وما

سواها

سواها فالهمها فجورها وتقويها و الفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف
ورسم القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض
متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد
بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال
وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات
المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية
ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة
في النفس وفي قوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا
حالتي النطق وعدمه اي سواء كان بحيث ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان
من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص
بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ
فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي
كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة
المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال
لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي
على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية
ثوب بساط الى غير ذلك فلهذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول
بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار
المذكور قلت لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب



القريب لان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه باء السببية

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على

وجه مخصوص اي الداعي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما

وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده والتأكيد مقتضاها

ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى

الاطلاق كان عاريا عن التأكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف و

ان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني

مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين

وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا

المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا

لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا

المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات

والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت

المقامات يختلف مقتضيات الكلام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام

غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال

ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات

الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام

وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء

من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التأكيد

او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه

محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من

التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير

مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او

غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد











من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث
انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني
والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرف لانه من صفة
الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى
قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور
فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من
كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة
الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي
والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفات الفاضلة فتكون
راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة
معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من
صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست
من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب ودفع التناقض
لتغاير محل النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة
تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس
اللفظ والثاني انه وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه
تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف
بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان
منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه
على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فذاك

الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها
في النفس ثم على ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة
والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي
الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم
اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها تلك
المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ
المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى
فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما
قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب
الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ
بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا
للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات
والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون
الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل
وقياس لما نعلمه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من
انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك بين المعنى
في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى
في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور
في كلام العلماء وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير
هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من
صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال بسبب الفساد عدم التمييز





والواقف قولنا ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ
والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم
خلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة
عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا
ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم
المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا
او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة
او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة
الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا ليس في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله
تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى حكم عليهم بانهم كاذبون في
قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن
مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة
وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا
كاذبا هو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد والشهادة
ان وافق اللفظ والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين
الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم
نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر
بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذه الاخبار
الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروط في الشهادة وفيه نظر

لان مثل هذا لا يكون غلطا في اطلاق اللفظ الكذب بالتشبيه شيء بشيء وليس من باب
الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا الى احد من الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم مما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم
لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لا في الواقع بل في
زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فليتأمل
لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد
وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد فظهر مما ذكرنا فساد
ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك
لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم
وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا
لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح
البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزوة فسمعت عبد الله بن ابي
ابن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي
فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول
الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه و
سلم ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقرأ فقال ان الله قد صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار
الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما
مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد

انه

انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق
وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها مع
اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ولا بد في الاول مطابقة الخبر
للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما
وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسيري
الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد
منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ
بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حالة
الجنون على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حالة الجنون وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق
لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمرادهم اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامهم
الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه
لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى لم يصدق بوجه من
الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة
غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب
ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم
وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم



اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء ولانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق
دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا
والفرق ظاهر ورُدّ هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم
يفتر فعبّر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا
افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في
نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلّم ان الافتراء
بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب
بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى ام لم يفتر بل
به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر
لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقييد نقل ائمة اللغة
واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام
فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون
خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان
المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد
الفاضل ونحو ذلك مما اشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق
بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبّر عنها بكلام
تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا
تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل

محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون
الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة
لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف
لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض
الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة الصدق
والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته
او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق
والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المقرر في تفسيرهما
الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة
**الباب الاول احوال الاسناد الخبري** وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى
الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه
وهذا اولى من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه
كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ فح فهم
وانما ابتدأ بمباحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور
بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا
التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه
والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث
عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الآخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو
ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها **لا شك ان قصد المخبر** اي من يكون



بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه لما كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قايم لمن لا يعرف انه قايم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظ والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا الا ايقاعها الظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لاستلزام اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولم يتحقق الكذب اصلا ولكن التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان الحكم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته والا فانكار دلالة الخبر

على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دايما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قايم زيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين اثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل احتمال هو نقيضه وقولهم يحتمل الصدق والكذب يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فايدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فايدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفايدة الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فايدة الخبر هو الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام في المفتاح ان فايدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم به من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل ولم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه

من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه فحصول العلم يوجب حصول هذا
الحكم في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذكر الخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذا التقدير ان حصولهما
انما هو من نفس الخبر فنبّه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل
حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول
الثاني منه اذ نفي عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل
حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظا
للتورية وقد يكون تسمية هذا الحكم فايدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر بالبال ان صورة
هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا
منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه
قبل اولا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون على اجديداه
فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر
ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم
بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فايدة الخبر هو
كونه عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهو متحقق ضرورة
سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسيره
المص وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده و
استحضره لا يقال انه علم ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضر الخبر
مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا يتم مقصودنا
فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره
مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلت ليس المراد بالعلم
هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه
وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب

العالم بهما اي بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان
كان عالما بالفايدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على
مقتضى العلم فهو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة
الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسايل العارف بما في يمينك
يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي
عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظايره كثيرة بحسب كثرة
موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب
العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس
ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل
الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث
لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء
من فايدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية
لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء
على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى
لامتنعوا منه اي لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى
اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال اي على ان قوله ولقد
علموا الآية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله
عليه وسلم واصحابه رضوان الله تعالى عليهم ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق
ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء سواء
كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي
والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن
اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن

من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا
مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن
التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس
بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان
قط استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام
واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف التنبيه
وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم
الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف
ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي
الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في
جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قايل به
وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم
بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما
قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
مؤكدا بان واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا
من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله تعالى ولذا
قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية
التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا
البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله
وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب

الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا يعلم بشيء منهم

وفي المرة الثانية انا اليكم مرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة

للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان
بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين
هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو
بولس او حبيب النجار وسمي الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد
في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب
الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا
جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق
مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير
بليغ فح يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس
على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر
كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه
لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار
وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او على المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى
مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل
كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي بخبر اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه
يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب

كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا
اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق
ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم
عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر
حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير
الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم
ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي
وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات
لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء
الفاء و يجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء
من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه واضعا على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض
من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار و يجعل المنكر كغير المنكر
اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد
ان تامل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق

من غير

من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه
متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما
نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان
هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين
فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير
نحو زيد قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد
يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل
الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة
المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا
على ما يزيله فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق
مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو
انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما
نحن بصدده فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي
الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع
الارتياب لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي
لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من
عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد
لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة
لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على
نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل
والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد
نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن



المذكور في دلايل الاعجاز يوكد السوال وجوابه قال لاريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب
المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية
وهو ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل
وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك
نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي
يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللايقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه
مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك
جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن عن الانكار
تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر كسياقه مع خالي الذهن
مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب
في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان
ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه
قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة
اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية
عن ان هذا لغرابته وندوره مما يلوح صدقه للسامع في بادي الراي و
يحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه
مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المتقرب الى ساطع
برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات
السابقة من قبيل الاثبات شرع قوله لاريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد
عن المركدات في الابتدائي وتقويته بموكد استحسانا في الطلبي ووجوب

التاكيد

التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا اخرج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكره فيما تقدم وههنا بحث لا بد من
التنبيه عليه وهو انه لا تنحصر فايدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار
ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او
مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان
للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك
للشيء وهو بمراى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى
واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها
انثى ورب ان قومي كذبوني ومن خصايصها ان الضمير ان معها
حسنا ليس بدونها بل لا يصلح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه
من يعمل سوءا الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان
يصلح مبتدا كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان
كانت النكرة موصوفة ترا لها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف
شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا نلوا سقطت ان لم يحسن الحذف ولم
يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده
على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ
التاكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المومنين جديرا باقوى
الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء
انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقايد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد
والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على



اليهودية نصرفيه على مدلق دعبة وقوعين نشاط وهو راجع عنه متقبل منهم
فكان مظنة للتحقيق ومترتبة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر
كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا
نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان المتكلم كاذب
في ادعاء هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله
والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع
الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما
يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولهذا ذكر
بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة
عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة
ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم
فكانه قال بعض الاسناد حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة
والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح
قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى
العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب
الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما
هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز عنه والحاكم
بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل
بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا
عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما
الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي
الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة
والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل

لم لم

لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح
ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فانه
مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد
عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة
من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في
الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا
يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال
المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف
واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان
جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل
فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو
فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس
للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا
ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يبقى خارجا عنه ما لا
يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر
وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له
عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك
بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان
معناه قائم به او وصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى
او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات
ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل
فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط

كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله الافعال كلها
كلها فانه اسناد خلق الافعال كلها الى الله تعالى اسناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير
مذكور في المتن و ما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت
اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا
اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة
على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه
حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه
لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما
به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية
بل ان كان للملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به
ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايله الى ما لا ينبغي على ما
صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهر حاله انه اسناد الى ما هو له عنده
بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح
وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من
الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والاليق انها للاسناد
والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع
انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة
وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فتعريف المتن غير منعكس لخروج عنه الثالث انه غير

منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا
لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا
اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا ثم لا يلتفت اليه في
التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هو الكلام
المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في
الظاهر بل ولا انه على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السراير ولقائل ان
يقول تعريف المتن غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو
قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان
جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار
وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان
كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا
الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول
لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني وبعني
تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه
ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الحدث فاعل او مفعول به
هو له على ما صرح فيما سيجيء وهيهنا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى
المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو
ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس
الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف ح من المجاز العقلي
ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم



وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي
واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند
المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي
واُدّي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع
الاثبات فالاسناد في ما قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا
نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه
اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في
سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك
فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا
في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقته قولك تاولت الشيء انك تطلبت
ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان
اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى
اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة صارفة
للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين
بقوله وله اي وللفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض
ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب
لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده
فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول
به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا
كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر
من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير

الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل
ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد
مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض
تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز
ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه
الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي
راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض
بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في
العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة
مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء
ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان تمثل
بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا بمعنى تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره
المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء
الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على
تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة
في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم
الحساب اي اهله للجلاء وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي
امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل واقبال
هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه
وصاحبه الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند

الى المفعول لكن لا الى المفعول الذى يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله
مثل الثات الكتاب وكلامه ظاهر فى ان المفعول الذى يكون الاسناد
اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر
الذى يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم
فان البعيد انما هو الضال والاليم انما هو المعذب فوصف به فعله مثل
جد جده كذا فى الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه المسند
ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس حقيقة وعن
الثانى بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه
الصور من قبيل الاول اذ الامر هو حكيم فى اسلوبه وكتابه وبعيد واليم
فى ضلاله وعذابه فيكون مما بنى للفاعل واسند الى المفعول بواسطة
فتامل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس
ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقى لا نتقال المجاز العقلى ان يسند الفعل
الى شىء يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا ان تجعل امثال هذا من قبيل
الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلى على ما لا
يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل
والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبنى
انبات الربيع وجرى الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين
وقولنا نومت ليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب
الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلى اعم من ان يكون
فى النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه
ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة
المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه مجاز موضعه الاصلى
فالمذكور فى الكتاب انما تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة

او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور فى التعريف اعم من ان يدل
عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما فى هذه الامثلة فانه جعل
فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر
مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازى تمييزا كقوله تعالى اولئك
شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز فى الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس
واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا
فى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث جعل الهموم محزونة
بقرينة منافية النسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلى على ما يفهم
من ظاهر كلام السكاكى والمص وقولنا فى التعريف بتاول يخرج نحو ما مر
من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد
وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا
شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اى سر
فى بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته فى هذا الكتاب ثم اى
سر فى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا
القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلى بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب
من التاول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما
عند المتكلم دون ما عند العقل ليلا يمتنع طرده بمثل قول الدهرى
انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة الكعبة اذ ليس فى العقل
امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت بضرب من
التاول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المص بانا لا نسلم بطلان طرده
بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان
المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل

ما يقتضيه العقل ويرتضيه لما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسي الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيدين يتفرع كل منهما بفايدة خاصة مع اشتراكهما في فايدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الآخر ضمنا ولا يكون هنا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم وبضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل او في نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتاول والقصد الى ان اسنادها الى السبب لا يستلزم اسنادا الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال

الكاذبة

الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف جامعا مانعا لخروج ما لا تاول فيه عنه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حيث يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من علم تحققه الا في ضمن الخاص علم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشا من ارادة الخاص لخصوصه فلا فساد من ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي قول الصلتان العبدي

اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام او لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول ح بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما حمل من قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس

جذبُ الليالي اي مضيّها واختلافها وفي اللسان جذب الشهر مضت عامته ابطي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعاً اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا تفاوت الحال عندي بعد ذلك والاسناد الى الليالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميّز عنه قنزعاً عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد مبنيّاً الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقيتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اوّلاً وبالذات وللاسناد ثانياً وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلاً او معناه فيكون مفرداً وكل مفرد

مستعمل

مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيا الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبراً الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايماناً لم يقل منه قوله او نحو قوله تعالى ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوماً نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب يتسارع عند تفاقم الاحزان او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو عطف على قوله كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحاً وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فليُنبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجدّ جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل والترك عنه





وهو استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي اعني الربيع بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يتدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوقع للشغب لان قوله نهاره صائم مما نوقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن

لي صرحا لهامان لان المراد حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا الا ما ورد به اذن الشرع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها والنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان لان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام

على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو رأيت بزيد اسدا بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص ضاع مطلقا والضمير لفلان فهو من غير اعتبار كونه ضائعا او غير ضائع ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى مخصوص عيشته حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز او لغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد باللفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له الا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ازيد يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

## الباب الثاني احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند

مثلا

مثلا لكونه مسندا اليه لحكم مؤكدا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمبتدأ مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث مقدم على وجود الحادث والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن البناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت عن الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له واغناما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك

ان تقول ما اردته بل غيره او تعينه او ادعاء انه التعيين او نحو ذلك

كضيق المقام من اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة

او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد

غزال اى هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن

غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على

تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك

نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون

فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع وشبه قولهم بعد ان يذكروا رجلا

فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه

طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وح

يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هنا الى القرينة الدالة على

تعيين المحذوف بل الى تحديد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل

الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليامن

من شره وقد يكون حذف الشيء اعظاما له بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن

ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اى الملة التي

او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من

الفظاعة الحد الذي لا يقتدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع

على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية

يقال لا تسأل عنه اى انا لا انه يخرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته

من اضجار المتكلم واما لانك لا تقتدر على استماعه لايحاشه السامع

واضجاره **واما ذكره فلكونه** اى الذكر **الاصل** ولا مقتضى للعدول

عنه **او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع**

**او زيادة الايضاح والتقرير** ومنه قوله اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة

تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل

كل

كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت

مميزة على حيالها **او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه**

**او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب** اى في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا

للمتكلم لعظمته وشرفه **نحو هي عصاي** ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز

ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام

الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال

لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله

الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجيب او الاشهاد

في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار وهذا كله

مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون

الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام

وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف عليه بانه ان قامت

قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما

لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليها امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ

ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا

لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وصوابه

ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف و

تحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه

ان المراد هو الله وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو

خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا يعني

بالقرينة سوى ما يدل على المراد فيقال مراده فيكون ذكره

واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره

واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب

والمرجح ولا نسلم ان المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال



فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه
معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي
افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا
شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام
به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا
كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادته
اتم ما يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك
اعبد الها خلق السماء ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل
كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف
تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق
بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم
او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على
ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر
فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير
المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا
الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور
وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها

فلا

فلا يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب
مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا
الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب
او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد
يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن
اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير
نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم لما اريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله
فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم
متعلق بما دل عليه الكلام اي تحمل على هذا اعني عدم ارادة
مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية
اي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع
مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لكونها اعرف منها لاحضاره
اي المسند اليه بعينه اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما
عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني
في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اي بالمسند
اليه بحيث لا يطلق على غيره واحترز به عن احضاره بضمير
المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن
ليس شيء منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد
مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم
قلنا بعدما التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية



فالباس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال
ان قوله باعتبار احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول
فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة
العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء
بنفسه اى بنفس لفظه بدون احضار لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء
آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى
قوله باسم مختص به وبعد التسليم والتى يكون احترازا عن ساير
المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر وجهه لان اللفظ الموضوع لمعين
انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار
الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز
عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى ساير المعارف فانها لا تفيد
اول زمان ذكرها الا مفهوما تها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة
فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر
والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف
ان الوجه ما ذكرناه اولا **نحو قل هو الله احد** فانه اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا
يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله
الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد
فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما
للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث
هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم

الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله يعنى المعبود
بحق واسمه علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له
فى الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق
على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس
**او تعظيم او اهانة** كما فى الالقاب الصالحة لمدح او ذم **او كناية**
عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفى التنزيل تبت
يدا ابى لهب اى يدا جهنمى لان انتسابه الى اللهب يدل على
ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل
واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقى لهب
جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من اللازم
الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين
فى الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعنى
الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكناية المعانى
الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار
ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمى سواء كان اسمه ابا لهب او
زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا
الى ابى لهب لا يكون من الكناية فى شيء ويجب ان تعلم ان ابا لهب
انما استعمل هنا للشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمى
كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول
القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا
لاشتهار ابى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت
حاتما ولا يكون من الكناية فى شيء فليتامل فان هذا المقام من
مزال الاقدام **او ايهام استلذاذه** اى العلم **او التبرك به** او نحو ذلك



كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب
اعتباره في الاعلام **وبالموصولية** اي تعريف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه
اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف
الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في المرتبة ولهذا صح
جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف
المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية
هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى
مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما
عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف
النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب
الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة
معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص
بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان
لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص
بمضمون الصلة وتكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح
للموصول ثم المص اشار الى تفصيل الباعث الموجب له
او المرجح بقوله **لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي
كان معنا امس رجل عالم** ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما
علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا
تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه **او لاستهجان**

**التصريح بالاسم او زيادة التقرير** اي تقرير الغرض المسوق له الكلام **نحو
وراودته التي هو في بيتها عن نفسه** اي خادعت زليخا يوسف والمراودة
المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من
يده يحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته
اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور
ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه كونه في بيتها وتمكنها منه مما
يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم
الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل هذا
زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة
لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه
وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا
يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة
معينة مشخصة وفيهما تعسف ومما نص في زيادة تقرير الغرض
المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى
من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها و لاستهجان
التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد
زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما لا لاخر
ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم **او التفخيم نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم** فان في هذا التفخيم من الابهام ما لا يخفى ومنه في غير
المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح

وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام (او تنبيه المخاطب على خطأ نحو) قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه (ان الذين ترونهم) اى تظنونهم (اخوانكم يشفى غليل صدورهم ان تصرعوا) اى تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك ان القوم الفلانى وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وصوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر ينافى الاخوة ويباين المحبة (او الايماء الى وجه بناء الخبر) اى الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته يعنى تأتى بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تأتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد فى علم البديع (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) فان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام (ثم انه) اى الايماء الى وجه بناء الخبر (ربما جعل ذريعة) اى وسيلة (الى التعريض بالتعظيم لشأنه) اى شأن الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذى سمك السماء) اى رفعها (بنى لنا بيتا) اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد (دعائمه اعز واطول) من دعائم كل بيت ففى قوله ان الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التى لا بناء ارفع منها

واعظم

واعظم (او) ذريعة الى تعظيم (شأن غيره) اى غير الخبر (نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين) ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشأن غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيهما ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التأمل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الابيات المذكورة ايماء

وسوق الكلام بادي على ما ذهب اليه الذكي عند المصنف وقد يقصد
بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك
كقولنا جارك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبي اولاده ونهب
امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون
ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند
اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام
الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه
حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى
ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة
العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح
فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز
نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او
الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق
اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا
بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه
في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر
التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون
هذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع
واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث
عن الزايد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر
مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه

ان اللغة

ان اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من
حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على
اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء
يوجب تصوره اياً كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطية و
تمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره
اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به
تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد
نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة
وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا
او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز
الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك
صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا
ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد
فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غايب ويجوز على قلة لفظ
الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا
المذكور عن قريب فهو وان كان غايبا لكن جرى ذكره عن
قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد
نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك
حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف
على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه
ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اذا
جعلت الشيء على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه
جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف

التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقيب المشار اليه
وهو الذين يوصفون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده باسم الاشارة
تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على
الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل
المتكلم او السامع باحواله اولنحو ذلك وباللام اي تعريفه
المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول جاءني رجل
فلانا اذا اذكرته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو
ليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره
صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه
والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت
لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كانت تعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان
للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم
ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في
البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب
وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى
واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة [illegible]
الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه
من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة وهذه اللام الداخلة

على

على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد
ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام
الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك
الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا
اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام
قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هو هي
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع
الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة
المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق
بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين
اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد
من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة
موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد
فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار
الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من
جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق
فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان
واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة

وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكونه نحو اسامة علما
حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير
في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق
المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في
المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على
ان يحمل صفة للحمار وفي الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين
او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف
التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان
اللام في المستضعفين حرف تعريف كما ستذكره عن قريب و
ان كان اسما موصولا فيه هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل به
معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت
عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فيصح ان
يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما
في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز
قلت بل هو حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى
استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها
على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت بهما الحقيقة ولزم من
ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل

الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد اي المعرف
باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير
باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من
حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن
ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها
في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة
بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان
يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف في كلامه حيث يطلق
لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان الانسان
لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين
ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به
المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق
والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس
الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد
وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما
على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد
وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة والاخفاء في تمييز
بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة
الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي
ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى و
الرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها



في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي
اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه
عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى
فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى
نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس
باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب الوضع نحو عالم الغيب والشهادة اي كل
غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب
متفاهم العرف كقولهم جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير الاخفش
فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم
ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث
نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة
واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح
عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تعميم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق
نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا وهذا
ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره
اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا
ينافي خروج الواحد واستغراق المجموع انما يتناول كل جماعة جماعة

جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار
اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او
رجلان وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق
بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في
الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة
نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في
الايجاب ظاهرة وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة خير
من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات
يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو
ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهي نص في الاستغراق
حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار
صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم استغراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى
بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول
والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في
التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم
الاسماء واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي
من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا
صح بالاختلاف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع
امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء
المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي
الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من
جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم

بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان
الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من
الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكر ثم
فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع
دون كل فرد حتى يصح جاء في جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد
او فردين منه ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع
العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول
وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن
الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعضه
من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك انا لا نسلم
صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد
العظم ما ذكره في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية
وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب
منه البدن قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت
العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام
بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام
فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح
في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون
كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة
بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا

الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى
باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلام
في الكشاف مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد
من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم
عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس
مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساده
ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد
ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة
لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك
لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده فكيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت
وايضا لا دلالة لقوله ليتناول كل جنس مما سمي به على هذا المعنى
وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيقتضي ولهذا الجمع بخلاف
العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد واحد من الافراد
مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به
صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك
بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد و
الجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح

لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى انى اخاف ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبيّنه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم نقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير موضع والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلّت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي ولان المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

عجبت لسراها وانّى تخلصت
الي وباب السجن دوني مغلق
المت فحيت ثم قامت فودعت
فلما تولت كادت النفس تزهق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مركب من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه [illegible] تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد او ينادمه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن



الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب

ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما

نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه

وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل

اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة

من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى

احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة

جنسية وقتية كقولهم تركت على خزاعي الارض النجيح من راحتها

يعني على جنس الخزاعي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية

والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون المفرد

علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه

على ما سيجيء ان شاء الله تعالى **واما تنكيره فللافراد** اي تنكير المسند اليه

للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس **نحو جاء رجل من اقصى**

**المدينة يسعى او النوعية** اي القصد الى نوع منه **نحو وعلى ابصارهم غشاوة**

اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن

آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب

ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان

بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته

**او التعظيم او التحقير** يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا

لا يمكن ان يعرف **كقوله** اي قول ابن ابي السمط **له حاجب**

اي مانع عظيم **في كل امر يشينه** اي يعيبه **وليس له عن طالب العرف**

اي الاحسان **حاجب** اي حاجب حقير فكيف بالعظيم **او التكثير**

**كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر** والفرق

بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة

المعدودات

والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات

والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله

**وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي رسل كثير**

هذا ناظر الى التكثير **و** ذوو **آيات عظام** هذا ناظر الى التعظيم ويجيء

للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم و

التكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر

المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او

تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين

لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة

الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن

مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه المصنف بان

التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت

الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة كما يقال

شمة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير

~~فهذا لا ينافي افادة التحقير~~ فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه

مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية

مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر

بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة

ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب

من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والاول يناسب

للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم

ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد **ومن تنكير غيره** اي غير

المسند اليه **للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء**

اي كل فرد من افراد الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب وخرج هذا من غير باب المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم ان مسند اليه تعديا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الامر المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن حتى يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت

شيئا

شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما تجيل تطرد الروع عنهم ويوما تجود فتنظر ذا الفقر والجدبا اي تجدد بشيء من خيولك وعن سنانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذا اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كون هذا الامر بعض اهتمامه **واما وصفه** اي وصف المسند اليه اخر المصنف ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون التنكير وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه **فلكونه** اي الوصف **مبينا له** اي للمسند اليه **كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله** اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة و النجدة والبر والتقى جمعا **الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا**

من المنسرح لاغيره فقطعه
مستفعلن مفعولات مستفعلن

الألمعي والبلوذي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب
صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا الألمعي
ليس بينما يليه وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصف له كاشف
عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الألمعي فانشد البيت
ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع
سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا
اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات
نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال
وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الحط التاجر
عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم
او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك
الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف
واشترط هنا لما لا يصير الوصف مخصصا او تأكيدا اذا كان
الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما
وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان

المقصود

المقصود منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة
وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه
انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون
هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من
خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة
لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف
الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما تجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل باتصافه بمضمون تلك
الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون
بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير لمن اقسم بالله ليبطئن فجملة
القسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد
بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال
في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية
مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك ثم كان الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامهم ايضا ما يشعر بان وجوب
العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى
فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب
ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بانهم
سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها
الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي

لو نزلت اولا بمكة فعرفوا
سورة التحريم بمكة لان الآية في سورة التحريم
منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا
بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون
معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون
لما سمعوا الآية علموا ذلك نحو طبوا في سورة البقرة واما توكيده
فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله ه
اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاني
زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير و
القصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث
قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير
كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر
العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يتعين ان اي
موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح
به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير
المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي
بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم
الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير
الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان ه
السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع
الفعل بل في آخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليكن

قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقريره
المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة الى
هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض
لانه الذي يعبر فيه المسند اليه مصرحا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده ه
في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في
التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من
التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا اكثر في
كتابه والحاجة الى حمل كلام المفتاح على ذلك كيف وهو يعترض
على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر انه لا بد
من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم
نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا
من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع
اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد
القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه او لدفع توهم
السهو نحو جاني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر
زيدا على سبيل السهو ولا يندفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو
ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاني القوم كلهم او اجمعون
لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت
الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم
شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم ه



وربما يجمع بين كل واحد من بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تكثر قهم و
اشتغال كل منهم بشان وبعد ايجاد التخصيص والتفريع على ابليس
ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم
وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو
من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا
كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول
انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم
يسم تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا
على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاني الرجلان
كلاهما فتوكيده لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع
سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما
ورسول الآخر فلا يقال لدفعه جاني الرجلان كلاهما بل انفسهما او
اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والآخر ... ونحو
ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه
واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فللايضاح باسم
مختص به نحو قدم صديقك خالد ليلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح
لما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله
الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا
للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا يعبدوا

لعاد

لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفايدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم
البتة ان يكون مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمومن العايذات
الطير ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف في
نحو جاني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف
بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه
الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده
السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما
الحق في ذلك قلت ليس في كلام المص والسكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد
على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء
به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام
النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني
الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني
اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين
واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي قصده
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او
التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد

الدلالة على ان المعنى مبرهنا والذى يساق له الحديث هو العدد شفع
بما يؤكد به هذا الكلام وقوله يؤكد اى يحققه ويقرره ولم يقصد انه تاكيد
صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى
شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة
واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشىء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد بخوامس
النابو فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعى للبيان
والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير
بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة
لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق
فى باب الوصف فالآيتان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان
وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين والٰه واحد لبيان
ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض وطائر
يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه المنصف وبه تبين
ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح
والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على
انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى فى متبوعه على
على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة
على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعنى التثنية والوحدة
دون الجزء الآخر اعنى الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح
متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر
الا ليدل على معنى فى متبوعه فلا يصدق التعريف على شىء

من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك
وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه
شيا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا
بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الزبود
والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان
السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم
مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة
قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف
فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا
جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا
لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة
اذ النهى انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره
**واما الابدال منه** اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان
المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون
الفاعل فى جاءنى اخوك زيد هو اخوك والآ فالمسند اليه فى التحقيق
هو البدل وفى لفظ المفتاح اشارة الى ذلك **فلزيادة التقرير نحو جاءنى**
**اخوك زيد** فى بدل الكل وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل
منه وان كان مفهوماهما متغايرين **وجاءنى القوم اكثرهم** فى بدل
البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين
اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق
عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهين **وسلب زيد ثوبه**



في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون ذاته عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنان في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي للزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الاشعار الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء في زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو

الجمع

للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاء زيد فعمرو او ثم عمرو وجاء القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجهة الامارة انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما الاسبيل الى الشك فيه انتهى كلامه



نفي نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو
قلت ما جاءني زيد فعمرو وكان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل
انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت يجوز العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند
نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند
ولا يكون لشيء آخر او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب
وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمروا
جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكر المص هو
ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع
بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع و
المذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم
المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة
لانه للاستدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا
شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن
اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك
على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه
الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن
المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو

جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب
انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل
عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه
يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع
فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد و
عدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد
في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر
كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نقل
الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق
الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو
فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او
مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب
المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت
قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب
المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت
معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع
بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط
او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك
نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه
يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب
امر خارج وجعل السكاكي من حروف العطف اي المفسرة
والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها

تنبيهاً للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير
تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته **واما**
**الفصل** اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا
اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من
الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند
اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه
وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر
المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان
التحقيق ان فايدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا
ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه **فلتخصيصه** اي المسند اليه
**بالمسند** يعني لقصر المسند اليه على المسند لان معنى قولنا زيد هو القايم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده
لا عمرو فان قلت الذي سبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند
ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان
يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر
فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد
غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل قد يكون لقصر المسند على
المسند اليه ويكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال

ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين
ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى
لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه
الى صفة اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة
التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف
باللام اورده الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف
باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد
انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد
ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له
وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه
لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفايدته لا معنى الفصل بل صرح
في هذه الآية بان فايدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة
والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند
اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون
في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق
اي لا رازق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى
والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب



ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس **كقوله** اي
قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا **والذي حارت البرية**
**فيه حيوان مستحدث من جماد** يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني
والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى
من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول
به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد
آدم عليه السلام ولا ناقة صالح وثعبان موسى ولا القفنس
على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق **واما التجهيل المسرة او**
**المسارة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك**
**واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما لنحو ذلك**
مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى في
اجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة
على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار
لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب
دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في
الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه
متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر
المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمهم لما فهم من الثاني ايضا معنى
خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع
الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال
متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه

اذا كان لاثبات الشكر والشيب همّا فالحيوة هو الجماد اي لا حيوة الا
الجماد **واما تقديمه** اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق
التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم
ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على
نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم لا على
نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك
بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام
وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب
الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه
ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني **فلكون ذكره**
اي ذكر المسند اليه **اهم** ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولهذا اشار المص الى تفصيل وجه
كونه اهم فقال **اما لانه** اي تقديم المسند اليه **الاصل** لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه **ولا مقتضي للعدول عنه** يعني ان كون التقديم هو
الاصل انما يكون سببا لتقديمه في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي
العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند
هو العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي
تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله **واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع**
**لان في المبتدا تشويقا اليه** ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه

من قولهم ولبيك اى قربى منك نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول
لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه
الذى نفى عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا فى شىء ثبت
انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القايل فيه لا نفى القول ولا يلزم
منه ان يكون جميع من سواك قايلا لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول او انفرادك به دونه
لا بالنسبة الى جميع من فى العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص
ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيرى
لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت ثبوت قايلية هذا القول لغير
المتكلم ومنطوق الثانى اعنى ولا غيرى نفى قايليته عن الغير وهما
متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه ويقال
ما قلت انا ولا احد غيرى اللهم الا اذا قامت قرينة تدل على ان
التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن بك المخاطب ظنين
فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثانى انك تعتقد ان
قايله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته
ولا غيرى قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق
كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما فى هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ولا ما انا رايت
احدا لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه
قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم فى المفعول فيجب
ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المص لان
المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان
الفعل الذى يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذى نفى عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفى هو الرؤية
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان التقديم يفيد التخصيص
دخلا فى الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره
فى بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها وشمل افادة زيادة
تخصيص كقوله متى تهزز بنى قطن تجدهم سيوفا فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان وان ضيف الم بهم فهم خفوف والمراد
هم خفوف كذا فى المفتاح اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف
بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشىء باعادة لفظه ليس
بشىء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط
بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر
ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريح ايمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما
انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين
آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور
ان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذى
اشار اليه فى قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهى ان
يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين
وهذا سديد لكن فى بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص
نوع خفاء عبد القاهر اورد فى دلايل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلى اى قصر الخبر الفعلى عليه والتقييد بالفعلى مما يفهم
من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما
اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان
ولى حرف النفى اى اذا كان المسند اليه بعد حرف النفى بلا فصل
ان

الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس
والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئى لان نفى الرؤية الواقعة على
كل واحد لاينافى اثبات الروية الواقعة على البعض والثانى يفيد السلب
الكلى لوقوع النكرة فى سياق النفى ولهذا حمله كثير من الناس على انه
سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعترض عليه بعضهم
بوجهين احدهما انه مبنى على ما ذكره ايمة اللغة من ان احدا اذا لم
يكن همزته بدلا عن الواو لايستعمل فى الايجاب الامع كل فيلزم ان يكون
ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل
بدون كل الثانى ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع اليه فى قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم
من احد عنه حاجزين وفسر وه فى قوله تعالى لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام فى كل
نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت فى
سياق النفى كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع
اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد و
الجمع والمذكر والمونث وقيل هو مبنى على ان احدا اسم فى معنى
الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اى احد من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد هنا فى معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد لان حكم الامتناع
جار فى نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا ونحو
ذلك مما وقع بعد الفعل المنفى نكرة على ما سيجى ولا يكون لخصوصية لفظ
احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله
فى قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون

المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى ح هو الرؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى العموم
الذى هو سلب جزئى وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا ونحو ذلك
يفيد عموم النفى الذى هو سلب كلى وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان لا
يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير
احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضى ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه
ان يكون قد راى احدا لان السلب الكلى يرتفع بالايجاب الجزئى
لا يقال السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى فيصح ان يكون الرؤية
الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر
هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفى ضرب
زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه
ان اختصاص الملزوم بالشىء لا يوجب لاختصاص اللازم به لجواز ان
يكون اعم وقال الفاضل العلامة فى شرح المفتاح ان المفعول فى قولنا
ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه فى سياق النفى يلزم ان يكون
معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد فى الدنيا لان الخطاء
فى هذا المقام انما يكون فى الفاعل فقط لا هو حكم القصر فيلزم ان
يكون ما نفى من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا
بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا
عموما وخصوصا لم يكن الخطاء فى الفاعل فحسب والتقدير بخلافه
واعترض عليه بعض المحققين بان الباقى بعد تعيين الفاعل هنا هو
السلب الكلى اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب فى ذلك لكنه
اخطاء فى تعيينه وزعم انه غيرك او انت مشاركة الغير فتنفيه

وهيئة وحضرت في ذهنك هذا السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو
اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يمكن الخطاء في الفاعل بحسب جزم هي
الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤها
انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند
قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت هذا مثله في
نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قاعدة كسرت في الاسلام فنقول
محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
فحكمه حكم المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق
بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند
قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب
لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود
سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله سعي فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على
ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجوده سعي
واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت
بمشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي
ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال انتم اذا
قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول
وكانت المناظرة في شعر ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون
المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا
قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه

ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء ورأى كل
احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كالمرء فاذا اعتقد مخاطبك ان
هناك احدا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من
الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير فالاولى ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت
اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا
الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا
يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قد قال شعرا او
اكل شيئا او راى احدا والاوضح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا
ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم
يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطا
في من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة
المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب
فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطيا في اعتقادات فاعله هو المذكور
وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه
يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان
المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي
هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما
حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا
يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي
يقتضي ان لا تكون ضربته فيقتضي يعني ان علة امتناعه ما



ذكرنا الا اذا كرر لا انا الا الظالم ان ايلاء حرف النفي يقتضي ذلك
والجواب انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف
النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا
بينهما وانما يكون التشاجر في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان
يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا
مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك
ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل
يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله
غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على
غير زيد وانت قصدت نفي ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح
المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي هذا الفعل المعين ثم
الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل ايضا فيقتضي خلاف
ما ضربت الا زيدا فان النفي لم يتوجه الى ضرب معين وح يكون
نفي الضرب عموما على افراد غير زيد والاثبات لزيد
فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان
وقع احدهما على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة
في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان
لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله
ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون
هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض
النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض
عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون

فاعل

فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى
منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض
النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا
ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت
ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم في مجوز التعليل
بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات القرآن الا سورة الفاتحة فانه
لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرا كل القرآن سوى سورة
الفاتحة وعندهم ممتنع هنا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم
غير مقروءة له لما مر وهذا محال ولا عطف على ان ولي حرف النفي و
المعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص
قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان
لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن تقدم المسند اليه
على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد
يفيد التقوي والى الثاني اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص
ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي
او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه
فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول
بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي ونحو ذلك وعلى
الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان
الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في
الاول ان الفعل صادر من غيرك وفي الثاني انه صادر منك بمشاركة
الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى
دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي لتقوي الحكم
وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل

تقصدنا اليه ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوى ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا وانما ذكره بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عندك السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فقصدت ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء يفيد السامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما ورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه وان شارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا على التعجب والتحير

وذ

الغرض

وذلك انه قال اذا قلت ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك في حاجته من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لما هو عليه كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه ما بنى والتحير ينبئ عن الثمرة هنا الذي ذكره من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك اتٍ ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام

اتاك

رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مُفصح عن انه يدل
في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاني على معنى ان
الجائي من جنس الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص
انه اذا بُني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ
ما يُشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار
في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص
ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى **ووافقه** اي عبد القاهر
**السكاكي على ذلك** اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه اذا وقع بعد
النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا
للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر
لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله
مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة
فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجي وان كان معرفة
فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض
في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق
الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء
لكن على سبيل القطع لاحتمال التقديم وكثر ذلك في اراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله **الا انه قال**
**التقديم يفيد الاختصاص** بشرطين اشار الى الاول بقوله **ان جاز تقديره كونه**
اي المسند اليه **في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط** لا لفظا نحو انا قمت

فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان
في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله **وقُدّر** عطف على جاز اي
وقُدّر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى **والا** اي وان لم يوجد
الشرطان ~~...~~ **فلا يفيد الا التقوى الحكم** سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار
اليهما بقوله **جاز** تقدير التاخير **كما مرّ** في نحو انا قمت **ولم يقدّر او**
**لم يجز** اصلا **نحو زيد قام** فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد
فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو
رجل جاني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل
موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاني رجل فهو فاعل
لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام
استثناه السكاكي واخرجه عن هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله **واستثنى**
**المنكّر بجعله من باب واسرّوا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير**
يعني قدّر ان اصله جاني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاني لا
فاعل له وانما جعله من هذا الباب **لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له**
اي للتخصيص **سواه** اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه
فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ
**بخلاف المعرّف** فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرّف
**ثم قال وشرطه** اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار
التقديم والتاخير **ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاني على ما مرّ**
ان معناه رجل جاني لا امراة او لا رجلان **دون قولهم شرٌّ اهرّ ذا ناب**
فان فيه مانعا من التخصيص **اما على التقدير الاول** اي تخصيص الجنس

امحى

فلا امتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ
ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني
تخصيص الافراد فلا يتبوا اى هذا التقدير عن مظان استعماله اى
موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى
ان المهر شر لا خير وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة
بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع
شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير
المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير
فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع ويكون
تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي
فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعل نكرة
مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل
ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من
اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها
مبتدا كالمعرف فلا يصح تبعا ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا
يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع لهذا الا ان يقال
انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير على ان التقييد بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل معناه لا قصير
من غير تقدير كونه مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري
في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الاكبر وفيه اى فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر

اذ الفاعل

اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع
يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة وما
اخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل الفاعل يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا واقيم مقامه ضمير
فلا ونجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد
لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في
زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما
التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد
في قوله يلمت تطاول المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر
فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام
على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من غل
ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله
وساكنه عطف على قبر قدم عليه وانت وهو في قولنا انا قمت وانت
قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي بل هو
تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي
قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا
الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على
الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع
تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدا قايم ههنا بعينه واما قوله
فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به



يحتمل ان يكون كلمة تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله قبل المحاق
على الشهر وكان قوله ذكر الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا
نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرطان لا يتقدم
المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على
المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص
في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص
بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شراهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن
استلزم كلامه ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك الوجه البعيد
عند المنكر لفوات شرط المبتدا لا يقال التنكير انما يدل على النوعية
بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه
بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير
التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما
يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير
كما في قولنا رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان
يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير
ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه

ام قائم

اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب
دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية و
الغيبة في نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي عن الضمير
وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير
بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير
الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير
مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل
على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى
ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقل وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير
لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك
لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في
صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما
ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه
روعي فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم
في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها
في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من
زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد في
الاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه
اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند
الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح



واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جهول تابعا لعارف المسند الى
الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه
اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر
او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ومما يرى
تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في
نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي
الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا
الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل
او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت
الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه
واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس
وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته
او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف
اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود
عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير
اقتصار الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت
عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما
قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه
لانسان مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد
وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان
التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان
غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون

ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشاه
من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا
من ذنب كان منك عنيت فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام
آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولم يلتزم فيه من فليتنبه له
لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اي
بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات
الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم
عبارة الشيخ في دلايل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم
يرى كالامر اللازم ولم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ عبد القاهر
وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على
الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا
لم يقدما او قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا
عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه
ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور
بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم
اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل
نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد و
التاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان
يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس

وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم
مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام
على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع وان سلم
فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان
هذا القايل تمسك في اثبات الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان
السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة
اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل
فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب
قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده
ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة والفرق بينهما عند وجود
الموضوع ظاهر في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان
يعني انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان
يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم
بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي في قوة
السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية
الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد

اوبان

اوبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها
نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض
ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك
كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس
معنى آخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما
قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية
تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض
وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظة الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بحسب صريحها نفي الحكم عن كل
فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم
هنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق
النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة
كل لان ما يفيد العموم في النفي هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات
واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها
في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي
سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة
كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام

عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التعليم قبل كل السلب
العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس
لا للتاكيد والحاجز بالعكس وذلك لان لفظة كل الخ عن افادة
احد هذين المعنيين فصار اشغالا احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر
لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة
ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون
كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وبعد ذلك
الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا
صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان
يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد يفيد تقوية ما يفيده
لفظ آخر وهنا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم
يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس
الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان
يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي
ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون لكل لافادة معنى كان حاصلا
بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون
معنى التاكيد هنا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة
فاذا جعلت كل على التاكيد اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون

كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر
والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه
النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت
يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي
عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة
لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدالتين ... سواء جعل للنفي عن الجملة
او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا انسان لم
يقم على النفي على الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم
بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد
او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان يكون
محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط
فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي
عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا
المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان
قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لا نعدام ما فيها
ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال معناه
مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هو التي يكون موضوعها





ولو آخذ كلّ الدراهم ونحو ما كلّ الدراهم آخذها انا او ما آخذ انا كلّ الدراهم
فيفيد تعلق ادراك الفعل ببعض متعلقاته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا
ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن
وفيه نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى
والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف
مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي
عمّ النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت
ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وعليه اي على عموم النفي وشموله على كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدّعي علىّ ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع
شيئا مما تدعيه علىّ من الذنوب قال الشيخ عبد القاهر في اثبات المطلوب
الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان
السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على
الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا
على المستفهم وتخطية له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه
لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله عليه السلام كل ذلك
لم يكن بل نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه السلام
كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان ولو لم يكن
قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له
لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي
لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا

لم يكن

لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزن وسياق كلامه انه لم يات
بشيء مما ادعت عليه هذه المرءة فلو كان النصب مفيدا لذلك
العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الى الرفع عن النصب الشائع الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة
كل اذا اضيف الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول
جاءني كلهم ولا ضربت كلهم ولا مررت بكلهم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه
في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئ اليه لامكان
ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر
الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا
اضيف الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل
تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول
والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة
متقدمة ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه
معنوي لا يخرجها عن الصورة عما هي لها فلذلك يقال ان الامر كلّه بالرفع
والنصب ولا يقال الا ان كله لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام
تقديم المسند ويجيء تقريره هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال
وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه
فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم
قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم



باعتبار الوجوه كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني
من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في
الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا
نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا
الباب فعلى القولين اي قول من يجعل خبر مبتدا محذوف واما على
قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب بناء على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص
وهو مقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما
صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص
فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء
كان لمفرد او مثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى اسميته واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا
من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح
تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لرفع لبس المخصوص
بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة فالاضمار
فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تأنيث هذا الضمير اذا كان في
الكلام مؤنث غير فضلة نحو هند مليحة وفانها لا تعمى الابصار قصدا
الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير
الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض

المص لنحو قولهم ربه رجلا وياله رجلا ويالها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر
موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه
في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره
اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله تعالى
عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن
المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب
ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة
ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى بشأنه فالقائل
هذا هو الذي باب يطير قالوا وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير
ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن وهو
مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكر من ان السامع اذا لم يفهم منه انتظره انما يصح
في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب
نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه
بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع
موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه
لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو
وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال هذا رجل

برجل رجل اى كامل فى الرجولية اعيت اى اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حايرة وصير العالم النحرير المتقن فى العلم اتقنها زنديقا كافرا نافيا للصانع قايلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه وحقيقة كون هذا الحكم بديعا انه مما كان ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى وللتهكم بالسامع والسخرية به كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثم مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قوله اى قول ابن الدمينة تعاللت اى اظهرت العلة والمرض كى اشجى كى احزن من شجى بالكسر اى صار حزينا على علم بعلم واما شجى يشجو فهو متعد يقال شجانى هذا الامر اى احزننى وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اى بقتلى ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فالعدول الى المظهر لزيادة التمكين اى تمكين المسند اليه عند السامع

نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذى يصمد اليه ونظيره من غيره اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اى وما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعى المأمور اى ما يكون داعيا لمن امر بشيء الى الامتثال والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك به وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما فى لفظ الله من تقوية داعى النبى صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرجو سواكا حيث لم يقل انا العاصى لما فى لفظ عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبى ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيرى اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر

اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فقول العبارة
ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير
الغائب والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل
الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين
لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص
ليس بمصرح فى كلام السكاكى ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او ضمير غائب او بالجميع على معنى
سواء كان فى المسند اليه او فى غيره وسواء كان كل منها قد ورد
فى الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص من تعميم
تفسير السكاكى ويسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من
التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم البيان مبنى على انه كثيرا ما
يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول امرء القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما
خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على
ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى
الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح
بان قوله ليلك التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى
بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من
الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن
ذلك المعنى بآخر منها اى بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط
ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى

الظاهر

الظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص
فى الايضاح وانما ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات
هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا فى اصغائه
فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل فى هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات
منها نحو يا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى فعل كذا
ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير
المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد
قم ويا رجالا له بصر خذ بيدي وفى التنزيل ءانت فعلت هذا بآلهتنا
يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت
اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو فى اياك
نعبد والباقى جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير
عن معنى بطريق من الطرق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق
لى هذه المسئلة فانك الذى لا نظير له فى هذا الفن ونحو قوله يا من يعز
علينا ان نفارقهم وجداننا كل شىء بعدكم عدم فانه لا التفات فى ذلك
لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد
تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا
ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشىء
قال المرزوقى فى قوله انا الذى سمتنى امى حيدره كان القياس
ان يقول سمته حتى يكون فى الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما
كان القصد فى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد
الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالباس وهو
مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازنى لولا اشتهاره لرددته



وكثير من الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى وباركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته **وهذا اخص** اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلاثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فخاطب لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر فان مذهبه السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجب ان يكون احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال ~~من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات~~ انما يكون في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل

الخطاب

الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وصارها وعن الثاني ~~فلا يكون الانتقال الى~~ انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله هل يرجعن ذاكرا ما ترسل امر ليس ينفع في اولاك الوكل حيث لم يقل اولئكم وقوله بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حيث لم يقل ذاكما وكما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم **مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون** مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت فح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه **والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك** مكان لنا فقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع

تعظيما له لعز همه العظيم كالجماعة ولم يجمع فلك للغائب والمخاطب في الكلام
القديم وإنما هو استعمال المولدين كقوله بأي نواحي الأرض أبغي وصالكم
وأنتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن
الخطاب إلى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك أي ذهب
بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى
طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب
أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه
التفات من الخطاب في طحا بك إلى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني أي يكلفني ذلك القلب
ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى
والمفعول محذوف أي يشغلك بذكر فراقها أو على أنه خطاب للقلب ففيه
التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات آخر
عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط أي بعد وليها أي قربها
وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز أن يكون
فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه
ويجوز أن يجعل من عاد يعود أي عادت عوائد وعوائق كانت تحول
بينها وما كانت عليه قبل وإلى الغيبة حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم
مكان بكم ومن الغيبة إلى التكلم الله الذي أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان
فساقه وإلى الخطاب مالك يوم الدين إياك نعبد مكان إياه نعبد
الأفاضل في كلام [illegible] أن شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام
في الحالين واحدا كما في قوله تعالى إياك نعبد فإن ما قبل هذا الكلام وإن
لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لأن ذلك
يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك

ومن

ومن عند الخليفة بالنجاح أغثني يا فداك أبي وأمي بسيب منك إنك ذو ارتياح أي رحم
فإنه ليس من الالتفات في شيء لأن المخاطب بالبيت الأول امرأته والمخاطب
بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا أخص من تفسير الجمهور فقول أبي العلاء
هل يزجرنكم رسالة مرسل أم ليس ينفع في أولاك ألوك فيه التفات عند
الجمهور من الخطاب في يزجرنكم إلى الغيبة في أولاك يعني ولكن
هو قال إنه إضراب عن خطاب بني كنانة إلى الإخبار عنهم وإن
كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لأن المخاطب بهل يزجرنكم
بنو كنانة وبقوله أولاك أنت وقد يطلق الالتفات على معنيين
آخرين أحدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى
على طريق المثل أو الدعاء أو نحوهما كقوله تعالى وزهق الباطل
إن الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي
قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيام
أتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني أن
تذكر معنى فتتوهم أن السامع اختلج شيء فتلتفت إلى كلام
يزيل اختلاجه ثم ترجع إلى مقصودك كقول ابن ميادة
فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
كأنه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فأجاب بقوله
وفي اليأس راحة ووجهه أي وجه حسن الالتفات على الإطلاق
أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرية أي تجديدا و
إحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه
أي إلى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف أي قد يكون لكل التفات
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام
كما في سورة الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد م

العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي المحرك الى ان يؤول
الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهو قوله مالك يوم الدين
المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه
اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية
اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك
الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة والبارق
بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له
مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية
الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات
منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة
والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا
للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى
طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالطريقة المختص بها موقعه
هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في
القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
المذكور هذا الذي ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة
الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته
نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز
الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز واعرق

فيه

فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن
ان يقال ان ازدياد لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه
وتميزه والعلم به فلما ذكر انه تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق
بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام
ازداد ذلك وقد اولا بانه المربي للعالم واهله وثانيا بانه المنعم
بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد
فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب
ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات
حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر
العبادة وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه
ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف
مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى بغير ما يترقب بحمل كلامه
على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى
ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي
صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف مراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد
والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج
متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل
على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد
الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم
في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض

الزيف ووقع اليد الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبهه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان و بسطة اليد لجدير بان يصفد اي بان يعطي المال و يهب من الاصفاد ولا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال القمر يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب هذا الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هنا على سبيل التضمن

التضمن

التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت الخلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فنزل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقفا منك الوداع والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة

وفي النسخ والصواب ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع

ترخيم ضباعة اسم امرأة



المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة
على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا
انما يكون لهادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت
القلنسوة فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب ان
يوتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار اى ذهب السودد
من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف
سنة لا يبالى انسان منهم أهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب
من جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة لان
قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل المعادل بين ما وقع
بعدام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف لوجود المفسر وبانه
غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبى
لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعدام والحق ان ظبى
مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل فى الدار ام امراة وحمار عطف على ظبى لان وجود الهمزة
فى الاسم اكثر من ان تحصى ويجى فى الاستفهام حسن قولنا ازيد قام
على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام فح لا قلب فيه من جهة
اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان
اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الام
والمعنى اظبيا كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان
يكون امه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبله اى القلب السكاكى مطلقا

ايضا

ايضا وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة
وامن الالتباس ويأتى فى المحاورات وفى الاشعار وفى التنزيل
ورده غيره اى غير السكاكى مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا
غير نفس القلب الذى جعله السكاكى من اللطائف قبل كقوله اى
رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه
ونواحيه جمع الرجا بالقصر كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف
محذوف اى لون سمائه وهذا معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير من
باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفى القلب
من المبالغة ما ليس فى تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من
الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض فى الغبرة والا اى وان
لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من
غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو
على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله
اى قول القطامى يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن اى القصر السياعا اى الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعد
امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا
كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود
فيكون ادخل فى الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب
جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير فى انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح



وذلك لان الجذعة حداثة السن والقروح تناهيه فالمناسب
وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذعة كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب
اعتبار لطيف بل فيه ايهام لخلاف المقصود واجيب بانه ليس من
باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اضب لا من
اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف
بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس
معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وبحر
منه الدم ولان في فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما
بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب
ورفض التحوز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله
وقد ابيت ان جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما
جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من بعد النظر ودلالة الكلام
على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من
لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع البصير
الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب
ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة
حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته
التي كان عليها اولا لم يعرض له ندم في الاقتحام ولم يتطرق
اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت
ممارسته للحرب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت ما اردت
من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم
يبد لي في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل

قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ما رسته وتكرر منه ذلك

**الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما** مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند
اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوى ركني
الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر
لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه
ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض
**كقوله** اي قول ضابي بن الحارث البرجمي **ومن يك امسى بالمدينة رحله**
اي منزله وماواه **فاني وقيار بها لغريب** قيار
اسم فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة
حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد
الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب
التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون لغريب خبرا عنهما بافراده
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو
منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم
ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان
لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل
كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان
قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا
العقول قد تساوي العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب
قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون و
النصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف

جملة معطوفة على ان الذين آمنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم
الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم
غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم
وههنا ابحاث لا تحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض
والراي مختلف هذا تصريح بان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي
بريا ومن اجل الطوى رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت
محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله
فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان منه البر
مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير وانما قدم
لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت
منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا
ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن
بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الاحتراز عن
العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف
لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود
واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر
نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال
المذكور فان خرجت تدل على ان المعنى حاضر او بالباب
او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف

حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في
اذا هو فاجات فح يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو
الخبر المحذوف فح لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان
فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والاكثر تقدير لمشابهتها
اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا
فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا
اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا
في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا
ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى
الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب
ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز
لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام
اعني المحافظة على الشعر والمحافظة مثل للاختصار بدون الضيق وقوله
ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي
هو حذف خبر ان المكررة ظرفا او لم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم
وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره تملكون تملكون فحذف
تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم
لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفي
ما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ الغرض من
الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو ظهر ثم لم يحتج اليه وانما صير
اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف
لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون

لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل
مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب
فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص
وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط
لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كان قولنا انا
سعيت في حاجتك وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم
تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس
بمبتدا بل تاكيد متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة
عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر
جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا
شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه
اولى وبان سوق الكلام للتمدح بحصول الصبر له والاخبار بان
الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر
المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق
له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف
المبتدا وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية
ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحذف ما
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم
منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة
من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا او بان
جميلا

الاصل

الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل
اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه
اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين
قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي ولا تقولوا لنا او في الوجود
آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او ولا
تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة مستوون في استحقاق العبادة
والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل
هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف
المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد
عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك
لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام
والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه او
المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو
وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك
عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد
بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل
الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين
المشتركين في الفاعل نحو اتمشي ام قعدت واقام زيد ام قعد
لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنيي الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام
زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند



لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن
سوال محقق وجمهور النحاة على المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد
ان السوال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السوال
عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها يودي
هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير
اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوال جملة
اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتعدم المسئول
عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين
لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله
تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم **او مقدر** عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا
عن سوال مقدر **نحو** قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل
**ليبك يزيد** كانه قيل من يبكيه فقال **ضارع** اي يبكيه ضارع اي ذليل
**لخصومة** متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء من الامور الاربعة لان الجار والمجرور
يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان
ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي
من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتيك
للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهو الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته
الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما
يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسال من اجل اذهاب الوقائع
ماله او بيبكي المقدر اي يبكي من اجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على

التقدير بن معنى الماضي عدل اليه استحضارا لصورة ذلك للاعمال الهائل
**وفضله** اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول
ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا للسوال
مقدر **على خلافه** وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد
مفعولا **بتكرر الاسناد** اذ قد اسند الفعل **اجمالا ثم تفصيلا** وذلك لانه
لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يسند اليه البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع
اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد اولى وقد يقال
ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر اعني من يبكيه لانه سوال عن
تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه اجمالا واجيب بانه يقال قد اسند
ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا **وبوقوع نحو يزيد غير فضلة**
بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
**وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره**
اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهي
الذي بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض
ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين
من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام
به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع
تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز **واما ذكره**
اي ذكر المسند **فلما مر** في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا
مقتضى للحذف نحو زيد عالم ومن الاحتياط لضعف التعويل على
القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا



في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه
اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كالمسند كونه او ان يدل
على قصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام
القرائن كحمل سيف وتلطخ ثوب ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر
ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجيب المتكلم للسامع
فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس
بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله
مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي
الحكم بخلاف فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير
نحو عرفت عرفت او حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال
تقوي الحكم في الاصطلاح صونا له بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل
صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا
قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد
فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب
المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة فعلية
وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد
عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي بما يكون مفهومه
محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي
ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول



لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نجزم بان المسند السببي
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى
زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق
او انطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد
اسند اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم
لمفهوم وهو اما بثبوته او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت
مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق
الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت
بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان
المسند في زيد منطلق ابوه ~~[illegible]~~
فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق
ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم
به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم
منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي
ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا
لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه
اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد
بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو
من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم آباؤه
وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق
ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد



صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها انا عرفت [illegible]
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى [illegible]
الاحتمالين واعترض عليه [illegible] بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان
المسند في المثالين جملة ويحصل التقوى لان خالد مرفوع بالابتداء
لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف مقدرا باسم الفاعل لا بالفعل والثاني
مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل
الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ
تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا
به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ان امثلة
المسند الفعلي ايضا لتقسيمه مفردا كان او جملة وتعريفه للافراد
المسند ههنا امثلة لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته و[illegible]
اغراض فيكون التمثيل ههنا صالحا ولذا ترك [illegible] ايضا ويدل على [illegible]
ما ذكرنا انه جعل ما فرغ من الامثلة قال وتخصيص تقوى الحكم [illegible] في
تقديم المسند فلو كان غرضه ايضا امثلة الافراد المسند لكان المناسب
تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعل
وذكر التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين تفسير فيها لا يكون مناسبا
وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد
بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يعرف مرح لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى
ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر
بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد
مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل
هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد
مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد

ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من
احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة
التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل
خبرا عنه او منتف عنه مطلوبا به التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند
تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان
مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدائه اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدأ
واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق
ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء
المعرفة من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل
اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات
لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله
او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند
وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط فان قوله
او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوى او اذا كان المسند سببيا
ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند
فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظة اذا في موضع الالتباس
مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند



سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه
منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون
مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه
انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة
بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا احق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في
جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله جواز ان يكون
مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله
اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم
المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كون كذا ومع يكون
المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما
ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة
الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو
الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما
يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا
الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر
وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه
مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم
الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر
ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله
اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا
يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة

بعثوا

بعثوا اليّ عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك و
عرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها تأملا يعرف فيه فلان التوسم تفرسا
ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى وردت
عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم
التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام
والثبات كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما تجمع فيه الدراهم
لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير
اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو
الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الاثبات والاشعار
بان ذلك الثبوت ينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم
على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد
طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ففي
زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه
وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير
افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم
الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او له او فيه او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فللتربية الفائدة وتقويتها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد
الموجب لقوة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان خبر كان مما هو من نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة
اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربيتها اشار
الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان

لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق في الزمان الماضي
وايضا وضع الباب وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدرية ذلك
الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الاشتغال لا الحال التي اشتغل
اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال
وامّا تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او
غير ذلك للاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم
مكثار او قادر على المتكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك ولما
تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بيّن ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد الفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا تخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية و
الانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى
اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فيقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية

جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا
لا يتقدم عليها ما في حيّزه فلا يصح عمرا ان تضرب اضربك ولعلّها فكره
الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لامع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قد صرّح بقوله في
نفسها ضعيف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزأ من الشرطية مقدّما
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس
طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم
ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان
مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار
اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار
و كذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط

لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق في الزمان الماضي
وايضا وضع الباب وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك
الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال
فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر
حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الاشتغال لانه الحال التي اشتغل
اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال
واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة
ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او
غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم
مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما
تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته
اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو
فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد الفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك
اياي ولا تخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية و
الانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى
اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية

جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب
بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء
فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا
لا يتقدم عليهما في حيزه فلا يصح عمرا ان تضرب اضربك وانما ذكره
الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط
لا مع التقييد به على ما توهم لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية
وعن احتمال الصدق والكذب وهذه الدقيقة قد يخل بقوله في
نفسها فضعيف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما
او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس
طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار
موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم
ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان
مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار
اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط
قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع
الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق
والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار
وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط

وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين
قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها اي الشرطية
الجملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب ونحا الغلط
بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم
فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان
قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان
وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسنده
بمفعول فيه فكم بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا
الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو
لكثرة مباحثها الشريفة المتصلة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال
لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم
فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من
التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه
يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه
الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا
وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك
حيث لا يعلم القائل انكرمه ام لا فتنبه في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم باللاوقوع ولذا قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا كيف
تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما

هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو
عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد تنبه له الفاضل الشارح
ههنا فتوهم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط ولذلك اي ولان اصل
ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع
موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب
لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان
كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب
الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن
مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا
به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب
الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها
مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته
واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى
وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو
ان علم التنكير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد
معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد
ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة
ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص
والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس قطعا على صاحب

المفتاح حيث جوّز ان يكون تعريف عهد وزعم انها اقضى لحق البلاغة
وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم
يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم
فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد
الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد
ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته
حيث جعل الحسنة المعهودة التى حقها ان يشك فى وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهود الحاضر فى الذهن حتى كانها نصب اعينهم
لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق
البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على
مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد
اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة
وهى الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود
الحاضر وفى تعريف العهد دلالة على انهم هؤلاء الذين يدعون انهم
احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها
فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك فى تعريف
الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير
لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا يترك الشكر على القليل كتركه على
الكثير فانه قد يعذر ويغتفر الاول دون الثانى واما لفظا فلانه لما
قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق لفظ جاء وجاز خلاف
الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد حظ فيه

المعهو

المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع
افرادها واما من حيث هى فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا
لامرجوحا واذا جعلت الحسنة هى الواقعة الموجودة لم يكن المراد
مطلق الحسنة كما هو المقدر وبه يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق
البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل فى الالزام لكونها اشارة
الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد
بالحسنة المعهودة ينافى القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة
ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهى الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة
ان المراد مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا
يظهر صحة ما ذكر فى كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة
بالنسبة اليها اى جىء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان
السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضى مع
اذا فى السيئة منكرا فى قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر دعانا ومعرفا
فى قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما
الاول فللنظر الى لفظ المس المنبىء عن معنى القلة والى تنكير ضر
المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده
عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضى على
ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون فى حكم المقطوع
به واما الثانى فلان الضمير فى مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول
عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه
بلفظ اذا والماضى على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان
يكون مقطوعا به وقد يستعملان اى ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط

تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو
في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا
من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ونقض
الليل افعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب
كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي لتنزيل المخاطب
العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه
ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه
او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على
ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة و
نحو ذلك كقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرا ان بالكسر فان الشرط وهو
كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ
على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب
ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال
المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام
لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله
تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر
من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال
مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار انسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هنا يصح

استعمال

استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به
فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق لا يوجد له مثل فجيء بكلمة
الشك على سبيل الفرض والتقدير يعني ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم
في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق فامطر
علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته
وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه
قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير
المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع
بانهم يقومون امر العلي من حصل لهم القيام قطعا وقوله وان كنتم في
ريب مما نزلنا على عبدنا ان مع المرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ
على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على
سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات
الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من
المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد
ههنا لان عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان
لما مر لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو
محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث
الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ
ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط
لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه
قد من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي لتمحضه له لانه

الحرف المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا
الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك
الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان
يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين
لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل
الشرط ماضيا قدّر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى فان قيل
لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع
كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هي نكتة في استعمال ان
في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال
الا بان يقال غلّب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني
الذين لا قطع بارتيابهم حتى يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى
الكلام او لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما
اشرنا اليه في المذكور ههنا والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب
الذكور على الاناث بان تجري على الذكور والاناث صفة مشتركة
المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى
وكانت من القانتين عدّت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب
لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من
القانتات ويحتمل ان يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي
كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون
اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدّقت
بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ
الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين

فتغليب

فغلّب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنها ابوان ونحوه كالعمرين
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن
والحسين رضي الله عنهما وما اشبه ذلك مما غلّب احد المتصاحبين
او المتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثنّي
ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا فينبغي ان يغلّب الاخف الا ان
يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلّب على المؤنث كالقمرين والخافقين
عليك الابوين وقريب من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان تجري
عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة
بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنّى ذلك الاسم فان قلت
لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى
ولذا تأوّلوا الزيدين بالمسمّيين بزيد ولا يطلق قرآن الا على الطهرين
او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية
والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلّم فليكن مجازا وجميع
باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا
ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس
على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب الجنس
الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان
يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس من الملائكة لكونه
جنيّا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية

لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن
في ملتنا اذ جعل شعيب عليه السلام بحكم التغليب في العود الى ملتهم
مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من
آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد
تفعلان وانت والقوم تفعلون قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن
قرء بالخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين
وغيرهم ولا يجوز ان تخاطب بعضهم من غير اعتبار التغليب لامتناع
ان تخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
فافهم وقال تعالى من تبعك منهم فان جهنم جزاءكم اي جزاؤهم وجزاؤك
وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب
اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق
اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام
ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب
المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها
ذكورا واناثا يذرؤكم يكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير
والجعل طاقيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام
المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح

ذكر

ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب و
تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص
بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال
يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل
وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا
~~ليجعلها ازواجا~~ ليبقى بقاؤكم وتتقوموا بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه وهو
وجعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم
يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل
كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على
ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي
لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا
ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا
فيكون ليه في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون
ان واذا لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول
مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول
الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان تعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا
ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية

على الدخول في الطارف ظ الزمان المستقبل كلٌّ من جملتي كل من ان
واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض
الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيّه واما الجزاء فلان حصوله
معلّق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل
الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء
يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه مثل استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر يخالف
الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم
ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا على
مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذب رسل من قبلك وقوله
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره
من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد تم ما يناسب المقام وتاول
الجزاء الطلبي بالخبري وهو لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط
بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعملان في الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في
شك حاصر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قوله
ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال

اي العاصي بكرم

وقوله

وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن ضميرها فقد ابيض منها يقوي رجال ركابه
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا
حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب لا على
ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل اي كون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان
مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان
ظفرت بحسن العاقبة فذاك هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة
ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه
اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك
الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة
في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق
بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء فغلط
السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو
ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا
عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند





اعداء ويبسطوا الايدي والالسن اليهم لا اليها ...
اليها الان ووداد ردتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا ... اليهم من كفرهم
لكونه احب الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة
وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن
فانه يجب انتفاؤها الذي المصادقة فتريد الوما بينهم من القرابة والمعارفة
وبما نبّاوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء وداده كفرهم
بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا لكن لا يخفى انه ابعده
واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين
احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء
نحو ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على
كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كما في دلائل
الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجزاء
الثلثة لانها واحد لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول
لم يكن في تقييد وداده الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا
بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودّوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحينئذ فان قلت عطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال
الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون
على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر
انه من الضرب الاول والمراد اظهار عداوة الكفر واستيفاء مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا قيل ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين كتب كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد

النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا
مثلهم فلا عداوة ولا ودادة الردة الى الكفر واما اذا ظفروا بهم
ووجدوهم مؤمنين فح تتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن
ووداده الردة الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان وصل الكتاب
الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق والمذكور في
القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم على الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء
مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي
انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو
جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك
ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه
امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس
الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع
عليه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع
ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه
لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه
قيل انها للتعليق بما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى
تعليق امتناع وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع
السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه الجمهور من متبعي
كتابه فهي عنده لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى
ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمال
واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول

اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا و
الآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تاتني لم
اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب
قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار
والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب
بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد
الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل
ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها
معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل
امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني
اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا
يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان
لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول و

تلقاه

تلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني
لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب
او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج
انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء
الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي
الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا
علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر
لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا
قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم
رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء المقدم لا ينتج شيئا
على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم
يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء
عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني
علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم
من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي
لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم و
التصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم

باشعار اللازم بل اللازم بالعكس واذا تصفحنا وجدنا اشتمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد
الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق
واشياعه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه
غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي
النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان
قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في
جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير
وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء
مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام
والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا
الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط
بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك
اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على
النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها
من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط

بعدم

بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء [illegible] المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت
الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى [illegible] ان الارتباط بالشرط غير معتبر
في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا محضا اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء
ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس
الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كلما له دخل في لزوم شيء
لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا
لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ
المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت [illegible] النفي فانه يفيد
العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا
فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وبينهما تناقض وهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى
في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانته فليعتبر ذلك في المنفي
ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط
بعدم الخوف وح يجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزمه
عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري
على اطلاقه فيلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى
ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه
على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا
وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب
ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع
ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال

اذ لا خير فيهم

والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس أهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل تركيب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما تكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت

ينافي

ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانّي اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجزع الا والقلوب حوالي يصف ناقته على صغارها ببغداد وشوقها الى الرأس ركائبه الى غار دجلة والمعنى ان وضعت لكنه استعمل لو قصدا الى ان وضع ركائبها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار على النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه كلما عنّ لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزئون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية و الاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار

الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت
يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل
عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد
الثبوت والدوام والتاكيد فاذا ادخلت عليها حرف النفي يكون
لتاكيد النفي ودوامه لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله
تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واكده
وان قولنا انا زيدا ضربت وما بزيد مررت يفيد الاختصاص النفي لا النفي
الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر
في كلامهم و دخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد
صلى الله عليه وسلم او لكل من يتاتى منه الروية اذ وقفوا على النار
اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته
وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله
تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رءوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب
السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة
الماضي المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون
في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق الوقوع فاستعمل لو
واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رايت
ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره
فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام

وان

وان جعلت الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ولو للتمني فلا استشهاد
لان لو للتمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه
قد اشتهر ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز
ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها
فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه يتقدر كان اي ربما كان يود بخلاف لكثرة
استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل
المتعلق برب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق و
ثبت فلا يخفى ما فيه من الضعف ورب ههنا للتقليل التنبيه
بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم
افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن
الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا
دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف
بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم
جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن
ولو قيل لنفعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو
الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف
على قوله لتنزيله يعني صورة روية الكافرين موقوفين على النار
قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة روية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رءوسهم متقاولين بتلك
المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى
الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة

هو ابو علي الفارسي من البصريين
الفسوي

وبتر النظم

وهو لو كانوا مسلمين

اي الغايه

عجب

اعنى صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية
المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على
الحال الحاضر الذى من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا فى امر يهتم
بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو فى الكلام كثير وقد
يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضى لكونه مما يدل على الوقوع
فى الجملة كما تقول لقد اصابتنى حوادث لو تبقى الى الآن لما بقى منى
اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير لدلالته على ثبات المثوبة واستقرارها لا لانه ظاهر ولما الجملة
الاولى فلا تقع الا فعلية البتة **واما تنكيره** اى تنكير المسند **فلارادة**
**عدم الحصر والعهد** المفهومين من تعريفه **كقولك زيد كاتب وعمرو**
**شاعر** ويدخل فيما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك
قائل عندى رجل فتقول تصديقا له الذى عندك رجل وان كنت
تعلم انه زيد **او للتفخيم نحو هدى للمتقين** على انه خبر مبتدا محذوف
او خبر ذلك الكتاب **او للتحقير** نحو ما زيد شيئا قال صاحب
المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس فى كلام العرب ونحو قوله
ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء
من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم
يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو
من ابوك وكم درهما مالك وكذا اذا تخصصت على ان يكون

اى عدم الثبوت الذى يفهم من الجملة الشرطية

ولو انهم ان ولو ثبت انهم

المعنى

المعنى اى شىء الذى صنعته وقد صرحوا فى جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتدا او المعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة و
الخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل فى المسند اليه ان يكون
معلوما لاستلزام الحكم على الشىء العلم به والاصل فى المسند التنكير لعدم
الفائدة فى الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصليين مستبعد عند
العقل الثانى ان العلم حكم من احكام شىء يستلزم جواز حكم العقل على
ذلك الشىء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشىء
لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما فى غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ
النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشىء
انما يستدعى العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة فى الاخبار بالمعرفة غلط
لما سيجىء فى تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل
على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثانى
فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشىء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما **واما تخصيصه بالاضافة** نحو زيد غلام رجل **او الوصف**
نحو زيد رجل عالم **فلكون الفائدة اتم** لما مر من ان زيادة الخصوص
توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح
وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع
للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده والوصف
يجىء للاسم الذى فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد
الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة

في الاعجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم
مخصصا وان اريد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض
من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا ضرب زيد
يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع
المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف
واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما
سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه
فلافادة السامع حكما على امر معلوم اي للسامع باحدى طرق التعريف
هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه
معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في
الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم آخر مثل ذلك الامر
المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء
يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو
المنطلق بقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند
بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري
شعري متأول بحذف المضاف باعتبار حالين اي شعري الآن مثل
شعري فيما كان اي الموصوف المشهور بالصفات الكاملة وليس
هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظا المبتدأ والخبر على ما
توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعته
يقاوم الاسد فهو هو واحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد
وهذا مفيد من غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما
اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف
بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين

لاينافي

لاينافي كون الكلام ~~هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كونه~~ مفيدا للسامع
فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر
الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين
لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما
متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو
المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما ورد على
تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا برآء من جنايته
فانّ من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر للجاني
والجاني سيّان على معنى هذا ذاك وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز
اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان
يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المترتب على كل جان ولم يرد
ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح لك التنكير والمذكور
في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا
معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر
معلوم على آخر يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين
سواء كان التعريف بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة
من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد
الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة
نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين

~~حيرا لحاليه~~

كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير

في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال

لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما

مثلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين

على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسه اي ونحو عكس المثالين وهو

اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان

من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى

حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما

كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب

زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله

مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب

ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه

وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه

بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف ان له

اخا ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك

زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح

ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في السقط نحوش كان انقصها

ان الصواب غابها رماحها لان السامع يعرف ان له غابا وانما يطلب

تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق

ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه

ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق

زيد بناء على انه يطلب على التعيين ويتردد بين المنطلق عمرو قلت

المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب

الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك

ان

ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب

محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار

تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء اي قصرا حقيقيا مطابقا

للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير

محقق بل مبالغة لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او

بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيخرج الكلام في صورة

توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة

غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس

مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو والتفاوت بينهما وبين ما تقدم

في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان

اللام ان حملت لكونها في مقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما

يقال لها لام الجنس فالمرجع ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد

وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت

على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس

الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع

في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي

على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث

يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه

في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود

فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على غير زيد وفساده ظاهر

قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا

يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية

به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق

فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس

لام

بيت

تحقيقا



وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
اي لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد اي
علام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض
الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس ح
يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد
لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون
ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس
فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد
لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف
بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة
المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف
او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي
حين لا يفي احد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر على
هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل
مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل
او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد
لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة

ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه
انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به
حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم تحب احدا مثل محبتي لك
حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم
على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان
كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة
عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق
اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا
من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
ولم تتعد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد
المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في
حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى
الجنسية ح مثاله في انت الحبيب وقول قد يفيد بلفظة قد
اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد
قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله
جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو
قولنا اذا قبح البكاء لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى على من
له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه
الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر
محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل
انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن
على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى
شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا بالخبر

امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان رضي الله عنه

وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود حتى نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل

الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لان ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح

من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب ~~والاشتباه انما يكون~~ والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد ولي لك هنا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تاويل القول في جميع ذلك تعسف فللتقوى او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو سبب للموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سببي من ذاك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه

مبتدا ويستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى
ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا
له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون
مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببا اخر كما سبقت الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى
عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة
للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد
للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء
بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري
مجرى تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته
وزيد مررت به وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا
لكن كان ينبغي ان يتعرض لصورة التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الاسناد
فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى
يشمل التخصيص من حيث انه تقو وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرف انك تعلم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد
الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه

من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد في
التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم المعرفة لا حاجة
الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا
للتقوى او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في
حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل
في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشبهه فالاولى عند الاحتياج
ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي
في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم
فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب
على ان الاتصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها
او مستقر او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمص قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد
انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل ثم يكون المقدر فعلا لا جملة
لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى
لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا اخر لانها ان حملت على
ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح
وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان
ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه
بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند كما مر في ضمير الفصل لان
معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني

من ان



فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جنة المحبوب اعني الغير الراجع
الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور
الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان
الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا
غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور
على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي
لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس
كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى
ان حسابهم الا على ربي اي ان حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى
يلزم ان يكون ديني مقصورا على الاتصاف بلي اي لا يتجاوزه
الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا
يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص
هٰهنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم وديني لا يتجاوزني
الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي
ديني لا دينكم كما ان معنى قام زيد ان المختص به القيام دون القعود
لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط
والخروج عن القانون **ولهذا** اي ولان التقديم يفيد التخصيص
على ما ذكرنا **لم يقدم الظرف** الذي هو المسند على المسند اليه **في لا
ريب فيه** ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص
عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون

سائر

سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل
الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي
كتب الله كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر
المشروبات وغيرها **او التنبيه** عطف على تخصيصه اي تقديم المسند
للتنبيه **من اول الامر على انه** اي المسند **خبر لا نعت** اذ النعت
لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر
لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر
للمبتدأ **كقوله** اي قول حسان رضي الله عنه في مدح النبي صلى الله
عليه وسلم **له همم لا منتهى لكبارها** وهمته الصغرى اجل من الدهر
وبعده له راحة لو ان معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر
فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له
لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة غير
مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يصح نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق
لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه
يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها
واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى
عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب
تقدم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا
يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص
فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير
المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن
اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة

او التفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله
اى قول محمد بن وهيب فى المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه
شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله
هو الدنيا او الضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى قوله
ببهجتها اى بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها
وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى
فى الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سهو
شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضى
تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم
نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملهما المص اما الاول فلشهرة امره
ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية ليست
اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر فى تقديم المسند اليه وجعل
السكاكى مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة
التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام يفتقر عن ضبط واشكال
ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة
افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة
على ما يسند اليه فى الدرجة الاولى وقولى فى الدرجة الاولى احتراز
عن نحو انا عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه فى
الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام
صريح فى ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد
الفعل الى الضمير فى الدرجة الاولى والى المبتدا فى الدرجة الثانية
وكلامه فى تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا

لكونه

لكونه مبتدا يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير
المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا فيكتسى الحكم قوة وهذا ظاهر فى ان الاسناد الى المبتدا
وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض
وثانيهما ان اسناد الفعل فى هذه الامثلة اعنى نحو انا عرفت وانت
عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا فى الدرجة الاولى على
ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى و
الحال ان الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة
الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان فى نحو
زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة فى التقدم والتاخر اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود
الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعى صرف
الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان الاسناد
نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على
شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله
فلما تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند
ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى
على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير
المبتدا مقدم على اسناد الفعل الى المبتدا بواسطة عود الضمير
وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم محمول
على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار
توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق

الالتزام وتوسط الضمير فالمناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما ه
استلزام كلام الناقض واما انتقاضه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل
الى الضمير فقد تناقض لانه يحمل تارة اولا وطورا ثانيا وان كان غيره
كان مع الاسنادين الآخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول ه
الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد ه
المسند اليه ههنا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة
لقوله في الدرجة الاولى بخلاف عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى
فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند اولا الى ما بعده من الضمير
ابتدا الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة
الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية
اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانا
الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد
الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض ه
مشايخنا في شرح المفتاح ومرجحه بان نحو انا عرفت وانت عرفت ه
وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى
لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان
الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول
الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى ه
الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي ه
بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم

الاول

الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض
هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع
التناقض من تحقيق الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي
يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره ه
الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدا كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك
الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود ه
بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون
بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه
لما فيه من الغلط ولم يتعرض للتحقيق مقصود كلام المشكلين من
هذا المقال ولم يبرح ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح
تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول
في كلام الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان
كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد
في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ه
فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون كذلك
اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة الثبوت والتجدد معا
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح
وقولي في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في
الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا كما زعم
الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه المبتدا الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه

مبتدأ لا يستدعي غير اسناد الخبر لظهور انه تضايقه انما هو مع الخبر
لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار
انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال الفعل
مع ضميره المتصل به خبر الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية
المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان
الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية
احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير
العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور
في قولنا زيد مررت به وكالضمير في قولنا زيد خلت عليه فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين
المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا
من زيادة اعتبار فتأمل الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انا لمتفق
على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه
من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار
على الثلاثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى
المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما
لم يقل باحد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت
ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك
وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رأيك في تصحيح كلام
صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع
التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية

واحد

واحد بالذات متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث
انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن
شيء والاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى
المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد
فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح
في تقديم اعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر
الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لا عن الذي
يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما
كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه
ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عنه فاذن هذا الاعتبار
قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف
المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم
اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير
اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه وعلى اسناد
الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستقم كلامه التناقض ولا يقتضي الا
سانيد الثلاثة على الوجه المبتدع المستبعد كما زعم واما الثاني فهو ان حاصل
كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل الى ما يسند اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه

زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما
يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد
عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة
الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على المسند اليه
وهذا محل الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره
الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد تمام تنبيه كثير مما ذكر في
هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما
كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في
البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف
اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص
المفرد بما بين المسند والمسند اليه وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل
فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية
واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع
ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم
الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الثالث في احوال
متعلقات الفعل قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد
يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى
تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب

وارادة

واراد بالاحوال بعضها كالحذف للمفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض
المعمولات على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل
لا ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما
لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا
تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض
من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله و
معه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل
افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ
ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول
ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول
واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى
فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه
عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان
يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي ح منزلة اللازم
ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور
في ان السامع يتوهم منه ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل با
عتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو



يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه
معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان
يوجد منه اعطاء وهو اي القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال
كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض
اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده ولا خصوص ومن
غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص ومع ذلك لم يجعل مطلق العلم كناية عن
العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار
كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله ع المؤمن غر كريم و
المنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة
ايهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد
المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون
القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة
اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن
لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام الخطابي او الفعل
المذكور

المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم
في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه
ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيصير كهذا الفعل
معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطا
ات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال افادة التعميم
في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا اذ
معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمن
وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم
كون الشيء معتبرا في الغرض والقصد عدم كونه مفادا من الكلام فالمنافي
للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور
في شرح المفتاح في قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق
من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة
العدم ان معنى قولنا فلان يعطي هو لا يعطي غيره ويوجد حقيقة الاعطاء لا
غيرها وهذا التجري فرية بلا مرية لان ما ذكره من الحصر مما لا [illegible]
نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون
غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا [illegible]
والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما
وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية
عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا با
المستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع
اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع
اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا [illegible]

عطف على المضارع المنصوب قبله اى فلا يجدوا اعاديه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته فى الامامة سبيلا فالحاصل انه نزّل يرى ويسمع منزلة اللازم
اى من يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما
كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه و
اخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه
وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت
من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها
كل واع بل لا يبصر الرائى الا آثاره ولا يسمع الواعى الا اخباره فذكر الملزوم
واراد اللازم على ما هو طريقة الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى
عند ذكر المفعول او تقديره لما فى التغافل عن ذكره والاعراض عنه
من الايذان بان فضائله يكفى فيها ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه
المتفرد بالفضائل والآثار وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل
الفعل المتعدى المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل
قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة
على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد
تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول
فضلا عن عمومه وخصوصه لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصد كما اذا قلنا فلان يعطى
كل سنة مرة او مرتين اى يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان
يعطى مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق بين تعميم
افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما فى الوجود الخارجى
فلا تلازم بينهما فى الاعتبار والقصد ثم الحذف اى حذف المفعول من اللفظ بعد

مجرد قابلية

قابلية المقام اعنى وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما فى فعل المشية و
الارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لكنه لم يكن تعلقه
به اى تعلق فعل المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اى لو شاء
هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت
المشية عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيئ بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع فى النفس
بخلاف نحو قول الخريمى يرثى ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه
ولو شئت ان ابكى دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق
فعل المشية ببكاء الدم فيه غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر فى نفس السامع
ويانس السامع به واما قوله اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهرى فلم يبق منى
الشوق غير تفكرى فلو شئت ان ابكى بكيت تفكرا فليس منه اى مما ترك فيه
حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما ينسب الى الوهم وذهب
اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا فلم
يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية
ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس
من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكرى لانه لم يرد
ان يقول لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افنانى النحول
فلم يبق منى غير خواطر تجول فىّ حتى لو شئت البكاء فمريت جفونى وعصرت
عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذى اراد
ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثانى
مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان
تعطى درهما اعطيت درهمين كذا فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر
فى هذا المقام ما قيل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل

ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض انه لا يبقى محتمل
ان يجيد اي ضعفت وتحللت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث
اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي دما تفكرا بكيت تفكرا اعلم
انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني
الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق
غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل تمنيه بدل الدمع
التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فحينئذ ترتيب النظم
فليتامل ومما حذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك
امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها
اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطف
على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم
كقوله اي قول البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل
فلان علي اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث
فاذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم
اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي
شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني
اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله
الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليبرئ
من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم

حتى ارده

حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية
بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على
ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في
السودد والمجد والمكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول اذ
لو ذكره لكان المناسب في قوله فلم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه
تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله
ولم امدح لارضيه بشعري ۞ لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل
الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض ايقاع
نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز
ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة
الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب معه لان طلب
المثل صريحا مما يدل على تجويز بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز
وجوده ايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول
مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد بقرينة
ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اي
على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى دار السلام
اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية
الى الطريق المستقيم الموصل اليها مختص بمن يشاء يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا
ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التامل الذوقي يشهد
ان القصد في هذا المقام الى المفعول فالاولى الحمل على امثال هذه المعاني مما
يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان
يعطي ويمنع محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل
الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اي على
كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم
الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار
انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القراين ومع
ذلك فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم
من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فا
الظ ان العموم فيما ذكر من دلالة القرينة على ان المقدر عام
والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما
لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذ
تكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القراين والحاجة
اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد
الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في ساير الاقسام فلا وجه
للتخصيص لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب
ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال الظ
ذكر المفعول نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر
فظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما الحذف

فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل فلا يوهم
خلاف المقصود فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الا
ختصار اذ لو ترك الاختصار لا يمكن ان يقال يؤلم كل احد ممن يجوز العقل
والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود
مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الا
يهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض له لا
مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك
اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله
يدعوا الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف
سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا الاية على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين
اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ
لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان
مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان
عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها
لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا
لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة و
اما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون
ووجد من دونهم امرأتين تذودان اي تطردان غنمهما لئلا يختلط
بغنم القوم لضعفهما عن السقي ففيه خلاف فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف

الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اى يصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى والمذود ابل
او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما
على الذود والناس على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم
ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث
هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد
الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر
الافعال المذكورة فى هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم
لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل
من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان
غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لا
يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل
فى كلام التنزيل وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية
على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اى ما قلاك فحذف لان فواصل الاى على الالف ولا امتناع
فى ان يجتمع فى مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب
الكشاف هنا انه اختصار لفظى لظهور المحذوف ومثل قوله تعالى
والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اى والذاكراته واما الاستهجان
ذكره اى ذكر المفعول كقول عايشة ما رأيت منه اى من النبى صلعم ولا
رأى منى اى العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى

لينذر

لينذر باسا شديدا اى لينذر الذين كفروا والخذ فى لتعيينه ولهذا الغرض
هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اى مفعول الفعل ونحوه اى نحو المفعول
من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اى على الفعل لرد
الخطاء فى التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا
وانه غير زيد فانه مصيب فى اعتقاده وقوع عرفانك على انسان
مخطئ فى تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اى تاكيد هذا الرد
زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء فى الاشتراك كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده
فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطا
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواع الثلثة ونحو قولك زيدا
اكرم وعمرا لا تكرم فى الامر والنهى فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن
تكلف ولذلك اى ولان التقديم لرد الخطاء فى تعيين المفعول مع
الاصابة فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول فى الجملة لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان
التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص
وقولك لا غيره صريح فى نفيه نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم
ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر فيما اذا
قلت هذا ولا غيره وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم
للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثانى فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء فى الضرب فترده الى الصواب فى الاكرام وانما الخطاء
فى المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما
زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف

المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان
لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو عرفت زيدا عرفته فتخصيص
لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو
زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان
الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا
عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس القصد
فالتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محالة
وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة الاختصاص من اياك نعبد
وقد صرح فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ار
هبوا فارهبونى ويتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون
المعطوف ولم يجتبى فيه التخصيص لان الغرض تجرد الفعل لبيان كيفية
تعلقه بالمفعول ولما قوله تعالى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا
العبادة لى فى ارض فاخلصوها فى غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه
تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعله الفاء
فى فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير لما هو الجزاء اعنى
فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها والتى كانت
فى الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيته عما قبله اى اذا كان ارضى
واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة
تكرير لها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ واما
نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا لالتزامهم وجود فاصل بين

اما والفاء

اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من
شىء فزيد قائم بمعنى ان يقع فى الدنيا شىء يقع معه قيام زيد فهذا جزم
بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شىء فى الدنيا وما
دامت الدنيا فانه يقع فيها شىء فحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى يكن
من شىء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذن
بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلى اعنى لزوم القيام لزيد
والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقا
مة للملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من
ان حيز ما التزم حذفه ينبغى ان يشتغل بشىء آخر وحصل ايضا بقاء الفاء
متوسطة فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام
ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من
المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يشترك معه ما بعد الفاء
فيما قبله وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض
المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل
هذا التقديم ليس للتخصيص فظهور ان ليس الغرض اما هدينا فنحو دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض
اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا
جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فا
كرمته واما عمرو فاهنته وليس فى هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذا اى ومثل قولك زيدا عرفت
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا

وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا
ضربته وماشيا جئت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص
لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم
لزوما جزئيا اكثريا كما في تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا
اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون
للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او
ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الى
ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر
واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحصى
فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير
في المثل السائر وحتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في
اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
ولالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره استشهد بما ذكره
ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا
عرفت والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق
ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم
في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان

الذوق

عليه
الذوق وقول ائمة التفسير دليلان والاهتمام ايضا حاصل لانه
لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه
اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي
ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر
والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل
تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في
بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام
واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء كما في
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا
في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام و
اخذت بالخطام والحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة

اللازم اى افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف فى كليهما اى اقرا القران

والباء للاستعانة او للملابسة اى مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدا

به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان

يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثانى ويكون متعلق الاول قوله

بسم الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان

اصله اى اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول

عنه اى عن ذلك الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا فان اصله

التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة

تستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى

ان لا تفصل بينهما شىء والمفعول الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية

وهو انه عاط اى اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول

المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه

الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال

عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع

التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان فالاول

ذكره اى ذكر البعض الذى يقدم اهم فجعل الاهمية هنا قسيما لكون

الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور

المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح هنا موافق لما ذكر فى

المسند اليه فاراد المص بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتبار

المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك

قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى

لتخلص

لتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا ان كان زيد ممن لا يقدر

فيه ان يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل

تقديم الفاعل او لان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن

من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه

فانه لو اخر من ال فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم

يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من ال فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلثة

اوصاف والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف

واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى

التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس فى نفسه خيفة

موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الاى على

الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولا

ت الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما هو

التقديم كتقديم المبتدا المعرف باللام على الخبر وتقديم ذى الحال المعرف

على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما ان يكون العناية

بتقديمه اما لكونه فى نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل فى قولك

وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذى تتمنى وتقديم المفعول الثانى على

الاول فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر

الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه فى نفسه نصب عينيك واما لانه يعرض

له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه

منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور

على الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل

فكان المقام مقام ان ينظر السامع الى ما حديث القرية هل فيها مشتغل

كلها كذلك فيه العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة
القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا
(ما نحن فيه) عرفت ان في التاخير ... الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا
بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم
انه من صلة الدنيا لانها هنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسماء الدنو
يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هارون
وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المص
بوجوه احدها قوله وجعلوا لله شركاء الجن مسوقا للانكار التوبيخي فيمتنع
ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان
يكون جعل ما متعلقا بلله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله
فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر
تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما
لكن العناية بجهة اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين
ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيهما انه جعل التقديم للاحتراز عن
الاخلال بالمقصود او رعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع
فان الاخلال المذكور امر عارض يوجب لما تقدم ان يكون نصب العين
وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من
جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول
من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم الكفرة ونعمناهم في الحيوة التي دنت

من قوم

من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت
قريبة من حيوتهم مشتبهة بها وهذا الاعتراض وان كان مما تعقبه في المثال
لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجها عجيبا على الحكمي من باب
تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من
انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتداء
على الخبر نعم قد وضع البحث فيه لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود هيهنا تقديم المفعول
على الفاعل واعاجاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم
المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر

باب القصر

وهو في اللغة الحبس يقوله قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي
لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا
يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر
بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه
لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى
اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى الاضافي كون التخصيص مطلقا
من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير
الحقيقي لقلة جدواه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه
قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او وصف
مكان اخر والى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او الموصوف مكان اخر

وهذا التقسيم شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقولنا ثان واخر ايضا يصدق عليه
انه ثان او اخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد
الواحد يخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن
اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل هذا فانه مما توهم اختصاص
التقسيم بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير
الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلوا
عن امثلة هي طبق الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا و
مثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو واذا تاملت وجدته
مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته
وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته
للذي هو له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان
خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى
قلت الا زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح
فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه
ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان
يكون حاصلة لموصوف اخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه
ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره
لكنه يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة
المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل
على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما

على العلم

على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت
على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا
مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها
بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في مثل
رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية هذا المعنى والاول انسب وامثال
نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك
مما وقع فيه الخبر جامدا من قصر الموصوف على الصفة تقديرا اذ المعنى انه
مقصور على الاتصاف بكونه زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا
يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة
بصفات الشيء انما هي متصورة لاوله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف
يصح منه قصره على الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع
من القصر يفضي الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من
الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا
قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية
والثاني اي قصر الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد (الصفة على ٢)
على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام
الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجري في الحقيقي كما سنشير
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيد في حكم

في حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا او عائيا لا قصرا غير حقيقي
لفوات المقصد فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني
الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا
بناء على عدم الاعتداد بما عدا تلك الصفات والفرق بين القصر الغير
الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل والاول
اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة
دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة
اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص
صفة بامر دون اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التفسير
وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان
المخاطب اعتقد اشتراكه في الصفتين والمتكلم يخصصه
باحدهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من
الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت
في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل
ان يقول ان قوله دون اخرى ودون اخر انما اريد به دون
صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما
اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة
لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد
وعمرو وبكر في الشاعرية وعلى ذلك وان اريد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة

اخرى

اخرى الى سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذلك
الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا
وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه
ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه
خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم
لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه
بجميع الصفات عن صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة
بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ
او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص
صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى و
تخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من ضربي كل
من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا قصر افراد لقطع الشركة

أي لتقطعه الشركة المذكورة وبالثاني أي المخاطب بالثاني من
ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى أي أو تخصيص صفة
بأمر مكان آخر من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم حتى
يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو
دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا
عنده الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الإيضاح صريح
في ذلك أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى
عنده الأمران أعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر
الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد أنه إما قائم
أو قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر إلا زيد من
يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن تعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالحاصل أن تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر إفراد وتخصيص
شيء بشيء مكان آخر إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وإن تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لأنه إذا تساوى الأمران
عند المخاطب وعين المتكلم أحدهما يكون هذا تخصيص أمر بصفة
دون أخرى لا تخصيص أمر بصفة مكان أخرى لأنه لم يثبت
الصفة الأخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها لا يقال إنك
إذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود

ولم تخصصه

ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الإفراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط
فإن قلت مراد المصنف بالأخرى أحد الصفتين وبالآخر أحد الأمرين
فإذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين فقد
خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الأخرى التي هي أحد الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت تقتضي قوله مكان أخرى
أن يكون الصفة المذكورة ثابتة والأخرى منفية وإذا أريد بالأخرى
إحدى الصفتين وهي صادقة على الصفة المذكورة لأن المخاطب لم
يعتقد اتصافه بأحد الصفتين بشرط عدم التعيين لأن تحققها
محال بل اعتقد اتصافه بأحد الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان أخرى
بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الأخرى فإن قلت قوله مكان أخرى
لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة وإثبات
الأخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات الأخرى وههنا كذلك
لأنه إذا تساوى الأمران عنده فكما جوز أن يكون الصفة الثابتة
هو القيام فقد جوز أن يكون هو القعود على التعيين فإذا قلت
ما زيد إلا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الأخرى التي جوز
ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الإفراد فإنه
إذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء أحدهما فلا يكون
قولك ما زيد إلا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لأن القيام

في مكانه قلت لابد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله الا ان غاية
هذا التكليف ان يتحقق في قصر التعيين تحقيق شئ بشئ لكن الحق
لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شئ بشئ مكان اخر الذي دون
قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لمن قع له فيكون قوله دون اخرى
مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به
من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا
وتقديره والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده
وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من تساوى عنده الامران سواء كان دون اخرى
او مكان اخر اي قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام صاحب
المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله
هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما
في الموصوف حتى يكون المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر
كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية و
المفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر المو
صوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه
نظر لانه اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات
المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم

مشعرا

مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ورد بامتناع اجتماعهما ففساده وا
ضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد صرح بالنفي والاثبات
جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب
تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي
اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون
قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه
اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج
حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر
لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا اصر في عدم اشتراط هذا الشرط
واما ما يقال ان هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ بل يأباه
لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا
ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد
التنافي في اعتقاد المخاطب ان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الا
شتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس
فلا يصح قول المص انه لم يشترط في القلب تنافي الوصفين واما عدم
اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على
انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان

فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المعينين لا يقتضي جواز اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح
مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر
طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يجعل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما
اشبه ذلك كانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويحتمل ان يجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين
المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا
لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في
قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طرق العطف في القصر
هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والا
يضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا
الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم
من اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب
معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا بل قائم وفي قصرها اي قصر الصفة
على الموصوف زيد شاعر لا عمرو او ما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يق

ماشاعر عمرو

ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح
انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما
لتوافق اللغة الحجازية والتميمية وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن
في قصر الموصوف على الصفة مثال للافراد صالحا ان يكون مثالا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما و
لما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا
الكلام في سائر الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد
الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل
يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك
في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان
على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولنا انا لا ننفي
عن الثاني ما وجب للاول انما ننفي عن الثاني ان يكون قد شارك
الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن
من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني
زيد مع عمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو ومع من فهو كلام غلط
فان الجائي زيد لا عمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع
من غلط في زعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا
المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام

مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم ان زيدا وعمرا وجاءا ثيار فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام
هو الاول وبالاعتبار اذا اطلق ولم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم
انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا
الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين
حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان
يكونا للاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون الاثبات ما بعده ونفي
ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى
القصر وذلك لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما
دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى
الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه
ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا
بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم
الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو
المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره هذا ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل
ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا
اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم
يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا
الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة

الرفع

قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف المسند
ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت
هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما على قراءة
حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست
بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل
انما حرمه الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل
ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرم
الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم
مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه
اختار ان يكون كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة
اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار
الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه
اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات
قيامه ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة
نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو
بكر وغيرهما مما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بخصوص
المقصود ان لا ينفى كل حكم سواه وقد يتوهم ان المراد انه لاثبات الحكم
الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف
واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك
انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر منحصرة مثل التقديم

على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية
ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم
الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحا وصرح باسم الشاعر
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض
مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي
الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم
وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان
غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال
وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم
لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم انا لا غيري ولا يجوز ان
يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن
احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان
وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان
الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس
بمستحيل لكن يقع انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول
عن لفظ من الى لفظ ما وهو الاظهر في المفصل فان قيل كيف صح اسناد
الفعل الغايب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل
وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا
او انت لا يكون غايبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا اعمال الصفة
الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك مثل ما قائم الا

ابواك

ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه
لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب
ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان
نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن تردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا
في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلنا اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد
قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره ويجب ان يعلم ان هذا مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما
والا ولا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا
للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم
ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصر اي
قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح
مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم
يصح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع
الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف
احدكما به وكذا الكلام في ساير معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه
الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما
حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطا
في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف
على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء تعيينه

واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لا احدهما والخطأ يجوز في كل منهما
على التساوي يختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم انما بالفحوى
اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك
ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والا
ستثناء وانما لمعان يفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الا
ختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي
كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي
وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل
زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غيره اما في الاول فمعناه
لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي
الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما اشبه
ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا
واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والا
ستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو او ليس الحاصل
بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بما بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه متناول
له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون الحذف العطف بان

يحذف

يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي
معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا تبقى العطف فليتامل فانه دقيق فا
الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط دون
المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس
هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا
دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في
كلام البلغاء الذي يستشهد بكلامهم لان شرط النفي بلا العاطفة على ما
صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تفيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في
النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل
صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو
منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت
عمرا وبكرا وغيرهما من القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو
منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة
قوله بغيرها وكانه يجوز كون ما منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز
عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام وعلم السامع او المتكلم او بشيء من الا

مثل م

منفيها م

افعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المص ايضا بقوله
من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا
داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير
كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بلا العاطفة التي نفي
بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن
ان ينفي شيئا بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا
الوهم مذهبا وزعموا انه احترز به عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا
ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون
هو بدلا او نحو مع النفي بلا العاطفة الاخرى اي انما او التقديم فيقال
انما انا تميمي لا قيسي وهو يا قيسي لا عمرو والتمثيل بنحو زيد ضربت لا عمرو وا
احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء
فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي
واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب
فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما
يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال
ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا
الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي والاحد
بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه
وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح
ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو منفي عن الثاني ما او

اوجبته

ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا
للنفي وهو ايجاب لا عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من
جهة ان النفي الضمني ليس في حكم نفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة
منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي
جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالا
ستثناء مشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام و
ما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع قال السكاكي شرط مجامعته اي
النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا با
الموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين
يسمعون والموتى فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان
كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر
لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره و
هذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد
ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي
يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما
جاءني زيد لا عمرو وانما انت عليهم مذكر لست عليهم بمسيطر وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والآية لا دليل على امتناع نحو ما جاء
الا زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل

وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون
مما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع
من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان
اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره
كذا في الايضاح وهو نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع
انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما
والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم
ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم
الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب
في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد
ينزل كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار
الى امثلة الاصلين وتركها بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت
شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صا
حبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم
منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الا
لثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما
محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك
فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على
الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون

هلاكه

هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبي ع فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال
او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو
ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان
مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا
ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا
القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني
البشرية على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه
وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم و
صف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القا
ئلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون
على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث
قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى
جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمساهلة له معه
بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء
الرسالة فالرسل ع كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره

ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله قد منّ علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام
الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقدير السؤال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله
ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل
يدعونه والاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا
تكذبون ~~فقوله ما انتم الا بشر~~ فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين
وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين
لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار يرون المخاطبين وينبهونهم على ان قطعهم
بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم
ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي
عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله
كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل في ما لا ينكره المخاطب
كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه
اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على
ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم
يشفق على اخيه فكانه اخطا فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على
ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون

مثلكم

معلوما

معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما
نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم
مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك
جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الا
سمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على
تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف
التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية اليه مصروفة ثم التاكيد
بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن
لا يشعرون فعلم ان هذه الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة
في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشترا
ك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه
يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور والنفي عما عداه معا بخلاف
العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس
نحو ما زيد قاعدا بل قائم وتعقل الحكمين معا ارجح اولا يذهب فيه الوهم
لعدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع
انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط
جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من
البهائم قال الشيخ انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما
ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها ولكن التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولو الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار

اعلم

وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر على ما مر
يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا
راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى
المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما
ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة
والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الا
استثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الامثلة ومعنى
قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا
قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي
افرادا وقلبا وتعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما
اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون
المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في
قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا
زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا ساير
المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة
المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة

على زيد

على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو ولا مطلق الضرب فلا بد من تقديم
الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة
لان الصفة في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في النحو وانما قال بحالهما احترازا
عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور
عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة
والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن
مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس
المقص فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا
متأخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم
ان تقديمهما بحالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعا فيختل المقص لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما
ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا وهذا مبني على جواز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم
يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب
احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء
اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما
يجوز على تقدير ان لا يجعل الا مستثنى متعددا ويجعل المقصور عليه في النية
مقدما ويجعل عامل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة
على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه
نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او

او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو ما جئتك اذا لم يبق الا الحوت ضاحكا فان
ضاحكا مفعول رايت والعامل في الحوت لم يبق ولا يطلب بيان ذلك من كتبهم
وقالوا فالظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا
بادى الراى منصوب بعض اى اتبعوك في بادى الراى وكذا في باب الاء
في البيت الاول اى انتهى باب الا بيهى والنوابح في البيت الثاني مرفوع
بمعز اى قامت النوابح بمعز ولا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرو والمنصوب بمضمر
كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرو اى ضرب
عمرو قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب لا بعامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا
لم يتم الجواب حتى تاتى بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو واقعا
للمثال المذكور بعض وبالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا هذا
الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر
في المفعول ثم يمكن ان يقال لا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول
جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اى السبب
في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر او الفاعل والمفعول
او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي قد حذف فيه
المستثنى منه فقد فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور
بعد الا وتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج
يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم

الحاشية: وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل و اعتبار الضمير لا يجوز في تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ... ان ...

التخصيص من غير

التخصيص

من غير مخصص قال صاحب المفتاح وكذلك قولنا في علم النحو نقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى
المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع
مساكنهم وفي بيت ذى الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر
الى الظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى
منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف
ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة
هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد
وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام
وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في قولهم اذا كان غدا
فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا
يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضميرا
الحاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام
الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال
ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار
على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ او انصراف العامل الى المستثنى
مناسب المستثنى في جنسه بان يقدر في ما ضرب الا زيد ما ضرب
احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا
كائنا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات

الحاشية: وفي ما بقيت ... / ويحسبون ان بحذف الاول

وفي ما تليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا
يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح
اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة
اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من
ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير
ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى
في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء
القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء واعلم انه قد
يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما
زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او يقعد
او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما
ايس الشيطان من بني ادم الا اتيهم من قبل النساء وذلك لانه
قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط و
الجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل
العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير
النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه
صقر صائدا به غدا اي جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع حال
وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد
الاخير عما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه

ولا يجوز

ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في
النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام
متضمنا لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى
بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم
ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو
ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في
قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اساميا
لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة وعلى الجواب
بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك
وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا
وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب
المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم
ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها
بغيرها من كلمات النفي والله اعلم الباب السادس الانشاء قد يطلق على
الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على
فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو
الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني و
والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام
المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا والمقصود
ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني

وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه اخر الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم يذكر فيه في بحث الخبر و لان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر الانتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب لنا يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع او طماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة

فهو في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في ذهنه

الاستفهام

على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني مما يفرض بلو غير الواقع واما كالة بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون وهو حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال فاحج قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر

كمرة
حقق بهذا

مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعولها الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا
به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين
مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وههنا اشعار بان
ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما على لفظ الماضي ليس على ما ينبغي وكذا قوله
ليتولد ايضا تحصيل كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من قبيل الامر لتضمين التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
جريا على مقتضى العناية للمناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني
والتمني لما مضى يناسب التنديم ولما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها
جزءا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه
المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن
الحصول وبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طمع
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعها
~~فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعها~~
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل
الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت
الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب
الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة
وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو

التصور

الارتقاب جشم داشتن

نسخه

التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى
ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق و
بعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار الهمزة اعم فقدمها
فقال فالهمزة لطلب التص[التصديق] اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد
قائم فانك عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس
في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور
المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمط هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم
بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام فقصدوا ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور
لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب
تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم
يستدعي حصول التص بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف
الهمزة فانها يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظ في
اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل غايته انه يحتمل ذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان
يكون ازيد قام لطلب التص ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا
انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص بطلب التصديق كما
سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر عن المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التص

الهمزة ...

عسل ...

تفصيله

بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب
هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين فنحو قولك
افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت
هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام ا
المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل
من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان
الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر
المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته وا
راكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك
تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول
ءانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا فلا معنى للسؤال عن الفاعل من
هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص
نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك
مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان
على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى
يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب حصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو
ولان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب
تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب ا
التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما



تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح ولا
يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور
مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل
هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على ا
التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل
زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال واعلم انه لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل زيدا ضربت ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال الفعل
بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الا
ختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته
لجواز تقدير المفسر قبل زيد اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لا
ن الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة ان هل مع و
جود الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بفعل مضمر يفسره
الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ان يليها اياه لفظا
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول
التصديق لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل
محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم

المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول النسبة بنفس الفعل على ما مر
مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد
خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شائع حسن
وههنا نظر وهو انا لا نسلم ذلك لجواز ان يكون قبيحا بعلة اخرى فان
انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب
انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف الا انه يلزم عدم قبحه
وعلل غيره قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد
في الاصل واصلها اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة
قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة و
تطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها
فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة
الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت
الفعل تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض
بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه
ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين
وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا او
هو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في
الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان
هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع
في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل

وقد صرح

وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم
ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع
في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا المواقع وبهذا ظهر فساد
ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم
المقارنة لان الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع
الا ترى الى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي
الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان
جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الا
ستقبال لما سيذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال
يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد
قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد
امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه
المباحث مما لا ينبغي ان نشتغل به لكنا نخاف على القاصرين ان يقعوا
فيه من غير تأمل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون
هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما تقدم
وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ
خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل

بعد وضعه له اما اقتضاؤه الثانى اعنى تخصيصها المضارع بالاستقبال فلذلك
فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعنى اختصاصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفى والاثبات انما
يتوجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال من حيث هى لا الى الذوات
التى هى مدلولات الاسماء من حيث هى لان الذوات ذوات فيما مضى و
فى الحال وفى ما يستقبل ولهذا اى ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان
فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكدا بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد فى
معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما فى هل
تشكرون لان هل داخلة على الفعل حقيقة وفى هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعله فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل
انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان
للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه
معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى الفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد
منطلق الا من البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما
سيتجدد فى معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل كما هو اصله وهى
اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشىء او لا وجوده
كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها
وجود شىء لشىء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب
دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده لها وقد اخذ فى هذه شيآن غير الوجود

وفى الاولى

وفى الاولى شىء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة
محمول وفى المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك فى انها
لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شىء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
والذى وضع له فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة
او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة
اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل و
تقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم وما التى لطلب
الماهية يعنى مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم
فى نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه
طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون
الشىء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة
وبين الماهية التى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
بالاسم فهم فهما ما ووقف على الشىء الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة
واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان
لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما
المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم
لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى
ان ما يوضع فى اول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن على وجودها فى اثناء
التعاليم انما هى حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صارت
تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ فى الشفاء

محصله اذا سئل بما الا انسان ...
اى بشرح الاسم نقول ... انه
انه حيوان ناطق ...
الا انه وجود ... تلك الحدود
بعينها حدود ... بحسب الذات
والحقيقة

فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن للعارض
المشخص لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة
كذا او نحو ابن فلان واخو فلان مما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب
يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك
الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ
هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو
وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او
عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق
المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذا
كرات ويسال بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام
ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل
ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الانبياء ونحو ذلك مما يفيد تشخصه
وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون
فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني هذا ففساده يظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد
اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز احد المتشا
ركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكا
فرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز

احدهما

اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم

احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي
يوضح قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فيقول اي الثياب فتطلب منه
وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه
كقولنا ايهم يفعل كذا فالجواب اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف
الى كلي فالجواب بكلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسال بكم
عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية بينة آتيناهم
اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال التقريع والاستفهام
استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من فالوا اذا فصلوا
بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول
كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية
لم اجده مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وقوله
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين
عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان
المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم القيمة وانى تستعمل
تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعدها فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال
شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ
انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين
لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا
وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون
مع من ظاهرة كما في قوله ومن اين عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله
تعالى انى لك هذا اي من اين فقال المص انه قد يستعمل بمعنى من اين سولم

كان ذلك من جهة اظهار من اوعد ونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية
وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الا
ستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة
كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى ام من هذا الذي
هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع
ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل
التي يكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله
تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يضعف ما قيل في قوله تعالى
اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان
كانت متصلة فشرطها ان يكون يليها احد المستويين والآخر الهمزة
وهذا ليس كذلك وهو ظ وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا
وجه لوقوع ما الاستفهامية الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام
لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملونه ثم هذه الكلمات الاستفها
مية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب القرا
ين وتحقيق كيفيته هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
مما لم يحم حوله احد كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الا مروتهم
يتعلنا بكاب ونا مل ان يكون كنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهد
هد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن
يسيء الادب الم اءدب فلانا اذا علم المخاطب ذلك والتقرير بمعنى
التقرير بالتحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما
يعني

يعرفه

يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصد المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي
اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما في حقيقة الا
ستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا ار
اردت تحمله على الاقرار بالفعل اانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت
في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت واكبا سرقت وغير ذلك ومما
جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا
بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام
قد كان بل على الاقرار بانه منه كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير
بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل هذا واعترض المصنف عليه بانه
يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على
انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله
على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليها ما قبل الآية وهو انه
قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين
ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين
قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظ انه قد علموا ذلك
من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم ذهبوا وتركوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه
يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني ان كان
التقرير بالهمزة فانها هي التي يجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول
وغيرها بخلاف البواقي فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم

نحو هل ثوّب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو
كم آتيناهم من آية وماذا فعلت بفلان ومن الذي قتلته ونحو
ذلك والانكار كذلك نحو أغير الله تدعون اي بايلاء المنكر الهمزة
يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن
لا يجري فيه هذا التفصيل ومثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا
ومن ذا يحول كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين
تقدر على ما لعكار من الوزن وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار
ما يليها كالفعل في قوله أتقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر لما
يكون منحا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل والله ليس ممن يتصور
منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله
تعالى أهم يقسمون رحمت ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين
لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى أغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ
اصناما آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولي الفعل الهمزة
وكالحال في قولك أراجلا سيري اليه وكذا [illegible] من المتعلقات
ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب
تقدير المفسّر نحو قوله تعالى أبشرا منّا واحدا نتّبعه لانكار المفعول
فيقدّر المفسّر بعده وكذا اذا قدّم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار
على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مرّ وقد يكون لانكار الحكم
على ان يكون التقديم لمجرد التقوى وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى
أفانت تكره الناس وأفانت تسمع الصمّ من قبيل تقوي حكم

حكم الانكار

حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد اشتراكه في ذلك
ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عم
لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على
ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد تقرر ان ما يلي حرف النفي
يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق
بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوى والتخصيص
ان كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوى ان
كان معرفا وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا نحمل نحو قوله تعالى
آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون
غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم
ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفعل اذا ساعد
عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف
لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى على مذهب القوم ومنه اي ومن
مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي
نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير
اي بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو
ليس الله بكاف وهكذا قوله ألم نشرح لك صدرك وألم يجدك يتيما
وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما
حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله أأنت قلت للناس
اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عم

من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان
صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان للصورة اخرى
لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى
وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما اي بين
ضربه بين زيد وعمرو من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه
قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام
الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها
الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد
الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر
الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فهي هذا الاستفهام
تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
افوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار
بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك اولا ينبغي ان يكون اي يحدث
ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو
اتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي
لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا
يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على
قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول
الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه

وقد يكون

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله وماذا
عليهم لو آمنوا بالله يعني اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وفي نوع النفاق
وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلح فيه والتهكم عطف على الاستبطاء او على
نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل
كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين
من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال من فرعون على انه مبتدأ ومن الاستفهامية
خبره او بالعكس على اختلاف الرأيين فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا
وهو ظاهر بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله
من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب
يكون المعذب به مثله ولهذا قال زيادة لتعريف حاله وهو قوله تعالى انه
كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول
مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع
حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات
فيما ذكره المصنف ولا ينحصر شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة
الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان لا يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال
وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي
ومنها اي ومن انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة
الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على
طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر
لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما
ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما
وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف

بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين
الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلايل
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو الظاهر عند
العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر
زيد وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا وفي هذا اشارة الى ان اقسام صيغة
الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول
لغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها
النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر
في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا
تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا (سواء كان عاليا)
في نفسه ولا تبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني
طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة وقال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة
الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الا
باحة مثلا يعد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء
بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال
اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل وعسى ان يجاب بانا سلمنا

ذلك لكن

ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يعد ذلك
في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل (طلب)
استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب
الفعل او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء قال الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الا
نذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو
اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
منهم كونوا قردة او حجرة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل
وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا
تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة توهم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في
الترك وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع
له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرء القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اذ الاصباح الصبح والانجلاء
الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل
منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري
يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر
على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى
ولواعج الاشتياق ولا استحالة في تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها

وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني وقت التمني حتى والى الثاني
اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه لطلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن
تساويك مرتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا
ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد
الدعاء فان قيل اي حاجة الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك
قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز ان يتحقق من المساوي
بل الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب
عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء
بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة
التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع
حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه
اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم
ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر
على شيء منهما ومنها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل
استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة
تسمى نفس هذه الصيغة نهيا اي معنى تستعمل كما تسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان
كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال

الواقع

الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا
تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن
الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والاول
للذاهبين [illegible] ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك
بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل
امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر في ان ليس المراد طلب كفه عن
الامتثال ويستعمل لطلب الكف لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما
على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على
سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا
ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه
المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني
ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي الا تشتمني يكن خيرا لك
وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب
عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة
الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية وقالوا لهذا

او طلب الترك كما هو البعض

الذي

او الترك

ان الغاية تتقدم فى الذهن على المعلول وتتاخر فى الخارج عنه وهذا
معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب
الحامل مسببا عن الطلب فى الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر
السبب الذى يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية
الثانى فالجزم بالسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما
ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبرى
افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبى كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما
لذاته او لغيره يعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره
على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح
توقفه على المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب
ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذا معنى
معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا هذا اذا كان المذكور
بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد
السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا فى السوق اذ لا يعنى
لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا فى السوق واما قوله تعالى قل للذين
امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول
الجزاء بل يكفى فى ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ
اخر نحو ان توضأت صح صلواتك واذا لم يقصد السببية بقى المضارع
على رفعه اما حالا نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او وصفا نحو
اكرم رجلا يحبك او استينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما
قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التى

يقدر

يقدر بعدها الشرط ويجزم فى جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا
اى ان تنزل تصب خيرا فمتولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة
بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه
يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب
فى طلبه منه وهذه فى التحقيق همزة انكار اى لا ينبغى لك ان لا تنزل
وانكار النفى اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل
تصب خيرا فان الشرط المقدر بعد الاشياء يجب ان يكون من
جنسها فلا يصح تقدير المنفى بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر
تدخل النار واسلم تدخل النار يعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار
خلافا للكسائى فانه يجوزه نظرا الى القرينة ويجوز تقدير الشرط
فى غيرها اى فى غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه
اولياء فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق فانه هو الذى يجب ان
يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار
لكل ولى سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذوا
من دون الله وليا او ح يترتب عليه فالله هو المستحق للعبادة
قلت ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولا يخفى على ذى
طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو والحالية
وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان
لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط فى

قوله فان الله هو الولى
من غير تقدير شرط لما
بين انه لا ينبغى ان يعبد
غير الله

الكلام كثير وسنتعرض له في بحث المجاز انشاء الله ومنها اى ومن انواع
الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نايب مناب ادعوا
لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذى يناديه
له بمعنى انه بلغ من علو شانه الى حيث ان المخاطب لايفى بما له هو
حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها
على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله تعالى اسكان نعمان
الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب
والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل هي للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو
نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه فان المخاطب مع تيقظه
لكنه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك
واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على
بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه بتبعيده عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة اى صيغة
النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل
يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض
اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم
انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
تطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل
الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في

معرض

معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال
بالاكرام او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة او لمجرد
بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن
نقرء ايها القوم وكل هذا صورته النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا
لم يرد به المخاطب بل ما هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
فيه اظهار حرف النداء اصلا فكره التصريح بذاته فقوله ايها الرجل فاى مضموم
والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف
في تفسيره اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما
معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو انا معاشر
الانبياء لا نورث او بما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل
منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بياء مقدرة
وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقي
في قوله انا بنى نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف
نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا للتفخر عن نحو امثالهم وجهل من
المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من
لا يخفى شانه لا نفعل كذا او كذا او مما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة
نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى كانه
لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما
في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وغير ذلك كقوله ايا منازل سلمى
واين سلماك وكقوله يا باقى جبرى خفنا فنيت اياتك بى صبرى و

صورة

لانه لم يبق فيه معنى
النداء اصلا

وعمرى واجلاسى وابناءى ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن
كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله
يا عين بكى عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك
تدعوه وتقول تعال انا مشتاق اليك فامثال هذه المعانى كثير
فى الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضى دلالة على انه من الامور الحا
صلة التى حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى
او لاظهار الحرص فى وقوعه كما مر فى بحث الشرط من ان الطالب
اذا عظم رغبته فى شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده
بلفظ الماضى كقولك رزقنى الله لقاءك والدعا بصيغة الماضى
من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اى التفاؤل واظهار الرغبة الحرص
واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة
الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الى ساعة دون ان يقول انظر لانه
فى صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة فى الحقيقة او لحمل المخاطب على
المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى ينسب
الى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك تاتينى غدا مقام
ائتنى تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم ياتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك فى صورة الخبر والخبر فى هذه الصور
مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية فى بعضها ومن
الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى
المبالغة فى الطلب حتى كان المخاطب سارع فى الامتثال ومنها القصد
الى استعجال المخاطب فى تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب

الوقوع

الوقوع فى نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة فى وقوعه ونحو ذلك من
الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب الخمسة
السابقة يعنى احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات
الفعل والقصر فليعتبره اى ذلك الكثير الذى يشارك فيه الانشاء
الخبر الناظر المتامل فى الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد
الانشائى ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه
اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك
وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او بشرط او غيره و
للمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده
وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة فى
ذلك مثل ما مر فى الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما
سبق والله المرشد الباب السابع الفصل والوصل الوصل
عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها
على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الا
عدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل
لانه الاصل والوصل طارد عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون
ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما يتضمن الا
سناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما يتضمن الاسناد
الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الوا

خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست
بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة
فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اى على
تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثا
نية لها اى للاولى فى حكمه اى فى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها
خبر مبتداء او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد
قبله فى حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او نحو ذلك
يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهى
واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو
ونحوه ان يكون بينهما اى بين الجملتين الاولى والثانية جهة
جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب
او يعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد
يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف المفرد بالواو
على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا
ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف
زيد كاتب ومعطى فقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من
حروف العطف التى تدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا
فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى
معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان

يصير

يصير منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابى تمام قوله لا والذى هو عالم
ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين
ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول
سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار
وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا
نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب القسم
البيت الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسى على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك
الذى ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤ
ن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس
من مقولهم يعنى ان قولهم انا معكم جملة فى محل النصب على انه مفعول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها فى كونه مفعول
قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثانى اى على تقدير ان
لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اى ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اى عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف
من غير اشتراط شىء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو وثم خرج عمرو واذا قصد التعقيب او
المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك

لا محل لها من الاعراب فا الدفع توهم الجملة الاولى والثانية
واما للقصد الى بيان اجتماع مضمون الجملتين فى حسب الامر تقوية
للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة
على تحقق مضمونهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه

معان محصلة وتفاصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف
الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في
مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وفي قوله تعالى مائة الف او
يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن
فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط
بل لمجرد الانتقال من كلام الى كلام آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار
الاول وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى
بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها
من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح
الشيء او ذمه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل
نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان الآية ونحو وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال
ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان
كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في الحقيقة مما يحصل تمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول
المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع
التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم
مناسبته له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد
الاشتراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا

اقتحم العقبة

فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا
ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله و
هذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء
من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل
ذلك جده وكذلك قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم
الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحدة من هذه الحروف جملة على جملة
ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه تثبت الاشكال
فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول ايضا لانك اذا قلت
يضر زيد ينفع من غير الواو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك
يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء
وثم والجمل المشتركة في مجرد معنى الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف
عما لا يحسن مما تتكلف فيه العبارات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم
الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص
فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت
لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم
الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان
اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كما

كالاستفهام ولو سلم فلا م ان العطف على مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف
بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرف فيه استعملت استعمال الشرط
ولا شك ان قولنا اذا طلوعت قراءت يفيد معنى لا اقرء القران الا اذا طلعت
سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا
يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتك اعطك واكسك ثم انه ليس
بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطفت شئ على
جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تاتيني
اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك
اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت وخرجت اذا
استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا
من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم اياهم لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزءون
بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن
عليهم مؤاخذة كما في دلايل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى
حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا
يكون لها حكم زايد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال

الانقطاع

الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق
ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
بينهما مغايرة والتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي منا
سبة بينهما وان يكون بينهما محاورة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل
من احوال الجملتين اللتين لا محل لها من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال
الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع
مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الا
الاربعة الاول الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في
الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاحفظ للصر
في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا او
انشاء لفظا ومعنى اي يكون احد الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشا
لفظا ومعنى لكن يكون احد الجملتين نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرايد الذي يتقدم القوم لطلب الكلاء والماء
الماء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة
نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائدهم نقوم ومقتضاهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه
ولا الاقدام يرديه قيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان
ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل
ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة كما
في السلم والامر في الجزم بعض بالعكس اعني تصيير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم
تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو



والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله
ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
او يسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد
يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما او لاحديهما من الاعراب كمال الانقطاع او
كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني في الجملتين نظرا الى كونهما بين
الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون مثال المجرد كمال الانقطاع
بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الله تعالى والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال
انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى
انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي
ولاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائيين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف
على الاختلاف فيهما والضمير للشان الا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع
فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال
فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلم يتميز عن
عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع الجلية والبيان بالعكس وهذا المعنى مما
تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل
الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم غلط او تجوز وهو قسمان
لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو
لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة وطائفة من
الحروف المجردة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه المختار وههنا وجوه

اخو طريقة

اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء
في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف
الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على
كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته
وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب
او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان
ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى
كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه
بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك
الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية و
بصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائدا الى
قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما
جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا
لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ونحو هدى اي هو هدى للمتقين
فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك لما في تنكير
هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء ونهايته حتى كانه هداية محضة
وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في
الهداية اي بحسب الهداية يقال لا يكمل عملك بحسب ذلك اي على
قدره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات
الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة
النظم وبلاغته كالقران فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت



هنا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي
وزان هدى وزان نفسه الثاني في جاءني زيد نفسه لكونه مقررا لقوله
ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان
كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي
هنا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان و
توكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان
يقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها
عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال
ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية
بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير
الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون
فيما يعتني بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا
في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى
منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها
لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل
لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه
المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا
يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول
وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى
والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة
الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى آخره اوفى بتاديته
اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليه اي على نعم الله

تعالى

تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون
يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة
بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين
في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة
لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته
اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تقيمن على المراد وهو
كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من
النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على
طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة
المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه يكون بالالتزام دون
المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف
حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال
لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره
والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا
دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا
ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل
دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته
على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه
شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا
فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة
اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد

بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد
في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار
الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه
بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده
فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهته
اقامته بحسب العرف كاملة وفيه تعسف ووزانه اي وزان لا تقيمن
عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال
فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل وبدل الكل وغير داخل فيه اي
عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع
ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول اقول كالكلام في قوله
ارسوا نزاولها وتقول في كلا المثالين اعني الآية والبيت ان الثاني
اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد
لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت
فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف
على موكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة
الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى
بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان
قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان
قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال
يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله وسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا
وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال

بيانا

بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى
عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم
سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة ابرهيم ويذبحون بالواو ويجئ نيه
في سورة حيث طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم وتفسيرا
للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما
قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم
كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى من هو
قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ
عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما
كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون
عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها
مما يؤدي الى فساد المعنى وشبهه هنا بكمال الانقطاع انه يشتمل على
مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين
انشاء وخبرا او المتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع
لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب
قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم
فان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها
مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن
لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا
ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كانه
قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم عن الجملة



الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها
يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر
ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي
لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور
امتناع عطفه غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما
لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرط على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون
وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم
وتقاولهم بهذه المقامات في اوقات الخلوات بل لاتحادهما في
التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين بينهم كلام منهما
بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا
معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي الثانية كالمتصلة
بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى فتنزل
الاولى منزلته اي منزلة السوال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السوال
لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال فينزل
ذلك السوال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام
الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيله
السوال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسال او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من
السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك
بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السوال

وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى
ينزل منزلة السوال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع
الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال لكونها كالمتصلة بها انما
يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسوال وتنزيلها منزلته ولا حاجة
الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشا السوال كاف في كون الثانية
التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء
عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه
هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم
كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين
يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر ان الكلام المبتدا عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سوال فذلك ادراج لهم في حكم المتقين وتابع له
في المعنى وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه
ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة
وهو اي الاستيناف ثلاثة اضرب لان السوال الذي تضمنته الجملة
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان
عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال
هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال



هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم
ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا
مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان
النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة
بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب
عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال
الاسناد الخبري من ان المخاطب ان كان مترددا في الحكم طالبا له
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على
سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك
ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اي
هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر
لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت
العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب
للسؤال عن مطلق السبب اي لم تامرني بالعبادة له وهذا ابلغ
الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص
نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم
لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما
وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم
وقوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هنا مظنة
ان يتوهم ان غمرته مما سينكشف كما هو شان اكثر الغمرات و
الشدائد استدرك بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا

عما قبله

عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل
اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف مثالين
لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في
المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني
فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه
والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تقسيم آخر
للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي
اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف
عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه
ما بني على صفته اي على صفة ما استونف عنه الحديث دون اسمه
يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد
استيناف الحديث عنه اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه
العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم
اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق
بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه
ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة
في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان
الوصف علة له واما اذا عقبت المستانف عنه في الكلام السابق
بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت
الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل
الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه
فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب
يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه



الحديث او مبنيا على صفته وان كان من خبره فالاصح لاشتماله على
بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله نعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت
وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر سوال عن سببه واريد ان يجاب
بان سببه ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فههنا الجواب
يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه
حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا
الحكم هو هذا الوصف فليس جميع صور الاستيناف منحصرة
في هاتين القسمين ولهذا قال منه ومنه دون اما واما فليتامل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه
رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة
استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف
الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين
لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام
وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك
اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه
لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف
جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم
قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في

البيت

البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول
بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى
ان يكون استينافا جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب
قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول موكدا
للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه
نحو فنعم الماهدون او نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر
مبتداء محذوف اي هم نحن فحذف المبتداء والخبر جميعا من غير
ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما
الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق
كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة
اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما
كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه
لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد
فلرفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على
الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا فما ترك العطف في صورة
القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط
اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال
فقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما
هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل
اما لرفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فيقول اما الوصل لرفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط
فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط
ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق



من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما ذكر يظهر ضعف ما قيل
ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق
اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك
او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون
الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين
معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا
والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا
ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم
في الخبريتين المتفقتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله كلوا
واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى والاتفاق
معنى فقط لم يذكر له المص الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الثمانية واعاد فيه تنبيها على انه مثال للاتفاق
معنى فقط فقال كقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار
في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول له
كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح لفظ الامر لانه كانه سورع
الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من
فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على هذه المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون
مثالا لقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما
خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو
الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى
في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله

يا ايها

يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تؤمنون بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلى
الله عليه وسلم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف
الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم
واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستئناف
كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر
عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي
قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته
فابشر اي سر وبما اتفقت الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية
انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء
مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم
ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان
يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من
مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث
ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر
الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له
مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد عليه بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف
عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر
عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من
يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال
ولهذا قال المص ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف



يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر المؤمنين وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم الآية فكانه امر النبى صلى الله عليه وسلم بان يؤدى معنى هذا الكلام لا انه قد ادرج فيه قوله وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحى ان تضرب غلامى واناه المنعم عليك بانواع النعم **والجامع بينهما** اى بين الجملتين **يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا** اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند فى الثانية **نحو يشعر زيد ويكتب** للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما فى خيال اصحابهما **ويعطى ويمنع** لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله **وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما** اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة ونحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الآخر وملابسا له **بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها** اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح لعدم المناسبة وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق **و بخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا** اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك

ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول **السكاكى الجامع بين الشيئين** قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله محتملا ظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما نقل المصنف من الاحتمالات فنقول من القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة يجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى الحاكم بين المحسوسات الظاهرة كالحاكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين **عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور** المراد بالجامع العقلى امر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى هو ان يكون بين الجملتين



اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من
قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد
بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات
على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في
تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي
جمع العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في
الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن
المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور
الآخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل
فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات
وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات
الجسمانية لانه يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد انسان والحاكم
يجب ان يدركهما معا لكن ادراك الكلي بالذات والجزئي بالآلة
وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت
تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان
يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه
رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل جاهل قلت اذا كانت الاوصاف
كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على
السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض
منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو
مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما

في الا

في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في
وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه
او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم
حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام
الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس
الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح
العلامة رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين الصور
المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة
والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ترى
ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذوات
مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس
الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة
وان اراد ان ما صدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا
وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما
محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما
نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف
العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون
بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين

اسودم

اي باعتباره

من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع زيد في احدهما عارض بخلاف
العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس
وهو اللون وكذلك الخضرة والسواد ولذلك ترى ولان الوهم يبرزهما
في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع
بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر
فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف
العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت
في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحاق
مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد
والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان
بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد ولان الايمان هو تصديق
النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني
قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود مع
الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون
مومنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون
ضد الايمان لكونه وجوديا ومثله وما يتصف بها اي بالمذكورات
كالاسود والابيض والمومن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود
والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا
فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه
التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع و

على ما فسره المحققون
من المنطقيين

للعقل

الاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما
من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني
فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين
الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من
هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء لمفهوميهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول
والثاني وان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما
ليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد
من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين
ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي
الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه
لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر
ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي
ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض
وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
يتعقل كلا منهما خاليا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما
في المفكرة او خيالي عطف على قوله وهمي ويعني بالجامع الخيالي
امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل

اي الوصفين المتضادين
وهما غاية الارتفاع وغاية
الانحطاط

في مفهوم الاول خلا
يكون وجوديا
مختصر



من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مودية الى ذلك و
اسبابه اى اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت
الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها
اصلا في خيال وهى في خيال آخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وهى في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو
مبنى على الجامع لاسيما الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة و يحسب
انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب
الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في
المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلى ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهمى ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالى ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعانى التى
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التى تجتمع
في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك
اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح
ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما
مضادا للآخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا
لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى فتماثل هذا مع ذاك
وتضايفه ايضا معنى جزئى فلا تفاوت بين التماثل والتضايف
وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت
الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت
كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالى هو تقارن الصور وظاهر انه لا يمكن جعل

صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعانى وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل
في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه
يكفى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من
مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم
الجمعة وخاط زيد ثوبى فيه والسكاكى ايضا يعترف بامتناع نحو خفى
ضيق وخاتمى ضيق ونحو الشمس والف باذنجانه ومرارة الارنب
محرقة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفى في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما
قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا
يتناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان
الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غير ما الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد
في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما
فظهر الفساد في قوله الوهمى ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد
او شبهه وفي قوله الخيالى ان يكون بين تصوريهما تقارن لان
التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما
اعنى العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان
يريد بتصوريهما نفسهما حتى يكون له وجه صحة واما ما
يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع
في الجملة كما هو مراد السكاكى بعينه فهو غلط لانه يقدر ح هذا الكلام
على السكاكى وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه
على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور



معرفتها لا تخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل فى هذا المقام
فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن
محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين فى الاسمية والفعلية
اى فى كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين فى المضى والمضارعة
وما اشبه ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار
من غير تعرض للتجدد فى احديهما والثبوت فى الاخرى لزم ان تقول
قام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا
زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انما فصله بقوله وكذا
لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان يكونا
فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعنى
يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان تقدر احديهما اسمية والاخرى
فعلية ولعمرى انه كلام فى غاية السقوط ما كان ينبغى ان يصدر عن مثله
بل وجه الفصل ان الخبر فى كل منهما جملة فعلية وفيما [illegible] الاولى اذا
كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك فى الثانية
ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد
عمرو وهذا مبنى على ما ذكره السيرافى ومن تبعه فى نحو زيد قام وعمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب
بتقدير الفعل فهى عطف على الفعلية التى هى خبر المبتدأ والضمير محذوف
اى واكرمت عمرا عنده او فى داره وانما ترك سيبويه فى المثال ذكر الضمير
لان غرضه تمثيل جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون
باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذى يشعر به كلام
بعض المحققين ان المعطوف عليه فى الوجهين هو جملة زيد قام
لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى
فعليتها والمعطوف عليه فى الوجهين واحد واختلاف الاعرابين

باختلاف الاعتبارين وبهذا تحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا
الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفى على كثير من الفحول الا لمانع
مثل ان يراد فى احديهما التجدد وفى الاخرى الثبوت مثل زيد قائم وعمرو
قاعد او يراد فى احديهما المضى وفى الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان
الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
فى احديهما الاطلاق وفى الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان
جئتنى اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضى الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفصل و
الوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشىء ذنابة للشىء فكان هذا تتميم لباب الفصل
والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون
الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة مطلقا على راى والحق ان الحال
التى ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة
الفعلية ايضا فمن اشترط فى المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان
يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة فالجملة
الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث
ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو
لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب فى الاسماء انما جىء به
للدلالة على المعانى الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو
دال على التعلق المعنوى بينها وبين عواملها فيكون مغنيا
عن تكلف ربط آخر كالواو واستدل المص على ذلك بالقياس على
الخبر والنعت فقال لانها اى الحال وان كانت فى اللفظ فضلة
يتم الكلام بدونها لكنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى
المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذى الحال كما تثبت بالخبر



للعفى للمبتدا فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الآن الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتدا اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اى ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا اشتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة لما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو واصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز ذكرها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها فينبغي

ان يكون

ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبتها لاحكما لم تتوصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي يقع حالا اما ان يكون خالية عن ضمير صاحبها او لا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اى جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اى جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واى جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اى الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال



وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا او مبتدا او
خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا
هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اى عما يجوز ان ينتصب
عنه حال بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت
هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال
عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه
ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز
ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة و
يكون قوله وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا
للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب
ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره يتناول الجملة
الانشائية وهي لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول
مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها
حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل يقع
الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا
اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه
نحو جاء زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية
دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي
لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان تكون فيه فضل قوة
ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا لعدم استغنائه

عن الخبر

عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك
النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي
حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها
واما الواو الداخلة على الشرطية المدلول على جوابها بما قبلها اذا
كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي
هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني
واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال
والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجنزي
انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة
وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله
صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله
ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما
ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا وكذا الماضي فبعض
هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران
وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله
فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب
الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هو الحال المفردة لعراقة المفرد
في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي



المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال
المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول
مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اثباته
ولانه على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل
على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما
المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال
مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول
المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد
بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول
الواو فيه مثله ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو
قول بعض العرب قمت واصك وجهه اي قول عبد الله بن همام السلولي
فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا
اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى
لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول

وقوله م

اي اسلمتهم مع ظفره

اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال
عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع
بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل من لفظ
الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في
الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية
مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني
دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن
ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي
دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح
عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا
تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد
واما مجيئه بغير الواو فقد اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي
اي شيء يثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله و
حقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته
على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث
انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل بالالتزام
على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة و
المراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال وشرط
في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان
تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا جاء زيد غدا يركب حال بهذا
المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم



لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو
لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال
وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر
في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد
ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت
غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى انى يكون
لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو
وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي
بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة
ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من
الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين
واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس
يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او
منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير
ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا
اي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد
ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز
ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما
يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فرعا

يكون

يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال
التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم
المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن
ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله
ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم
استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا
بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب
فهمي في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان
تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد
الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن
تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء المعري
اصاقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة
يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها
في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان
ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز
ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا
اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء الا انه متلبس بها مستديم
لها فلا انقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح
ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلا جاز
فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا
احتاج في تحقق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي
اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول



اى دلالته على المقارنة فلان لها الاستغراق اى لامتداد النفي من حين
الانتفاء الى حين التكلم نحو لم يضرب زيد ولما ينفعه الندم اى عدم النفع
متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان
التكلم وان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه
دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل
به اى بالنفي او بان الاصل في الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة
عند الاطلاق اى عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما
في قولنا لم يضرب امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في
طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر
وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه
اى تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث
وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب
وجود والوجود والحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود
والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا

مراد

مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالحكم من الوجود وبالجملة لما كان
الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت
ما فيه واما الثاني اى عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة
فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اى ترك الواو لعكس ما مر
في الماضي المثبت اى لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على
حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في
ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اى رجع
على ما ابتداه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اى المشهور
ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اى الجملة الاسمية
على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا
وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه
وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية
عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدا في الجملة الاسمية ضمير
ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او
اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى
تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان
لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع
او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل
يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون
حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدا
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو



وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل
ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فيّ مشافها ومعنى عوده على
بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا أتيتَ أبا مروان تسأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى
من قولك وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء
منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو
كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان
وجوب الواو في جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه
او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع
آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما
نادرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني وهو متقلد سيفه
وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات
وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة
الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد
وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم
قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو
استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت
للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح ولو قلت جاءني زيد
هو فارس لخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع
الحال اي متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت
مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا

كانك

كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه
يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت
المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو
زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة
لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني
زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط
بنفسه والجملة في نحو جاءني وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او
وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه
ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيفه حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع
البازي علي سواد اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم
وفارقتهم متنكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على
شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية
من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في
مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر
ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا
ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم
الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو
وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز
التقدير لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل
الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي



اختيار الافراد في الحال على المخصوص دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم
ان جوازنا التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر
عند وجود الواو وهو الماضي الا يرى انا اخترنا تقديره بالمفرد ومع
هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق
ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف
خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقام زيد
ويحتمل ان تكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا
مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو في
الاخيران مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا
لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من
قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك
اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما
بني حوالي الاسود الحوارد من كر اذا غضب فقوله بني الاسود
جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها
لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من
بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله
يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله
سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان
يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها
واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة
وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال

الابقة

السابقة مثل ان يجعل قوله برداك حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم
ان كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر
به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او
خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا حكم بضعفه بحرها هو الواو
لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو
ضعيف كقوله نصف النهار الماء غامره الباب الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي
من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما
يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والتعيين يعني لا يمكن ان نعال على التعيين والتحقيق ان الاتيان
بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذاك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب
فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب
والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى
عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام
لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ
كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء
المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال
الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر
اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط



على ما سبق الى بعض الاوهام معنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من
عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بحسب مقتضى
الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه
اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربى شخت لكنه ايجاز بالنسبة
الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب
فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ فمن يعلم
ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما
فيما هو اقل من المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت
بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى قوله
اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة متعارف الاوساط
وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف
المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله رب انى وهن العظم
منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياقه
الذهن اليه مما ذكر فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه
وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من
كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون
بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم
لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا
نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى
مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا لا يقتضى تعسر
تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد تحقق
معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوها وجوابه
ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق ويعين ان هذا القدر

من الكلام

من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه
لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى تفسير لهما ثم البناء على
المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من
المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف
طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس
عليه ويحكم عليه بانه المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ
قوالب المعانى والقدرة على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول
والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب
البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد
معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية يدل بحسب
الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على
المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف
فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى
البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر نبذ من
ذلك فى الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب
او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو
له اولا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما
ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة
طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير
عن المراد فهو تادية اصل المراد بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ
ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون
اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا
به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز عن الاطالة
بواو



وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف ببيانه كقوله أي
الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك أي الحمق و
الجهالة ممن أي من عيش من عاش كدا أي مكدودا متعوبا
الناعم وفي ظلال العقل يعني أن أصل مراده أن العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون
مخلا وفيه نظر لأنه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به أعني
العيش الناعم إنما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين
في عواقب الأمور فيحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في
أمورهم وأشار بالعطف إلى أن العيش في ظلال الجهل والحماقة
لا يكون إلا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون إلا عيش العاقل حتى أنه
لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ
الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو أن يكون اللفظ زائدا على
أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن
الأبرش يذكر غدر الزباء بجذيمة الأبرش وقددت الأديم لراهشيه
وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا
فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين
والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء
وعن الحشو المفسد أي واحترز بفائدة عن الحشو أيضا وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لأن ذلك الزائد
إما أن يكون مفسدا للمعنى أو لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله
أي كلفظ الندى في بيت أبي الطيب ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية
والتأنيث وإنما صرفها للضرورة فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة

والعطاء

والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا إنما يصح في الشجاعة
والصبر دون العطاء فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الإقحام
في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن فيه فضل وكذا
الصابر إذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه
صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون
على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب أن لي صبر أيوب
فمن أين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق
عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائما فيكون بذله حينئذ أفضل وأما إذا
تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل في المثل إن أكلت وأطعم أخاك
فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال إن المراد بالندى بذل النفس
فليس بشيء لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ الندى ولأنه على تقدير عدم
الموت لا معنى لبذل النفس إلا عدم التحرز عن الأمور التي من شأنها
الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني
وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء
ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضيلة
وغير المفسد كقوله أي وعن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبل في
قول زهير بن أبي سلمى وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم
فإن قلت قد يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وضربته بيدي
ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت
أيديهم قلت أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد كما تقول
لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه وأما قوله تعالى
ذلك قولهم بأفواههم فمعناه أنه قول لا يعضده برهان فما هو إلا
لفظ يفوهون به لا معنى له كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم
لا معاني لها وذلك لأن القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه

موجود في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم **المساواة** قدمها لانها الاصل والمقيس عليه
**نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله** اي قول النابغة مخاطبا لابي قابوس بن
**فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى** هو اسم الموضع من انتأى عنه
اي بعد **عنك واسع** اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حالة
سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان ابعد في الهرب فصار الى
اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره
يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف
المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة
قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف
عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون
تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع
على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء **والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص**
**حياة فان معناه كثير ولفظه يسير** لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل
قُتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي
هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل
حياة لهم **ولا حذف فيه** فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق
به الظرف قلت لما كان الظرف مستقرا وجب تركه لعدم احتياج تادية
اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا فالصحيح ان ليس فيه حذف شيء
مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو لمجرد رعاية امر لفظي وهو
ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل **وفضله** اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حياة **على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو** قولهم
**القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره** اي اللفظ الذي يناظره من قولهم القتل انفى

للقتل

للقتل **منه** اي قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة
لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى
للقتل فحروف في القصاص حياة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة
وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة
لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة **والنص على المطلوب** الذي
هو الحياة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها **وما يفيده تنكير حياة**
**من التعظيم لمنعه** اي منع القصاص اياهم **عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد**
فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة
**او النوعية** عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحياة وهي
الحياة **الحاصلة للمقتول** اي الذي يقصد قتله **والقاتل بالارتداع** عن
القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم
انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود
**واطراده** اي بكون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا لان الاقتصاص
مطلقا سبب للحياة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى
للقتل بل ادعى له **وخلوه** اي خلو قوله ولكم في القصاص حياة **عن التكرار**
بخلاف قولهم فانه يشتمل على القتل والتكرار من حيث انه تكرار من
عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا
يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا
التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس
من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافي رجحان
الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان
لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر **واستغنائه**
اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حياة **عن تقدير محذوف** بخلاف

قولهم فانه محتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركيبه والمطابقة اى و
باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص و
الحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل و
تفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى
الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس
فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا فى موضع واحد وبخلوه
عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفى
نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة حسنة ومما فيه من تقديم الخبر
على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا
المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف
على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة
يعنى بالجزء ما ذكر فى الكلام وتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة
كانت او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو
واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان
طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى
انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان
الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف
بعض ما قبله من المجرور بمن او بفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك
وكقولك ما فى القوم دون هذا وفى غيره نادر لا سيما اذا لزم
منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكى يزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهم بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص الفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة

الفعل

الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله
جعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو
وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله فاردت
ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة
او شرط كما مر فى آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو
واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون فحذف اعرضوا بدليل ما بعده وهو
قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة
عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اى جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم
منه بخلاف ما اذا ذكر فانه تعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى
اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون
المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب من
العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا رأيت شبابا وعكست حالت الافكار لو علم
لم تحل بى لو اتى بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على
انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا
جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط
اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل
كما مر فى الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اى منه والمستثنى
نحو زيد جاءنى ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو
يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو





الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع
في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد
وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن القرائن الدالة على تعيين المحذوف اقتران
الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست
فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست
والرفاء الملابسة والموافقة او الالتيام والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأه
اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
في صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من
علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي
بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه الم فاذا حصل الشعور بالمجهول بوجه
ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به
الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم
الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة
الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا نقل بشرى ولكن بشريان
ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في
ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة
ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان
الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء من حيث
يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من
حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي
للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير الشيء وايضاحه وهذا الايضاح

بعد

بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابرهيم
القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي
من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد
فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل
اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار
قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا
يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر
من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى
الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه
حيث حذف المبتدا الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين
المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس
عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة
جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع
اجتماعهما على شيء واحد في جهة واحدة وهذا محال ومنه اي
ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى
مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي
هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير
عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد
الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح

في زمان واحد

بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان
اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه
اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا
يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح وذلك قد يكون
في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة
او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين
ومنه قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل
وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر وعنه قوله تعالى
اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا
لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله تعالى كلا ردع وتنبيه
على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم
بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف
تعلمون الخطا فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله
وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان
الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد
يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد
بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا
تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم

الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكات التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي
التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله
تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله
فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا
ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ومنها تذكر ما بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد
ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم
وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها
وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما
آتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون ليعلم على
المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
وان صخرا لتاتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع
في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرء القيس
كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض يشبه به العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا
للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون



قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا
بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة
الصيد بمعنى مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس
وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز
حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم ولكونه توهم غير المقصود كما في
بيت السقط فسقيا الكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال
فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا ما
يكرع فيه كل احد من المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه
لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر
وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها
ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من
لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب
في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناه
اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال
من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان
الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله
نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو
ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا
بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة
يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى
المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي



الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله
بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو و
قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله
تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس
ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب
الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل
على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا
تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى
القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين
ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى
الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه لان التذييل الذي يجب ان يكون
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان
زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه
حال عن اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب
في لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل
يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه
على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح
الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل
من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار
اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان
الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه التوقي عن ايهام
خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه

اي يوتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول **كقوله** اي قول طرفة
**فسقى ديارك غير مفسدها** اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله **صوب الربيع** اي نزول المطر ووقوعه في الربيع **وديمة تهمي** اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها **و** الثاني **نحو** قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه **اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين** فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي
حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا للتاكيد للمفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني

تكميل

تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة **واما بالتتميم وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه** وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام **اي** يطعمونه **مع حبه** والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى في بعض الليل **واما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام** ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك **كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما** يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه **والدعاء في قوله** اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه **ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان** يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة والحالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب

خو الفصل نحو الاهل اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب
اتباع ملتبر ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض
بين قوله اني وضعتها انثى واقوله واني سميتها مريم ومثل هذا
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة
في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله
اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور
آتية البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم
المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها
شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو بينه اكثر من
جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى
اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من
حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم الله به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة
فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة
في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه
ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد
في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته

امه

امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك
فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا
للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها
المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه
يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع
جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في
قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه
فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه
بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض
لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين
بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا
فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا
يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون
الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا
صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى
في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير
متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام
وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير
التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من
الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما

وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم
بوصفهم بالاشعار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسير ه لجواز
ان يكون جملة ذات محل من الاعراب بتعقيب جملة اخرى مشتملة على معناها
معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا او يكون الغرض منها تاكيدا الاولى اللهم
الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا ه
التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من اعراب
وبعضهم كونه اي جوّز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض ه
عندهم ان يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
اوغيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم
وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره ه
في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء
الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او
اكثر من جملة فح يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين اي في اثناء كلام ولا محل له من الاعراب جملة كان
او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في ه
الاعتراض عندهم الا ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط
فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له في
الكلام من الاعراب ولم يشمل شيا من التتميم اصلا لانه انما يكون
بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله
ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد

الموقعين

الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال
ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هولاء ان لا يكون لها محل
من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو
لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه
لا يخلو من خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح
بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه
معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان
وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان ه
وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن
الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقولهم
يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري
على السنتهم من غير ان يكون جملة ترجمة عن علم في القلب ومنها
قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة
اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجي للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما
كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما
يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا
نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان ه
مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا



من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع
الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا
عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز و
الاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له
اى لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اى قول ابى تمام يصد اى يعرض
عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد اى سيادة وتمامه ولو برزت في زي عذراء
ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها اى ارتفع
وقوله اى كقول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء
في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحنة يعنى ان
السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها
يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت
لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من
هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول
اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا ولا احد يجسر على الاعتراض علينا
انقيادا لهم لنا واقتدارا بجوهم ما يصدر به بأسهم ونفاذ حكمهم ورجوع
الناس في المهمات الى رائهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال
ويقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان
يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن
توفيقه فنحمد على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد واله ونسأله التوفيق
الفن الثاني علم البيان
في اتمام القسم الآخر عنه وجوده
وقدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة محتاجا

اليه

اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف
به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة
التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد
المعلومة على ما حققنا في تعريف علم المعاني وليس التقدير علم بالقواعد
او ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد
على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة
لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي
والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى
واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة
عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا
زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة
على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان
في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار
بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا
لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح
الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح
منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة و
بعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى
الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف
في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي
ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا اولى من تعريفه

بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح **ودلالة اللفظ** يعني لما اشتمل
التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضوح والخفاء
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة
هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال
والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان
دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي
التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن
والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي
الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية
الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر هي التي يكون للوضع مدخل فيها
لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطباع
والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في
بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية
بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية
لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك
اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن
والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان

بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان
كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان
فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه
انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من
اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان
يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من
اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقهما منه لاجل الارتباط
مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى لا يرى الى صحة قولنا
اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا
عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل
فيها **اما على تمام ما وضع له** كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
**او على جزئه** كدلالة الانسان على الحيوان **او على خارج عنه** كدلالة الانسان
على الضاحك **وتسمى الاولى** يعني الدلالة على تمام ما وضع له **وضعية**
لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام المعنى الموضوع
له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع **ويسمى كل من الاخريين**
اي الدلالة على الجزء والخارج **عقلية** لان دلالته عليهما انما هي
من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا
فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا
**وتختص الاولى بالمطابقة** لتطابق اللفظ والمعنى **والثانية بالتضمن**

وتقييد



لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالث بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد

فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزأه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا ولا التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن وانهما احدث يصدق عليه تعريف الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والامارات فنسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللافظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع ونحوه اصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل

ودلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم
بسببا للزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده
باللزوم الذهنى ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل المسمى لان
معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج
كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا
بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء **والايراد**
**المذكور** اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح **لا يتأتى بالوضعية**
اى بالدلالات المطابقية **لان السامع ان كان عالما بوضع الا**لفاظ لذلك المعنى
**لم يكن بعضها اوضح** دلالة عليه من بعض **والا** اى وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى **لم يكن كل واحد** من الالفاظ **دالا** عليه لتوقف الفهم
على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان
عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدى
هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه
الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع
ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا
لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع
كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع
كل منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون
شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون
بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا
ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان لا يجرى

فيها

فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم
الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين
قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم
بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ
وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم
السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك
الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة فى الخيال بحيث يحضر معانيها فى العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث
يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما يفتقر فى
استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها
الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكررها
اللفظ على الحس والمعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة و
دلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة التزام قد
تكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما فى
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان
فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا
عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية
فى العقل وبطوء بعضها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع
وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات
**ويتأتى بالعقلية** اى والايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية



لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفا وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح والخفاء وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط واحد او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا وعرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فيما تانه
يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلت الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك

علي ان

علي ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال ويفهم النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى بالواحد عاذكرتما لا يدل عليه اللفظ ولاه يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب ~~بعضها~~ ~~اوضح~~ بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما يتسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم ليس بصحيح

اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة
على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر كلامه يدل على ان الواجب
في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به اللازم وهذا لا يصح الا في قليل
من اقسامه على ما سيجي (وقدم المجاز عليها) اي على الكناية (لان معناه
كجزء معناه) لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على
عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها
اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه
الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع (ثم منه) اي من المجاز (ما يبتني على التشبيه) وهو الاستعارة
التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار
استعارة (فتعين التعرض له) اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه (فانحصر) المقصود من
علم البيان (في الثلثة) التشبيه والمجاز والكناية فان قلت
اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا هو الكلام في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير
بما فيه من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث
فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث
من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن
(التشبيه) اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه
الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان
هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي
اشار اولا الى تفسيره بقوله (التشبيه) اي مطلق التشبيه سواء

كان

كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني على الاستعارة او غيرة ذلك
ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص
فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة
اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في
اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني
هو ان تدل (على مشاركة امر لآخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو
المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قاتل
زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك (والمراد ههنا ما لم يكن)
اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لآخر في معنى بحيث لا يكون (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رايت اسدا
في الحمام (و) لا على وجه (الاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية اظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجي
في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع
ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد
فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه
فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لآخر
في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه
نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية
في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المص لان المراد
بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى
(فدخل فيه) اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف
وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد



لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة
التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر
المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمى
بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا
استعارة لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية
ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه
لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجى هذا زيادة تحقيق وتفصيل
في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اى
البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
فاطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في
تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه
واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال
على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما
حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه الشبه معنى قائم
بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين له
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه
به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف
والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذى لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذى
اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في
المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات
وهذا كله مراعية نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة
وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم

كالمفعول الثاني من باب علمت



رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك على ما سيجى تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه
به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت
عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني مثل
العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق
وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان
تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من
الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني
العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب
فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان
سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس
بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ لما كان من المشبه
والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي
والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار
قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم
تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى
الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس



الخيالي وهي ادخل في الحسي او مادة فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا
فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته كما ايدرك بالحس كما ه
المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس
اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به ه
شقايق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان
لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صاب
المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية
مما لا يدرك بالحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر
عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب
هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس
بالبصر وبالعقلي اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا
باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس
مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا
قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة و لكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله
اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ه
ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني
في حبه سلمى والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى
مشارف اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده
ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فانياب
الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك
الا بحس البصر ومما يجب التنبه له في هذا المقام ان ليس المراد
بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس
ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها

في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت
الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب
الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة
لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم
تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل
التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة
ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها
واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او لا
راس له وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل
النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية
وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا
الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته
المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس
كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب
لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه
المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا
من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل والحقد
ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من
حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي والالم ادراك ونيل لما هو
عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها
وكما لكيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة



والسامعة بصوت حسن والشامة برايحة طيبة والمتوهمة بصورة
شيء عزيز جوع وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا
شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية
وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على
هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس
الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما
كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما
يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من
الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب
والخوف وماشاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه
هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والافزيد
والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية
وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه
فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان
اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة
على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه
خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييلي
ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل
التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول
القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة
والضمير لليالي او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه
اي في التشبيه المذكور في البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء

مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه
به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق
التخييل انه اي الشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي
في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت
~~والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة البدعة~~
وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم
بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور
لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل
الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم
كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين
فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض واشراق و
الاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
شبيها بتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه
في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي بالازهار مؤتلقة
بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار
فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع
في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق
التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله سنن
لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين
الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة
هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل



النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
لان هذا المعنى ما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل
القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا
فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه
وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل
النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر به لو وقوعه في عمياء و
هجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل
او اكثر فالحق ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما
مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات
على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص
كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم
يصلح بالملح ومن جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن
حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها
كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او في جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص
مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة
الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة
اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية
اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام
مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
يتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل

هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل
نصف الدائرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير
ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم ما
يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم
تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها
في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في
مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهو يختص
بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها
قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر
والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما
وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك
او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب
المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة و
الثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول

للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط
مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته
كما في اوتار الاغاني الممتدة او في قصر المنفذ او ضيقه او سعة الثواقب كما في
المزامير المثقوبة تختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب
المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة و
الملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة
كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى
ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهو قوة سارية في البدن كله بها يدرك
الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات
التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان
الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون
بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن
استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن و
يكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد
كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة والصلابة وهو تقابل اللين وكون هذه الاربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسمان

يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها
الجسمان تحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة
مبدا مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر
اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد
من الزق المنفوخ فيه اذا احبسه تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة
صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف و
اللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور
في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية
اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض
من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها
الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبداها ارادة الانتقام
والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة
ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق
وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد فيها
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة و
الشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية والحقيقة كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون

بحتا

منزلا في الدار ... يكون معنى متعلقا بالطرفين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة
بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة ولا في ذات الحجاب كذلك
قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب
اعتبار العقل كالصورة الوهمية المشبهة بالمخالب او الناب للمنية
والحكمية ... صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر
بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري
وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها
احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي رحمه الله
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين ولله در الامام عبد القاهر واحاطته
باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام
على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق لطايفها وايضا وجه
الشبه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبه
حقيقيا بان يكون وجه الشبه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة
امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما
اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على
اما بمنزلة الواحد اي وجه الشبه اما واحد او غيره وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد
اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل
منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل
في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك
اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد
الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي

او مختلف

او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل
واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير
يعني ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا
لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني
ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل
ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس
لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم
يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان
يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء
اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله
اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه
العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه
التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل
هو اي وجه الشبه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال
ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل
مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا
من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه شبه فهو كلي ولا شيء من
الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك
وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه الشبه بحسي
وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه الشبه حسيا ان افراده اي
جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد فان افراد الحمرة
وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية
المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا

عما ذكره صاحب المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه يابى ان يكون
هو غير عقلي لان المص قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما ترى قوله
الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها
ان وجه الشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما
حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصار سبعة اقسام
وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به
عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي
الحسي حسيين اسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي
كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه
تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات
ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي
في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر
والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة
والجراة هي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة
بالمد وانما اختار الجراة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها
الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة عن
روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراة فانها اعم
والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه
وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود
والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن
الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل
الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت هنا معنى من معاني
ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم
حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور

بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل النفع هو معدوم او هو و
العدم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا
قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها نعم قال الامر كذلك
لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء من ان
وجوده شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على هذا الظاهر
فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور
فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق
بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين
الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به
معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة
تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس
وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي الادراك وبيان ذلك ان
المراد بالعلم الملكة التي بها يقتدر على ادراكات جزئية كعلم النحو
مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط مشتركان في
كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان
المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم و
الحيوة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت
عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه
لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من
ان الحسي مطلق لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم
باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او
احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد و
التركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب



دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او
المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان
الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه
الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد
لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة
وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب
المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه و
المشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله وح لا يخفى
عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون
معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه
لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين
بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد فتنتزع منها هيئتين
ثم تقصد اشتراكا في هيئة تعمها وتشملها انما يكون اذا كان وجه
الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من
ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون
في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها
هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي **فيما**
اي في التشبيه الذي **طرفاه مفردان كما في قوله** اي كوجه الشبه في قول
احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت **وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى**
**كعنقود ملاحية** الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وتشديد
اللام خطأ في هذا البيت **حين نورا** اي تفتح نوره كذا في اسرار
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها
**من الهيئة** بيان لما في قوله كما **الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة**

الصغار

**الصغار المقادير في المرأى** وان كانت كبارا في الواقع **على الكيفية**
اي تقارنها حال كونها على الكيفية **المخصوصة** منضمة **الى المقدار المخصوص**
والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق
ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد
على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي
ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص
اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف
قد جمع وكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني
ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية
الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص
ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في
هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما
قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به
هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا
وانه لا يقتضي التركيب **وفيما** اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
**طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع** يقال اثار الغبار اي هيجه
**فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه** اي يتساقط بعضها في اثر
بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين ومن جعله ماضيا
ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها
الشاعر على ما يطلع عليه في اثناء شرحه وقوله **من الهيئة** بيان
لما في قوله كما **الحاصلة من هوي** بفتح الهاء اي سقوط **اجرام مشرقة**
**مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم** فوجه الشبه مركب
كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد
تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع



بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم الى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الامور الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كالمثال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم

والمركب

والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما يجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر ويجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع التموج والاضطراب بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة



واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه
وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا
الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا باشهار
مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما
بالآخر لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك
له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو
لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالآخر كذا ذكره المصنف
وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من
التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف
ان شاء الله تعالى ثم واب وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة
تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب
فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة
ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب
ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف
جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه
والله اعلم وقد مر ان وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد
ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف
والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى و المتعدد
العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل
اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب و المتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة
الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو العقلي واعلم انه الضمير للشان
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد

يكون

يكون بمعنى الشبيه كالشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به
التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه
اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب
بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملّح الشاعر اذا
اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل
هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما
بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء
وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان
يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على
الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة
حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد
فسلّ لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح
فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين
الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين
البخيل والحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد
اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون ههنا من الملاحة والتهكم في شيء
وايضا لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا
قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في
مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود
ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود وهو الجبن و
البخل لكنا نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما
في الضدية كما يحمل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد

انما هو الجزاء لكن باعتبار التعليل والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام
وأداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن للتشبيه اذا كان
الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر
في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل
هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وصل
الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كأنك قلت وكأنك قمت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت
الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن
زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه
كنحو وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها
والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ
نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن
واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق
الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون
اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لابد لها من
مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي
استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف و
الايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره
فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به
حرف التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين

آمنوا

آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري
الى الله ليس من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لان التقدير ككون
الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان
ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان
خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف
كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان
ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون
الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان
الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل
كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان
الاقرب لا يكون نظير القول او كصيب وبان تشبيه الكون
بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل
انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين
قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار
الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو
صرح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه
كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى
كلامه اوقع التشبيه الى تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان
اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصارا على

ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى
على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه
به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا
ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول
لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هو المؤمنون
لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وآله وسلم اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف غير المشبه به
وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال
والقصة العجيبة اذ الان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ
ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره بل
المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من
الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر
ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت
فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه
به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا
حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب
فان الضماير من قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من
مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا
لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لاني ادعي

الكيفية

الكيفية المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى التشبيه به
ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف و
ليس الغرض تشبيه الدنيا ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره ومما هو بين في
هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير
ذوي لكن ما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه به ليس ذوات
ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير
مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي
الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا
كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي
الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد
ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتامل وقد
ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على
حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا
بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب
التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من
الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنها وكما في حسبت وخلت
زيدا اسدا ان بعد التشبيه وادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة
على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس
بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل
منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على
ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا



وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا
زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله
اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه
وبينهم مشابهة بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر
كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة
بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا
يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه
ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها
ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال
المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في
السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال
لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة
والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب
الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف
على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه
كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك

تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجد في غيره لان
الالف بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الالف
النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت
يوم كاطول ما يتوهم امكانه او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس
ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر
وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر
وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول
الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا
اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره
على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه
من الاريحية ما يصادف من نحو قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة
تقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه
به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة يفيد ان كلا
من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه
انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه
عليه وصلة ولا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به
اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر
كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد
الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل يقتضي
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا
انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه
الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه
ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان



النفس الى الاتم الاشهر امثل فالتشبيه لزيادة التقرير والتقوية احذر
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضي الاعرفية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الزنجي
الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها
ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة
المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة
اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر
واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب
في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف
بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح
ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا للابراز في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض
الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب
نقلا لامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم
المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او الوجه
الاخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند
حضور المشبه الى المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر
كذا ذكره التابع العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به
الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول
بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق
دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه
الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين

او التشويه

او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة
المشتركة فالاوجه لا ابعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد
الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض
منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان
الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في
بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه
في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان
الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون
مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا
قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين
المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في
تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه
طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه
اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع
عادة وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو
ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه
جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج
ولازوردية تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض
على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت
كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة
اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر



من المسك موقع الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد
ووجه آخر انه اراد تشبيها لنبات غض يرف واوراق رطبة بلهب
نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر
من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو
بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به
وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه
المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى
ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كأن غرته
هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاكرمه و
وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم يتصف بالبشر
والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي
بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى
هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق
الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض
منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى
المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس
مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا
في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم يوجد

فالاحسن

فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق
الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما ادري
ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء
فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزيادة على ما وهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما ازيد في
الحمرة والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز
عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه
اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى لم يقصد ظهور منير في مظلم اكثر اي من ظلام
المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء و
الانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب
جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه اريد في ذلك فان قلت امتناع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه
اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم
احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب
من غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي
قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المبني على كون
احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان
التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار
الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار
الغرض فتذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله
وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه
اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس



لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه عند الاعتناق
كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة
كاللباس الساتر للعورة فان قلت أليس قوله تعالى لكم ولهن قيدا في المشبه
به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانة
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه
به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التقييد
التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد
يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فما المشبه
مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله
وكان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور
كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان
العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها من بعض فتشبهها
بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب
قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل واحد جزء من اجزاء احد طرفيه
بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر
نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء
ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة

التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم
السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما
المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة
قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل لمنصرف المريخ كمنصرف من الدعوة
لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين
ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآيات فان الصحيح ان هذين التشبيهين
من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه
به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلهما من المفرقة فلا
بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا
واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني
شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات
وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من
الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه
مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح
من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من
عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة
والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد
المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء
انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او
الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد
بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله

والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله فكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب واما تشبيه مركب بمفرد فكقوله اى قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اى بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستر غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي هو ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اى قول امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لان الجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اى قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اى الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير



واطراف الاكف ورروى اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه انتني اليّ الامس ابياته فعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص



باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب
من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل تشبيه ما خص
منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا
للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من
امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل
عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن
والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند
الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا
يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه
اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو
ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول
بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع
تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها
وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم
يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب
وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك

لانها

لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان
ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه
اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا
عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو
زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه
اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر
بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فانه
وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه
كلام ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت
لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه
به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل سيصبح العيس بي والليل عند فتى
كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب صدفت اي اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه
عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه اي اتاك ريقه
شبابه وريقه اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله وان ترحلت عنه
لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض
وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان
مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقوله
كرز خلاق كثرا اياديه لدي وصل مواهبه الي طلبت عنه او لم اطلب
كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف



على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله ثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا
على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون
امرا مستلزما له اليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان
يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما
له كقولهم للكلام الفصيح كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه
في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع الذي المشترك بين العسل و
الكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا
التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع
وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه
حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر
من تسامحهم هنا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح
ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا
فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه
ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو
الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد
كالورد هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون
ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم
في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا انما هو
من قبيل التسامح في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه
الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه

باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل من المشبه
الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي
اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا
من بدا فمعناه في اول الراي فظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين
اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من
ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل له
يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب
تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل
اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء
وقالوا لم يمعن النظر ولم يستقصه وكذا يدرك من التفاصيل الاصوات والطعوم
والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف
على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما
حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور
المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس
بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة
غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل
اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به

بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى
والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه
امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول
واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اي هو التشبيه
الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر
لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين
اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه
هو الهيئة الحاصلة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل
ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف
تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور حضور المشبه به اما
عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة
او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل
دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل
اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان تحضر الطرفان اولا ثم
يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة
تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد

لشيء

لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان
تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا
لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محتاجة الى تقسيم وصنفين او
اوصاف فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من
بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد
وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه
احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرء القيس في اللهب حين
عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في
امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا
بالعنقود الانجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث
ان ينظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى
نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في
التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد
تضبط وكلما كان التركيب خياليا او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانه عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها دون ~~البعض~~
بعضها عن بعض والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من
البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب
غريبا غير مبتذل للاسماع ولا خصوصة عليه العناكب ولا تخفى ان

المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل شيء من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ و اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق اي ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاستها بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هو بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي

لوكان

لوكان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اي وللتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من قبيل لجين الماء اي صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الا يسعد ربي لياليه اسحار وفيه هواجر كالاصائل والشمس تنعش كما انه هكذا يجب ان ينقل الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الغافلة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه وجه الماء به وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي هو اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكور فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به

الغصون جمع غصن وغصن شاخه را گويند

النعاس پينه کرزان

العزم ...

مسلم الحكم فيه اى فوجه الشبه معروف عند المخاطب فى بيان ٥ الامكان او مردود وهو خلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكالسرحان فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة امور مختلفة كانه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد فى مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى فى الرتبة حذف احدهما اى وجهه او اداته كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد فى مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد فى الشجاعة ونحو اسد فى الشجاعة فى مقام الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد فى الشجاعة او نحو كالاسد فى الشجاعة عند الاخبار عن زيد

فالمرتبتان

فالمرتبتان الاوليان متساويتان فى القوة والاخيرتان فى عدم القوة و الاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط فى القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقى ههنا بحث وهو الفرق بين قولنا لقينى اسد يرمى ولقيت فى الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد فى الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثانى تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا جرى فى الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شىء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت فى الحمام اسدا اى رجلا شجاعا ولا خلاف فى ان هذا استعارة لا تشبيه والثانى ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او فى حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثانى لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام فى الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جىء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشىء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا فى الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت

الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان
يسمى احديهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة
وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو
زيد اسد لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى
تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا
عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني
منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى
استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه كما
في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما
التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه سمى مثل
ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان
ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان
حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة
الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه
فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال ابو تمام شمس تألق والفراق غروبها
عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في
شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من
اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه

موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد
وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وصلا دم الهزبر الاكبر خضابه دليل
على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
وموضع رجلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى
يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما
ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة
التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد
له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك
الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا
لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت
مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون
الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا
امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع
دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائها
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلاف
الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول
كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا
تاملت وتحققت وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو
من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على
ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر
خضابه صفة عجيبة لم يختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على
ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه فيه هذا محصول كلامه



ومذهب صاحب المفتاح انها اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اواخر بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى
**الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب **وقد يقيدان باللغويين** ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والمطلق والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيدة بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويونث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمونث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمونث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح **الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب** اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المعلومة والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد **والوضع** اي وضع اللفظ **تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه** اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا **لان دلالته** انما يكون **بقرينة** فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته

على معناها الافرادى ذكر متصلها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى
فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف
ما دل على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه
على التعريف الذى هو فى الرجل والاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم دون المشترك اى يخرج المجاز
لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه
قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك وزعم صاحب المفتاح ان
المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما
يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا
الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة
اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير
وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا
عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته
ثم حصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على
احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان من الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال
اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح
وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان
لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل
عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه
على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر

وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون
لفظية وفى اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد فى قولك رايت اسدا يرمى موضوع ايضا
بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى
الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اى من غير
قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول
الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى
يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية
كان المجاز حقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف
الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به
السكاكى حيث قال الحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما
حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح
لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له بل انما استعملت فى لازم الموضوع
له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه وسيجئ لهذا زيادة تحقيق فى باب الكناية
ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب
فى هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه
نظر الى لفظ الايضاح فتوهم ان ههنا من تتمة اعتراضه على السكاكى
فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع
كافيا فى الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد
توهم ان السكاكى اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ
ذاتية ولا يخفى على احد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برئ عنه



هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بري منه
والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله
بما يليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول
هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص
لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع
والمخصص وضعه لها دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى
وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او
بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو
ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالته اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد
لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب
ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد
معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولما ان كل احد يفهم
من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث
يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية
لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه
ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل وجون اتصافه بالمتنافيين
او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب الذات

النقيضين

النقيضين او المتضادين الذي ممنوع **وقد تاوله** اي القول بدلالة اللفظ لذاته
**السكاكي** اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق
والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها يختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان
يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب
بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من
غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين
وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك
كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين
مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا **والمجاز** في
الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي
المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من
قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية
شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له
حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف
لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال
الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين
في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيح
على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية
ان ينتقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز **مفرد ومركب**
وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد



اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح
على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل
فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب
وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في
اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء
مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع
له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله
المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة
المعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما في قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وخرج الكناية ايضا
بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد
يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا او قد يكون منقولا والمنقول
منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو
في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول
فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان
المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع
له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد انه يدب
على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب
جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي
موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة

في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح
اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار
المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة الاطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه [illegible]
ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا
يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي و
شرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي
والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما
الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان
الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة
فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا
وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ
المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فما ذكر
بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين
اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كان العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة
فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في



قولنا رايت اسدا يرمى كلهم انما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعنى على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح تكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اى المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمجاز المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايصالها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادى فلان عندى وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اى وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون تتكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يخلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبنى على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اى في المزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي

يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها وهذا كون المرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلى ليقاس عليها وذلك لانه لا العلاقة يجب ان يكون اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئى من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في اطلاق المجازى على ان ينقل من العرب نوع من العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعى لا بالوضع الشخصى وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقى ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال ومنه اى ومن المجاز المرسل تسمية الشئ باسم جزئه يعنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشئ عند اطلاقه على ذلك الشئ الا ان النفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغنى شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزء منه وعكسه



ليلى ومجنون كه عشق اوزجند عشق ورزى بن دو تن امر جند

اى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية الشئ باسم كله كالاصابع فى الانامل فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق والانملة جزء من الاصبع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميه اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا يكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم اوما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسميه الشئ باسم ما يؤل اليه ذلك الشئ فى الزمان المستقبل نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس او تسميه الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى ففى الجنة التى يحل فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال

من اللزوم

من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد اوعمرو وهو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى زمان سابق اولاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او باعتبار ما يؤل اليه او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت الى واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنيا اى معنى ينتقل الذهن من معنى الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق البصير على المعنى الاعمى او منضم الى لزوم الخارجى حسب العادة او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما جزء اللاخر كالقران للبعض والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما فى الاخر كالحال فى المحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او كون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا اشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها

اطلاقهما على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال
الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام
والاستعارة وهو ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على
المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على
شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو
استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد با
لنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون
مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وهذا التقييد
ليتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سميت تحقيقية لتحقق معناها
اى ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك
المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الا
عارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اى قول زهير
ابن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اى تام السلاح وكذا شائك
السلاح وشاك بالقلب والحذف مقذف اى رجل شجاع اى قذف له
كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة و
نبالة له لبد اظفاره لم تقلم اللبدة الاسد ما تلبد من شعره على
منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد هنا مستعار
للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلي كقوله تعالى

تقليم الاظفار عبارة عن الضعف يقال فلان مقلوم الاظفار اى ضعيف

اهدنا

اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق
عقلا لا حسا ذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع ان الظاهر ان اللباس عند اصحابنا يحمل على التخييل وان
كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
اللباس لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون و
تغيره ورثاثة هيئة وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر
بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية وان يكون
حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث غشيه يحتمل
ان تريد به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي
وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه
تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف فالاستعارة ما تضمن تشبيه
معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فخرج هذا الاشتراك وقولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له
المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا
به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه
معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في
قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم
المجاز الى الاستعارة وغيرها فاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسد في نحو زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد والدليل التام

على ان اداة التشبيه هٰهنا محذوفة وان التقدير زيد كالاسد فان قلت
قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او
قعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب
المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي
واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة
فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة له
عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه وا
ستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا
ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله
والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام يد على من سواهم
وانه يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه كما نقلنا عن
عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد
واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه نحو رايت
اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا
بدور ومما بترجمها كيتان ففيه اشكال لان ترك المشبه
لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون
هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من
قصور من مثل بروج البدر في البعد كذا ذكره صدر الا

الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد يكون
المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا وغاية كلام كما في قوله تعالى
صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا
في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان
بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب
الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران
هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه
المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه
فيه ليس بمذكور ولا بمقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان
الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له وعلامته
يصح ان وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في
التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان نقول رايت رجلا شجاعا وهذا
ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون
لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينبئ عن انه
قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر
بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو
في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة
لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان
الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما

مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل
انها اى الاستعارة مجازا لغوى كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا لاعم منهما اختلفوا فى ان الاستعارة مجاز لغوى او عقلى فذهب
الجمهور الى انه مجاز لغوى بمعنى انها لفظ استعمل فى غير ما وضع له
لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
فى قولنا رايت اسدا يرمى موضوعة للمشبه به اعنى السبع المخصوص
لا للمشبه اعنى الرجل الشجاع ولا لاعم من المشبه به والمشبه كا
الشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل واحد منهما حقيقة كاطلاق
الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة
فح يكون استعماله فى غير ما وضع له مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا
الكلام صريح فى انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار
خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز فى شئ كما اذا رايت
زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان او رجل لم
يستعمل الا فى ما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت
لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص و
يعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه
ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والا
ستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق فى بحث
التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلى بمعنى ان التصرف

فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله
اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اى الاستعمال الاستعارة فى
المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت
له وانما قلنا انها لم يطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها
لو لم يكن كذالك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كان
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد
عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد
زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا
لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد
اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له
صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا
لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقى ادعاء
ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له
فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز
عقلى ولهذا اى ولان اطلاق الاسم المشبه به صح التعجب فى قوله
اى قول ابى الفضل بن العميد فى غلام قام على راسه يظلله قامت
تظللنى اى توقع الظل على من الشمس نفس اعز على من نفسى
قامت تظللنى ومن عجب ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس
تظللنى من الشمس فلولا انه اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء

ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر
والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلا
على انه هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زرّ
ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء
اي ورد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا
يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو
السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني
على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعا
رف وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة
وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير
ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك
القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما
هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في
غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف وبهذا
يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي
نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه اي عن التعجب
في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة
ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب
على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعا
رة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على
ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به مبنية على التأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين
كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف
الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان ا
لاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي
في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة الما
نعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان
تفسيره بما يكون على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي وح
هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين
الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو
كون الخبر مطابقا للواقع بقياسه الواقع اليه والصدق هو كونه
مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار ولكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة
علما لما سبق من انها يقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل
افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم المنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم



ويتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهار
ره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود
وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
~~بحسب تخريج اللفظ~~
~~او سياق الكلام ومنه قولهم هي بين ... الارض اي~~
~~لو كان الارض البدن ... الارض وهذه الفبة ... ساكن~~
~~اي لو كان الفلك ساكنا ... من تقسيم التشبيه باعتبار~~
~~الطرفين ... اشار الى تقسيمه باعتبار الادات ... باعتبار~~
وما قلنا في الفرايد ... وقع يجوز ان يشبه شخص
بحاتم في الجود ويتاول في حاتم فيجعل كانه موضوع
للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره
كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او
غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناول للفرد المتعارف ا
المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن
استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له
فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما وقرينتها اي
قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما
امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر
اي امران او امور يكون كل واحد منهما قرينة كقوله
فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا
فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا
تلمع كشعل النيران فتعلق قوله

تعافوا

قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف
لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة بالسيوف
او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد و...
لا يخفى صحة كونها قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة
روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا موصوف بقوله من
نصله اي من نصل سيف الممدوح وضمير قوله تنكفي من انكفا اي
انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد
سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحايب اي انامله الخمس التي هي
في الجود وعموم العطايا سحايب اي تصبها على اكفائه في الحرب فتهلكهم
بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي
جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحايب لانامل الممدوح
ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس
الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من
جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار
منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء
اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن
اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف الحيوة والهداية مما
يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للحيوة للضلال فليست
من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال
نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة

التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق
واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعد[illegible]
هو بالفتح النفع اى لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك
ان اجتماع الوجود والعدم فى شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود
لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم فى
الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز والنائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شيء وقال المص [illegible]
الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان
يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة
لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة للحيوان لان افعاله
المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان
الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا
له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من
كان اكثر علما واشرف كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن
اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل
والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا
اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة و
الضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك
الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك والقسم هذه الاستعارة
التي لا يمكن اجتماع طرفيها فى شيء عنادية لتعاند الطرفين
ومنها اى من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهي
ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التي استعملت فى ضد معناها الحقيقي
او نقيضه لما اى لاجل تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب

بواسطة

بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم
بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر
سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله فى جنسها على سبيل
التهكم وكذا قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح
والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد
اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى فى التشبيه وجها وههنا
جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين المستعار له و
المستعار منه نحو قوله صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل يمسك
بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة
يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع
منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة بالتحريك رأس الجبل و
المعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى
سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن فى بعض رؤوس الجبال فى
غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها فى امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهوميهما فان الجامع
بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو اى فى مفهوم العدو
والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو قال الشيخ فى اسرار
البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاشتراك ثمة فى
صفة توجد فى جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك
لا يوجب اختلافا فى الجنس ثم قال الشيخ والفرق بين استعارة
الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان فى
كل من المرسن والطيران خصوصية وصف ليس فى الانف والعدو

داخل فيهما

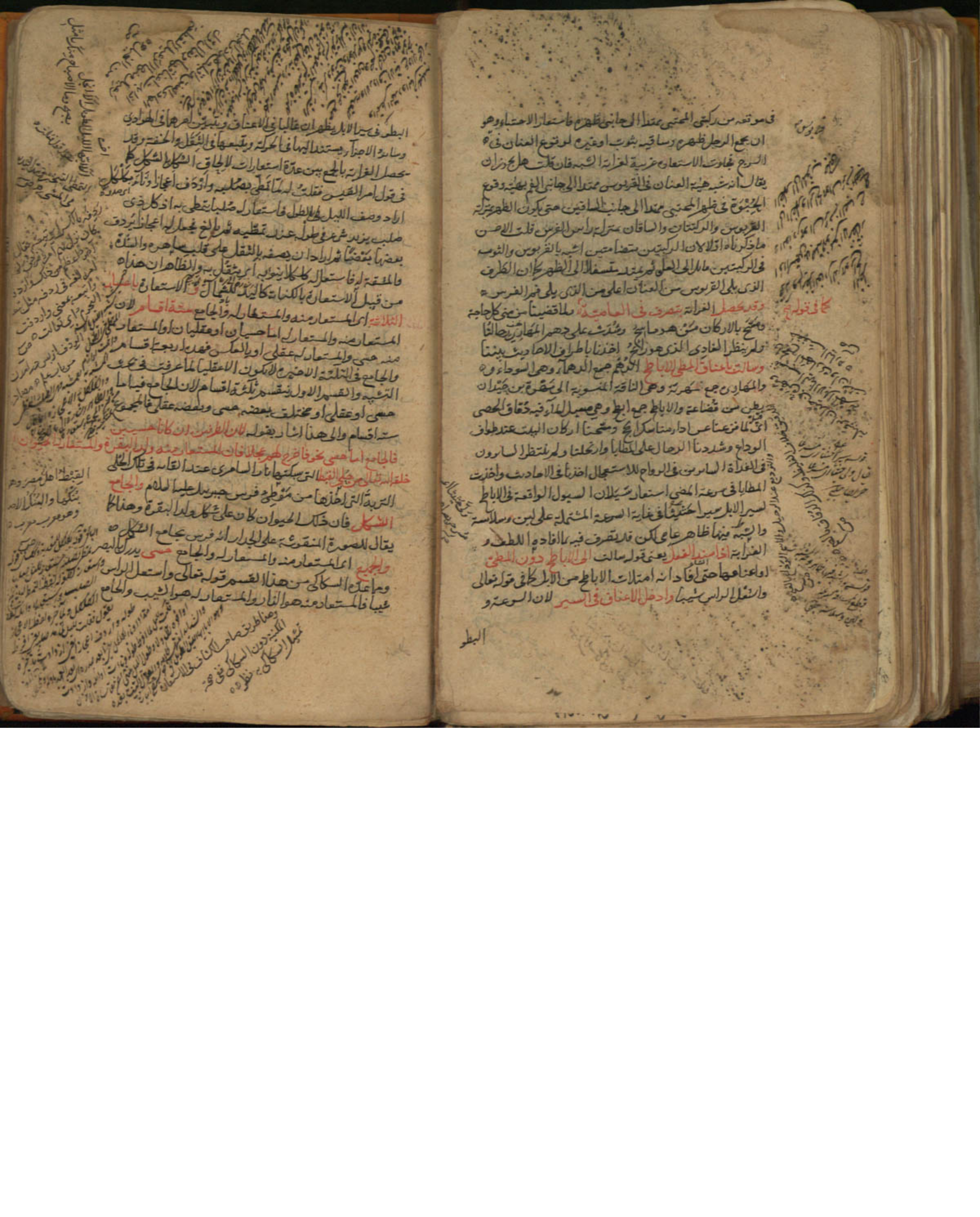
لانه يقبل الشدة والضعف



وان خصوص الوصف في المرسن ملحوظ فالحاصل ان المتغير ههنا منظور
خلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيها التشبيه كما في غلط المشافر عد
استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة
السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت
بكلامهم في الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة
ودل الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن
والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد
والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت
الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة
مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة
والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت
امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد
جزء من المجموع المركب من السواد والحلاوة مع اختلافه بالقوة و
الضعف ومثل الشيء انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون
امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع
داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون
الاستعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو
قطع المسافة بالجناح وليست السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له
في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق
الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض
امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع

اشد

اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد
الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه في الاول
**واما غير داخل** عطف على قوله اما داخل **كما مر** من استعارة الاسد
للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة
المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل
الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين
وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح
للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع
المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار
له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار
انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد **وايضا** تقسيم آخر
للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها **اما عامية وهي المبتذلة لظهور**
**الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية** التي لا يطلع عليها الا الخاصة
الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة **والغرابة قد تكون**
**في نفس الشبه** بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة **كما في قوله** اي قول يزيد
بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل
عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه
**واذا احتبى قربوسه** اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج
**بعنانه** علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكم والشكيمة هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي
اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من
قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب



في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو
ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في ...
السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان
يقال انه شبه هيئة العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الثوب في ظهر المحتبي ممتدا الى جانب الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت الاحسن
ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس والثوب
في الركبتين مائلا الى العلو ثم يمتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف
الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس
وقد يحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة
ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء و
والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان
بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى
اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون
في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت
المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف و
الغرابة اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي
او اعناقها حتى افاد انه امتلات الاباطح من الابل كما في قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة و

البطو

البطو في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي
وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة وقد
يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما
في قول امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي
صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف
بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والساكن
والملقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا
من قبيل الاستعارة بالكناية كما في اليد للشمال و الاستعارة باعتبار
الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان
المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام
والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث
التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما
حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع
ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له
الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي
التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع
الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما
يقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل
والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر
ومما علم السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع

هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجامع حسي والقرينة هو
الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان مثل به لان كلامه فيما هو اعم
من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المص فان كلامه في المصرحة
وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في
البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار
الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه
فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف
على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع
عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط
الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظلمه
وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب آخر
دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور
الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان
ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا
غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشط الشيء
الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار
كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون
في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل
من النهار او بان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك

عار

وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي يجوز ذلك عار ظاهر
اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون اني احبها وتلك
شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو
سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر
والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله
فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما يصح
من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان
والعادة في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد تكون بالعكس
كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد
اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك
الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب
اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة
انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من
الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل
بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام
فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه



واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على
نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو
مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد
انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان وهو عقلية
وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة
استعارتان الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم
ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه
فتنوع الخمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب
التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله ان كانا حسيين
اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا
كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية وذلك
التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول
او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المنظور في هذا
التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام
فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه
الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية
وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه
اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم
اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون
هذا الكلام كلام الموتى مع قولهم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون

ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه
اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين
حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان
والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله
ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة
على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب
كما يضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة
والتصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون
القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية
واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا
لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي
والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان و الاستعارة
باعتبار اللفظ اي اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار
ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق
على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا
استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية
اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية
كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل

التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة **والحرف** وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً
بوجه الشبه او بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة
بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف
وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم
نحرير فمحذوف اي بطل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان
والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب
وغير ذلك ولا يقع اوصافاً البتة وهم ايضاً قد خصصوا ما يشتق من
الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا
صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلاً اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها
اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا
شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضرباً
شديداً كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد
فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو
المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر واذا كان المستعار
صفة او اسم مكان مثلاً ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات
فح تكون الاستعارة في جميعها تبعية **فالتشبيه في الاولين** اي الفعل

وما يشتق منه **لمعنى المصدر وفي الثالث** اي الحرف **لمتعلق معناه** اي
لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني
الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناه
ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست
معاني الحروف والا لما كانت حروفاً بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت
هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف **كالمجرور في زيد في نعمة** غير صحيح لما
سنشير اليه **فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق**
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق
النطق عليها مجازاً مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ
الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازاً مرسلاً وان
يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر
غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد
اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر
فكذا اطلاق النطق على الدلالة فح يصح التمثيل على احد الاعتبارين
فاستحسنه **و** يقدر التشبيه **في لام التعليل نحو فالتقطه** اي موسى **آل فرعون**



ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى بقدر تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلته اى علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكرها يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يتجه على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعنى العداوة واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلية الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو

اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية او الظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اى قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطعة واراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموس فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشره استعارة او على الجميع اى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قوى ضربت بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف وحقيقات والمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السري في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة

سريت سرى ومسرى واسريت بمعنى اذا سريت ليلا والالف لغة اهل الحجاز ... والاسم السرية بالضم والسرى ...
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا وان كان السرى لا يكون الا بالليل للتاكيد ...

لاستعارة واحدة ولغلقال حدار قرينتيهما على كذا الجواز ان يكون
القرينة غير ذلك كقراين الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
واما القرينة في الحروف فغير منضبطة و الاستعارة باعتبار آخر غير
اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم يقترن
بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له
او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم يقترن بصفة
ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي
اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على
ما مر في بحث القصر و الثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله
اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه
يصون عرض صاحبه كما يصون ما تلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي
يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام
اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر الراهن
على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين
وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها
لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك
باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف
الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان لاءم الاذاقة فهو
مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم
اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما
يدرك عند الجوع من الضرر واشتغال اللون ورثاثة الهيئة على
ما مر والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت
المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له

اللباس

اللباس كانه قيل فاصابها بلباس من الجوع والخوف والاذاقة جرت
عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان
البوس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية
ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي
الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه
ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع
عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار
للمنية فلا يكون تجريدا و الثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم
المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم
فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم
الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاوزت اليوم
بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف يلائم المستعار له
اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان
هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ
من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها
وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اي
مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين
المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام في قصيدة يرثي
بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهنا البيت في مدح ابيه
وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار

الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما ينبني على
علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر
على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان
لهذا الكلام وجه ونحوه اى نحو البناء على علو القدر ما ينبني على علو
المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب
شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من
بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه والنكاره لما كان للتعجب
او النهي عنه وجه لما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب
النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه
ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع
اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه
وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام
بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا
فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع الاستعارة وهو غلط لانه
لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه ويدل على ما ذكرنا
لفظ المفتاح وهو قوله فاذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل
يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول عباس بن
احنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز اى من عزاه حمله على العزاء وهو
الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود
ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تقديم الظرف على المصدر قد
سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني
قوله واذا جاز اى فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة

اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا
عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو
المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذي
شبه بمعناه الاصلي اى بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية
من الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى
الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة
اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر
اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع
الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد
فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على
ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من
قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا
يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك
ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة
امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه
منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه
وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل
مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن
التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو
ان المجاز المركب كما يكون استعارة قد يكون غير استعارة وتحقيق
ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك

وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مشابهة التركيب في
نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان
كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله ٥٥
هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع ٥
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فمجاز المركب
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا
استعماله اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل
الاستعارة لا على سبيل ~~الاستعارة لا على سبيل~~ التشبيه ولا في معناه
الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل
الاستعارة لا يغير الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به
المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه
به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان ٥
المستعار يجب ان يكون هو اللفظ الذي هو حق للمشبه به اخذ
منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص
المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورده مثلا اذا
طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن
بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم
من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل
ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير
لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع
غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيب
الشان وقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة

وكقوله

في تحقيق معنى الاستعارة

التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة
العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية
نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت
في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل
ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني
ما ذهب اليه السكاكي وسيجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما ٥
فصلا على حدة ليستوفي الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني ٥
فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس
التي يطلق هي عليها ٥ فان قلت تعده
المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه ٥
سبق ان التشبيه ان ذكر المشبه به واجب التشبيه وان اقامه لا
يخرج عن شانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما
هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد ههنا غير الاستعارة بالكناية
ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه
امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق ٥
حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح
به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص
بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه
ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه
الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه
به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه

في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فأشار الى
الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي
اعلقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل
معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده
الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن
هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله
اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن
ابن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام و
تجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع
فاجابه الحسن على الفور واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه
في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة
بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا
للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات
الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر
ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال
اللسان الذي به قوامها فيه اي في الانسان المتكلم وهذا
استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية
حقيقتان مستعملتان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له فهذا عقلي كاثبات
الانبات للربيع على ما سبق فالاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام
لا تتحقق احداهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون

قرينة

قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت
فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا
قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما
ان اطولكن في قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا
ترشيح للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف
من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا
هو مبني على مناسبة لغوية وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر
المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار
المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا
رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكره
لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ
السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار
له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث
تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة
بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن
ذكر المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة
على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا
كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز
اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة
النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي ولعل الشيخ
عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان

في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء
على تشبيهها بالسبع وهو الاظفار وهذا قريب مما ذكره المصنف
في الايضاح وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما
ان تنقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد
بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها
جعل للشمال يدا من غير ان تثبت الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا
يصح ان يقال اذا اصبحت يعني مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل
الاسد وانما ياتي ذلك التشبيه في هذا بعد ان يغير الطريقة فيقول
اذا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك
تصريف الشيء بيده فتجد التشبيه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه
بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل
المستعار له اعني الشمال مثلا لذي شيء وغرضك ان تثبت له حكم
من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد
استعارة ثم انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه اراد
ان يشبه شيئا باليد وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا
قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى
واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع
عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة
ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله
هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على
ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها
السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها

على التحقيق

على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية
وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي
واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في
معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج
والتجارة قضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه
الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبا بالجهة المذكورة اثبت له
بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام
جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا
يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح
لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اي
لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي
زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها
والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي
الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان
والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل
تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا
اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان
يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال
فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل



في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع
على الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي
لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز
عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل في ما وضع
له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع
الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل
وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به
قسمين متعارف وغير متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت
له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تاويل
هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن
عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز
به عن الاستعارة ففي الاستعارة يعد الكلمة مستعملة فيما وضعت
له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى
اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل
والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما
وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق
من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في
كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها
مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو
ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل
فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
ويرتكب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير

بالنسبة

بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك
النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي
المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او
الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع تلك الكلمة حتى لو كان نوع
حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد
بمنزلة قولنا في الاصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي
بقيد التحقيق لتدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر
من انها مستعملة في ما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا
المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز لان لا تخرج
الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن
عدم خروجها فيجب ان يكون لانا ان ذكر مثله في قوله تعالى لئلا
يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها
احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا
بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الصلاة
الغائط في فضلات الانسان مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلاة
في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج
ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع



وممايتحقق منه اذا اطلق لايتناول الوضع بالتاويل لانه نفسه قد فسر
الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولنا بنفسه احتراز عن
المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل
الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد
الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله ليحترز
عن كذا وكذا مبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما
هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير
يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة
انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد اعنى غير المتعارف لا لينفى
الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد
باصطلاح التخاطب او ما يؤدى معناه كما لا بد فى تعريف المجاز ليدخل
نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذا
لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل
فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا يتناوله
فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة
فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع

مجازها

مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة
ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف
الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث
عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه
لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد
اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى
استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى
وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا بد ايضا حتى
يقيد الموضوعة فى قوله فيما هى موضوعة له بالوضع الذى فيه
وقع التخاطب ولا يفيد فساد التعريف سوى هذا بل الجواب
ان تعلق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما فى قولنا الجواد لا
يخيب سائله اى من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة
هى الكلمة المستعملة فيما هى موضوعة له من حيث انها موضوعة
وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع فى
الدعاء لان استعماله اياها فى الدعاء ليس من حيث انها موضوعة
للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع
له لا يقال فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف المجاز ايضا
لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز لصار المعنى انه
الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى
موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث
انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع
علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز
تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واغتنم

ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قلت لك اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فيثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فيثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها فانه كذلك يتبع كما هو شأن العارية فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك ويسمى ~~المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى~~
وهو دال سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار

ويسمى

وسيجيء كلامه ما ينافي جميع ذلك وفي الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كانقسام الابيض الى الحيوان وغيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة

وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى الحكم لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة

واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فالمتبع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد سلمنا ذلك لكن نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالتخصيص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في التعريف الجمعة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامها التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التمثيل مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة

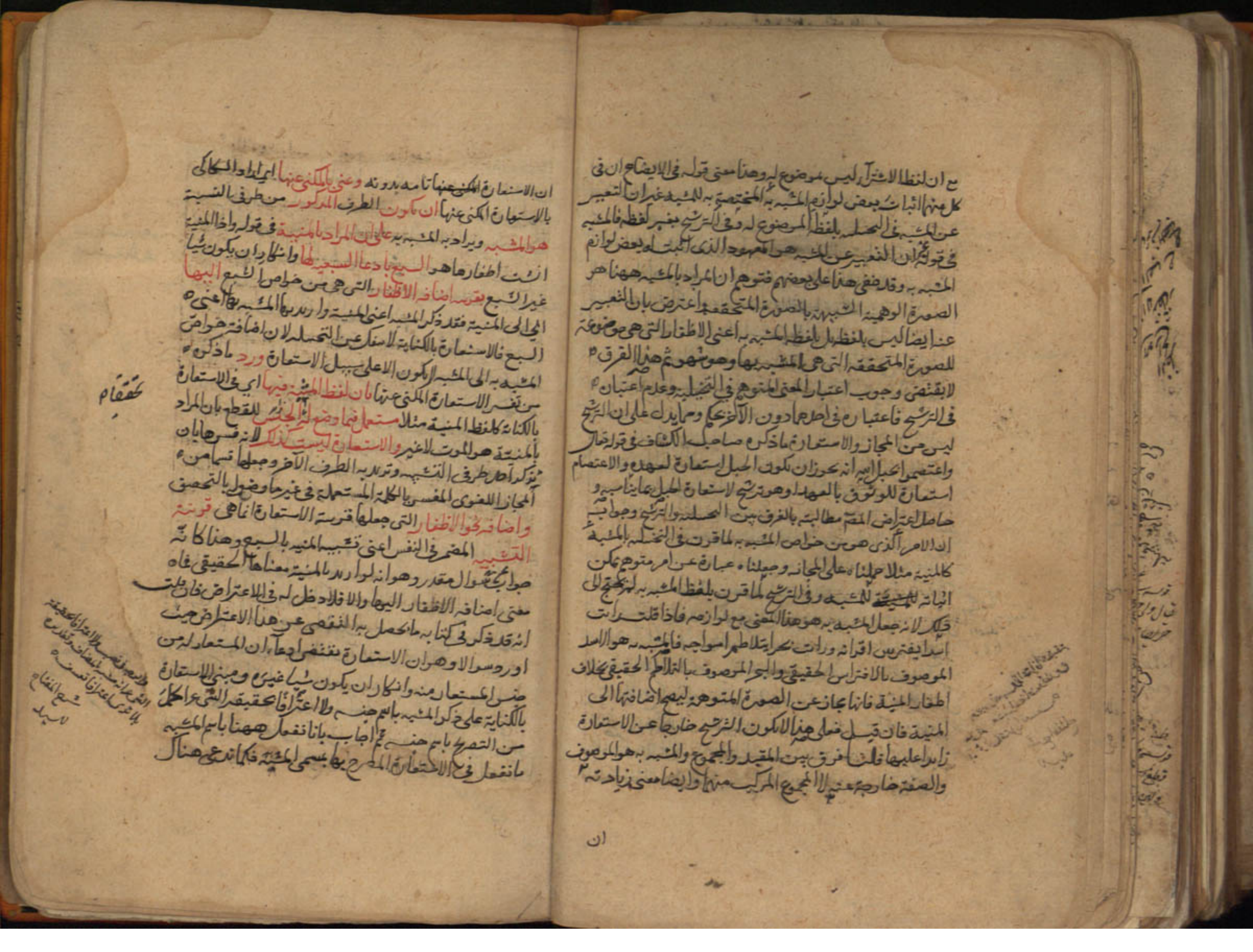
مستعملة

مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو في غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع وبلسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام البيت فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية

او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما فى لجين الماء فلا يكون من الاستعارة فى شىء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغى ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اى فى تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اى اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التى لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا فى غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو على فى الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هى الرئيسة الحاكمة فى الحيوان حكما غير عقلى ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعانى الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اى غير السكاكى للتخييلية بجعل الشىء للشىء كجعل لبيد للشمال يدا وجعل الهذلى للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكى يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ فى غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة فى معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فى ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شىء الى شىء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الايقال انما يتحقق معنى الاستعارة فى التخييلية على تفسير السكاكى دون المص لان الاستعارة فى شىء يقتضى تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشىء للشىء



من غير توهم وتشبيه بمعناه الحقيقى بما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه انما هو للاستعارة التى هى من اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة فى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعملة فى معناه الحقيقى ليكون حقيقة لغوية او فى غير معناها اعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكى والظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يختص السبع الذى هو المشبه به المحقق من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى هو المشبه ما يختص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة وكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمى شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تصريحية تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلا فى التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفى الترشيح يعبر عنه بلفظ المشبه به كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه



مع ان لفظ الاظفار ليس موضوعا له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في
كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح يعبر بلفظ المشبه
ثم قوله ثم ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم
المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو
الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة واعترض بان التعبير
عنها ايضا ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة
للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق
لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح
ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام
استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه و
حاصل الاعتراض المتقدم مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه
كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن
اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى
ذلك لان جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت
اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد
الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى
المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة
زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف
والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته

ان

ان الاستعارة المكنى عنها تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اي اراد السكاكي
بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا
غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها
اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد بها المشبه به اعني
السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص
المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره
من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة
بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد
بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان
يذكر احد طرفي التشبيه ويراد به الطرف الآخر وجعلها قسما من
المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق
واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه
جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما
معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قلت
انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث
اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من
جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقة الشيء مع الحمل
من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه
ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بتسمية المشبه فكما ندعي هناك

ان الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كامر حتى يتهيأ لنا التفصي
عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة
الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا
للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس السبع
للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع
اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل
في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا
مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم
المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة
ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ
موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما
قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في
الموت استعمال في ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة
بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما
لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي
المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو
عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا

عبارة المفتاح وهو ان المنية تدخل

ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت
المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه
موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي
لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت
قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد
يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد
السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل هو بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق
بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
فانه غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية
هو لفظ السبع المكني عنه بذكر رديفها الواقع موقعه لفظ المنية المرادف
له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق
والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها
المعنى المصدري اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر
بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة
معناه المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه

وبحث الاستعارة بالكناية وبدفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلالة الحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه اى السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد

المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود الملزوم بدون اللازم محال اى عدم المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية وهو وجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز اذا لم يكن مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كذلك اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فلا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا تنفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها

هو صدر الشريعة

المغـ

وتخييلية اما اذا قلنا انطقت الحال فالمكنى عنها هو جوده دون التخييلية
فانها من قسم المصرح بها ولا تصرح بالمشبه به في نطقت الحال هذا الكلام
ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد
من غير ان ينظر فيه ادنى نظر فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي منهم لا يقوم
دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ولا ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة
بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا
امر محقق عقلا لا وهما فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة
مصرحة لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان
لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب
السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها
كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية
كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر
مقدر وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال
او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم
في قولك هزم الامير الجند قلت هذا انما يصلح ابطالا لكلام
المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل
الوهمي كالاظفار فتخييله يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره
في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه
انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل
على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تخييل المص مثلا
في نطقت الحال هكذا بجعل شبهة الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة

مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن والله اعلم

مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهب السلف ايضا لما مر من ان
التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية فصل
في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية
والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به
من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وجب
وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة
وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه
من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه ولذلك قال صاحب المفتاح فلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما تحكي ومن زعم ان
من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او
تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن
انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المطلقة كما هو
ظاهر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا
يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او
بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي
تعمية في المراد يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي
شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه
فلا يصير الغازا لكن تفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت
اسدا واريد انسان ابخر و في التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها

كنزه دن

**راحلة وأرذل الناس** من قوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها
راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي المنتجب في عزته وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير
من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها
في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها
راحلة او هي جملة مستانفة **وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا** يعني
انه كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه
وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا او تكليفا
بما لا يطاق كالمثالين المذكورين **ويتصل به** اي بما ذكر من انه اذا
خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه **انه**
**اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالنور والعلم والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة** لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة
تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا وكذا اذا وقعت
في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة **والاستعارة**
**المكني عنها كالتحقيقية** في ان حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمر **والاستعارة التخييلية حسنها بحسب**
**حسن المكني عنها** لانها لا تكون الا تابعة للمكني عنها عند المصنف وليس
لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها
واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها
قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها حين كانت تابعة لها
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة

مبنية

مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب
في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما
في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح
بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو
المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف
واحتذاء بان يجنب السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال **وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها** الظاهر ان
اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها
من نوع الى آخر **بحذف لفظ او زيادة لفظ** فالاول **كقوله تعالى وجاء**
**ربك واسأل القرية** والثاني مثل **قوله ليس كمثله شيء** اي جاء **امر ربك**
لاستحالة مجيء الرب **واسأل اهل القرية** للقطع بان المقصود سؤال
اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ
عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا الامر يرجع الى غرض المتكلم حتى
لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل
مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا
مذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى
ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول
الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف **و** ليس
**مثله** شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير



الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون
شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخ زيد
اخ فاخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخ زيد من اخ هو
زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل
الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف
وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه
عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه
عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما
يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
ثم لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما
يعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها
وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل وفيمن لا مثل له
فان كان الحذف او الزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما
في قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله
فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول
يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما
وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما

يخالفه

يخالفه راسا كنقصان الامر والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا
زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي من قوله تعالى او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه
على معناه وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما
وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا
مجازا عن الاهل بالعلاقة كونها محلا لهم وقع في بعض كتب الاصول
فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى
تقدير المضاف كما لو قيل يكون مشتركة بين الجدران والاهل
والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج
ما لا تغير شيئا نحو فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم
الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل بزيادة اللام للعهد وما يغير الاعراب و
المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى
والاستعمال في غير الموضوع له ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع
عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة
والرجل علم وانه قائم وما اشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورايي
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي
عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم اذكر الحد شاملا
له لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده
من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على
سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز
اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس
كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما
وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله

بالمقلة

والكناية

السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتنا ولهذا النوع من المجاز لانه مستعمل في موضوعه الاصلي والاظهر في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا رايا يعتد به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية **لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته** اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا **فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى** الحقيقي للفظ **مع ارادة لازمه** كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو لم ينتف هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان لا يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما

تخلو

تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جارية للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه **وفرق** اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز **بان الانتقال فيها** اي في الكناية **من اللازم** الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو اللازم الى طول القامة **وفيه** اي وفي المجاز **من الملزوم** الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه** الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما

يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان تدل عليه
بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لايبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز
ايضا كذلك وح اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان
اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على
الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من الملزوم
الى اللازم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل
مراده ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز
او شرط لها دونه قلت لا نم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب
ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول
النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص
كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين
ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث وهى اى الكناية
ثلاثة اقسام الاولى اى القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة
عن الكناية يعنى الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها
اى من الاولى ما هى معنى واحد وهو ان يتفق فى صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك
الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين
بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها
ما هى مجموع معان وهى ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم اخر واخر ليصير

جملتها

جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حى مستوى القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما
اى شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكى الاولى اعنى ما هى معنى واحد قريبة
والثانية اعنى ما هى مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل
وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بما يكون الانتقال بلا
واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة و
الكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن
الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض
الاظفار الى شىء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب ههنا
باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم
لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب
بها صفة من صفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو
ذلك وهى ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية
الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال
منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعنى قولنا طويل نجاده وقولنا
طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شىء من التصريح
وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل
نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفى الاضافة تقول

هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد
تؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف و[...]
جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن [...]
السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ [...]
خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن
لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاضـ[ـياف]
اي متعلق بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه
الاضافة ولذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة
الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا
كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين
جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها
في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب
انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع
بها **او خفية** عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال
منها على تامل واعمال روية **كقولهم كناية عن الابله عريض القفا** فان
عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل
فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن
ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا
في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني
قولنا عريض القفا قال المصنف فيه نظر بل هو كناية بعيدة عن

الابل

الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المط وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المط بالكناية
قد يكون هو الوصف المقصود المصرح به وقد يكون ما هو كنا
ية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال
من الكناية الى المط بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد
كناية عن المضياف فانه ينتقل عن كثرة الرماد الى كثرة احراق
الحطب تحت القدور ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير
في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبايخ ومنها الى
كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع
ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف بحسب قلة الوسايط
وكثرتها تختلف الدلالة وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة
فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها
نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول
صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف
ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقولهم اي قول ابن
زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولية والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق
الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص
بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اي او بمثل انه

يقول او منصوب معطوف على مفعول ان تقول اي ان تقول نحو
قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة
او معناها والاسناد او معناها مثلا ان يقول سماحة ابن الحشرج
او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن
الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة ا
القسم الثاني باعتبار اضافته واسناده الى الموصوف او الى ضميره
الا ترى ان طول القامة المكني عنه بطول النجاد مضاف الى ضميره
في قولنا طويل نجاده او مسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد و
كذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف انه ليس المراد
بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه بها
الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان
محلها ذو قبة وهي ما يكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب
في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا
اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو
قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان
تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه حيث لم يصرح بثبوت الكرم والمجد له بل كنى عن
ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه
من القسم الثاني اعني طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد و
الثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان

اسناد

اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام
طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا با
ثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس
في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا
عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان
تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة
معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضافية
اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها
نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نفس نسبة ا
المضافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف
في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر و
قد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الا
سلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما يقول في عرض من
من شرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل
الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كني عن الكفر
ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحية من اي وجه جئته
يق نظرت اليه عن عرض وعرض مثل عسر وعسر اي من جانب

فاذا كان الموصوف غير مذكور كان قسم الثاني مساويا للثالث من غير عكس

وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها
اسم التعريض لانه يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه
اي تقصد فكانك اشرت به الى جانب فتريد جانبا اخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به
على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في
المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع
الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ
المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من
عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسبة لغير العرضية ان
كثرة الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل التلويح وهو ان تشير الى غيرك من بعد و
المناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم كعريض القفا

وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت
الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رأيت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم
يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون
مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه
اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من
قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع
المخاطب وحده ليكون مجازا او في الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وهنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل
المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشيخ العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى
فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوعة له وليس بمجاز اذ ليس فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه
الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير
الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم
وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله العقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى

والا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح
به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف
كلام دال يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد
الحكم على كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب
وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب
بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان
مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ
من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم
فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لا
متناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وان فيه اشكال في بيان
اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ
من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية
والمكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في
كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى
لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت رجلا اسدا على قولنا رايت
رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته
للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تاكيدا
لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير القرى
ان الاول افاد زيادة القرى لم يفده الثاني [illegible]
المص القرى [illegible] بل هي ان الاول افاد تاكيدا الاثبات

كثرة

على معنى

كثير الرماد على قولنا كثير القرى

كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه و
الاصل في وجه التشبيه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت
اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول
يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح
القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس
المراد ان ذلك ليس سبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت
اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت
رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في
كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة
في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يجعل له زيد في الواقع
زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره
الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون
بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث
الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان
المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا
لا ينبغي حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا ينبغي معنى كثرة
القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا ينبغي معنى مساواة الاسد
بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المص
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارة الشيخ [illegible]

علم البديع

والله تعالى اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله الطاهرين

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما يعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصد الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ

ايضا

ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت احد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما يسمى بعضهم تدبيجا

من ديج المطر الارض زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان
لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما
كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل
صرح المص بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برا
سه فتدبيج الكناية نحو قوله اى قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل
محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى
لها اى لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اى ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة
الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر
لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش
الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي
الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى
القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو
الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم
فان الرحمة وان لم يكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل
وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم

الاغراق

الاغراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما
بلفظين متقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبي
يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اى ظهر ظهورا
تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر
عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للمعنى البكا
ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقا
بلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان با
التضاد نظرا الى اللفظ والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى في الطباق با
التفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي
وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين
متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى
ثم بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين
في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين
ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم تختص
اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة
الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة
ونحو ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا
وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة
المتقابلين لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اى قول ابي
دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس
بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على

الترتيب ومقابلة الاربع بالاربع نحو فاما من اعطى واتقى وصدق با
الحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاس
تغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه
مستغنى عنه اى عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن
نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء عنه مستلزما لعدم الاتقاء
المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة من الطباق
وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الا
تقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال وهي
ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما اذا شرط هنا
اى فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمه اى فيما بين
التصديق او الاضداد ضده اى ذلك الامر كهاتين الايتين
فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره
للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك الماهيات وهي
البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة
من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط
في الكفر والافلاس ضده ومنه اى ومن المعنوي مراعاة النظير
وتسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي
جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان
يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون



بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون
بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اى قول البحتري في صفة الابل
كالقسي المعطفات اى المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه
بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع
بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول
بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيل الوعد شعيبي
التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول
ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر الما
ثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن
البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة
والسماع والخبر المأثور والرواية والاحاديث وكذا ناسب
ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني
من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن
كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر
والمطر اصله البحر على زعم والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء
الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير ما يسميه تشابه الاطراف
وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب
قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك
بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان
المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعا

ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان
قوله تعم فان تغفر لهم يوهم لهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن
يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن
يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز
اى الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم
على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم
من يضع الشئ فى محله اى ان تغفر لهم مع استحقاقهم
العذاب فلا اعتراض عليك لاحد فى ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متنا
سبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا
مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اى
النبات الذى ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول
والشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان الله تعا فيما خلقنا
له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه
قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام
التناسب كما تم فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب
بين السقط وحروف كنون تحت الراء ولم يكن يدال يوم
الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهى مجرورة
معطوفة على الرهط فى البيت السابق بخل عن الرهط الاماثل
مادة والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة
فى الدقة والانحناء والس الماء ربه الحوت على ما وهم وراء

اسم

اسم فاعل من رابته اذا اصبت ريبته وكذلك دال اسم فاعل
من دلاه الى كاتب اذا رفق بسوقها وارادوا بالنقط ما يتقاطر على
المرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى رب هذه
الجنيبة عن ان تركب من النوق ما هى فى الضمير والانحناء
كالنون يركبها الاعرابى لزيارة الاطلال فيضرب رينتها اذ
لاحالت بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الحقيقة
الجنيبة سمان وذات ففى ذكر الحرف والنون والراء والنقط ايهام
ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويق من
قولهم برد مفوق للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول و
هو ان يؤتى فى الكلام بمعان متلائمة فى جمل مستوية المقادير او متقا
ربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيئا من خزوز تطرزت
مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشى بلا رقم ونقش بلا يد ودمع
بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشى ثوب منقوش
والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف
وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم
الثوب وكقول ذيك الجنى احلوا مر وضروا نفع ولن و
اخشن ورش وانتدب للمعالى اى كن حلوا لللاولياء مرا على
الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا للمين بلا من خشنا
لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابرمن برى القلم
اذا نحته اى وافسد حال المفسدين وانتدب اى اجب المعالى
واحبها من ندب للامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل
فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى

داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي
الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد
السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس
يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم ايضا
وهو برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر فقولهم فلان يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي
في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه
اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الظرف
متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف
الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم
معرفة حرف الروي كقوله تعـ وما كان الناس الا امة واحدة فا
ختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما
فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم
وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس
الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما
توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعا وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي
كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من
المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي

لوقوع

لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا
سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من
اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد بجزم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين
الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة
الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو قوله تعـ
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعـ
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى
قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من
الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه
فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها
الصبغ مؤكد لآمنا اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفس فيكون
آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليل لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه
بالصبغ تقديرا بقوله فالاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى اي كانوا يغمسون اولادهم
في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك
الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله و
صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى اي فجئ

عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا لجعله القرينة الحالية التي هي سبب النزول من
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهكذا
كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا
يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اى
ومن المعنوى المزاوجة وهي ان تزاوج اى توقع المزاوجة على ان
الفعل مسندا الى ضمير المصدر كما في قولهم وقد حيل بين العير
والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء من وجهين في ان
يترتب على كل منهما معنى رتب على الآخر كقوله اى قول البحترى
اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى ولزمني
اصاخت الى الواشي اى استمعت الى النمام الذى ينمي حديثه ويزينه
فصدقته فيما افترى اى على فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي
واصاختها الى الواشي الموافقة في الشرط والجزاء في ان يترتب
عليهما اللجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت
دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب
وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان
شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان حاصلها
ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في
الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها
الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا نعرف احدا يقول بالمزاوجة في مثل
قولنا اذا جاءني زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه ومنه
اى ومن المعنوى العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في ا

الكلام

في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الآخر في عبارة العبارة
المرجحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس
فيقدم ما اخرت ويؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف
فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي الجملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو
عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع
بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذى
اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم على العكس فقدم السادات على العادات ومنها
اى من الوجوه ان يقع بين متعلقي الفعلين في جملتين نحو
يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع
العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم على
العكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقين متعلقان
بفعلين في جملتين ومنها اى من الوجوه ان يقع بين لفظين
في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد
وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم
ثم عكس فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان
في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت
طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنوني



فحين تعاطيت الفنون وحظها تبيّن لي ان الفنون
جنون ومنه اى من المعنوى الرجوع وهو العود الى
الكلام السابق بالنقض وابطاله لنكتة كقوله اى قول
زهير قف بالديار التى لم يعفها القدم بلى وغيرها
الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاو
ل الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه
ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو
اظهار الكتابة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه
اولا عالم بتحقق رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة
فتدارك كلامه قائلا بل عفاها القدم وغيرها الارواح
والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه
اى ومن المعنوى التورية ويسمى الايهام
ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهى ضربان مجردة وهى التورية التى
لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب
نحو الرحمن على العرش استوى

فانذاراد

فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شىء
مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ومرشحة عطف
على مجردة وهى التى تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورّى به
عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد
فانه اراد بايد معناها البعيد اعنى القوة وقد قرن بها ما يلائم
المعنى القريب اعنى الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ
بعده كقول القاضى ابى الفضل عياض يصف ربيعا باردا
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدى والحمل
يعنى كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة
العقل فنزلت فى برج الجدى فى اوان الحلول ببرج الحمل اراد
بالغزالة معناها البعيد اعنى الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى
القريب الذى ليس بمراد اعنى الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا
ذكر الجدى والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى
كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال
اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت
قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما
يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى
الحقيقى صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة
اى هو بخيل بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد
ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق
العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله
والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه
جلاله من غير ذهاب بالايدى الى جهة حقيقة او مجاز بل



يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من فسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات يقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما اي يراد باحد ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان لان النشر اما ان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار

لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب وليسم معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك وليسم مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ثم ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه اغناه يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا القدر لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويوضح بصحة بذكر ذلك



المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع التركيبين لفظين احدهما
مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطيف مسلكه وذلك كما يقول ضربت
زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا وللتاديب والاكرام
ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما
هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل
محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله
على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد
بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة العدة ~~ولتكبروا علة ما علم~~
عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا
العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان يشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك
لا يكاد يتهدى الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه
وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره
في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق المعلل غير موافق
لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه باستقلاله
معلل بشيء من العلل المذكورة بل هي توطئة وتمهيد ليفرع
الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويظهر بذلك
انه لم ينقل والامر المرخص له باعادة حرف الجر كما قال

ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطره
ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص
له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضا والثالث الترخيص
وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل
راجعا الى واحدة من هذه الثلثة ولو قد يقال ان قوله ولتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء
على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في
المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة
في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله
وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن
المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد
يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال
وُجدا ووَجدا ووِجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة
هي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق
وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
هي عين الاف دراهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي
التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد
يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده

اي ترك الكاف



اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا
القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيهما
لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله
اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى
منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد
الا الاذلان وهذا استثناء مفرغ واقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم
في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي
والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته
هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه
فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف
الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت
هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما احتمل ان
يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وقد يكون
البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي بل في حرف
التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما
فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة
الى عير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غايته ما في
الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر
فليتامل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل
شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه
ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة
ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من
جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم

وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت
حكم فالاول كقوله اي الجمع مع التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام
الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال
على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي بلدة
من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني
قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم
وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا
لانه يشتمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل
من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار
ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظة ما دلالة على الاهانة وقلة
المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب
المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر
وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما
فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه
من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده
المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة
والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه
قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم
اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك
منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين



بعد الاستكمال والمراد ههنا نحو مستحدثات الاطلاق الا ما هو كالغرائز
منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض
لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلثة
المذكورة كقوله تعالى يوم يأت اي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف
منصوب باضمار اذكروا وبقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب
او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع
عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت
له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد
فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس و
الشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد
ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك
الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ
اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء
في قوله الا ما شاء قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب
النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب
سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر
منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف

كنهم

كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا
فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في
صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه
عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة
لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة
ايام عذابهم والتأبيد من مبدا معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء
فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار
نشئتهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب
المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس
لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها
بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ
الانفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما
لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله
فاما الذين شقوا الى الآخر وقد يطلق التقسيم على امرين آخرين احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به
كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كأنهم من
طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على
اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان
واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ
واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء
اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او
يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا

اوانثى اوذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر
الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان
فكان ذكر الاناث اللاتى هى من جملة ما لا يشاء الانسان اهم
لكنه لم يجز تاخير الذكور عن فيهم لان فى التعريف تنويها بالذكر فكانه
قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا
الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان
تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل المقتضى آخر **ومنه** اى من المعنوى
**التجريد وهو ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فيها** اى مماثل
لذلك الامر ذى الصفة فى تلك الصفة **مبالغة فى كمالها فيه** اى لاجل
المبالغة فى كمال تلك الصفة فى ذلك الامر ذى الصفة حتى كانه بلغ
من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف
آخر بتلك الصفة **وهو** اى التجريد **اقسام منها** ان تكون من التجريدية
**نحو قولهم لى من فلان صديق حميم** فى الصحاح حميمك قريبك الذى تهتم
لامره **اى بلغ** فلان **من الصداقة حدا صح معه** اى مع ذلك الحد **ان
يستخلص منه** اى من فلان صديق **آخر مثله فيها** اى فى الصداقة
**ومنها** ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه **نحو قولهم
لئن سألت فلانا لتسألن به البحر** بالغ فى اتصافه بالسماحة حتى انتزع
منه بحرا فى السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف بمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه
اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيته
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا لى من فلان
صديق حميم لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق
فليتامل **ومنها** ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة فى المنتزع
**نحو قوله وشوهاء** من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء

صفة محمودة

صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا قبيح
الوجه لما اصابها من شدائد الحرب **تعدو** اى تسرع **بى الى صارخ
الوغى** اى مستغيث فى الوغى وهو الحرب **بمستلئم** اى لابس لامة
وهى الدرع والباء للملابسة والمصاحبة **مثل الفنيق** هو الفحل المكرم عند اهله **المرحل** من رحل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اى تعدو بى ومعى من نفسى لابس درع لكمال
استعدادى للحرب بالغ فى اتصافه بالاستعداد للحرب حتى
انتزع منه مستعدا آخر لابس درع **ومنها** ما يكون بدخول فى فى
المنتزع منه **نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم وهى دار الخلد**
لكنه انتزع منها دار اخرى وجعلها معدة فى جهنم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة فى اتصافها بالشدة **ومنها** ما يكون
بدون توسط حرف **نحو قوله** اى قول قتادة بن مسلمة الحنفى
**فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوى** اى تجمع **الغنائم** الجمالة صفة
غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن **او
يموت** منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت **كريم** يعنى
بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة فى كرمه ولذا لم يقل
او اموت وهذا خلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
اذ لا معنى للانتزاع فيه **وقيل تقديره او يموت منى كريم** فيكون
من القسم الاول اعنى ما يكون بمن التجريدية **وفيه نظر** اذ لا
حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه
وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان فى البيت نظرا لانه من باب
الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد
بان التجريد لا ينافى الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة لنكتة كالتوبيخ فى تطاول



ليلك بالاثمد والنحو في قوله اقول لها اذا جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية
نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب الكاس بكف من بخلا
اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب
هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف
البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه
فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب
ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما
هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا
ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه
ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد
انه منتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها
الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من
نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
ودّع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه
اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات
وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان
خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان
وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان
اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم
انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان اصدق الشعر اكذبه
وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان
في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما

حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة
وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او
نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة
فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتمييز المقبولة
من المردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف
بلوغه في الشدة او الضعف حدا مفعول بلوغه مستحيلا او
مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير
متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده
الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس
يصف فرسا له بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في
الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر
الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر
الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل
بالجزم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس
ادرك ثورا وبقرة وحشيتين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا
ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله
ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره
لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره
وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان
والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا
عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل
الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى
انه يخاف المدعو منه النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة

والمقبول منه اى من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو
لفظ يكاد فى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثاله بيت السقط شجا
ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرجالا ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اى قول ابى الطيب عقدت سنابكها عليها
عثيرا اى الضمير للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق روسها عثيرا اى
غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اى على ذلك
العثير امكنا اى لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق روسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا
يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل
حسن وقد اجتمعا اى ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل فى قوله اى قول القاضى الارجانى يصف طول الليل
يخيل لى ان سمر الشهب فى الدجى وشدت باهدابى اليهن اجفانى
اى يوقع فى خيالى ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها
وان اجفان عينى قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهرى
فى ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا و
عادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها
ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت
على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اى من البديع المعنوى المذهب الكلامى
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون
بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
واللازم وهو فساد السموات والارض لان المراد به خروجهما
عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفى
التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامى ليس
فى القران فكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف

من المقدمات اليقينية التى لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية
ليست كذلك لان تعدد الالهة ليس قطعى الاستلزام للفساد
وانما هو من المشهورات وقوله اى قول النابغة فى قصيدة
يعتذر الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام
فتنكر النعمان من ذلك حلفت ولم اترك لنفسك ريبة هى
ما يريب الانسان ويقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء
مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الاخلاف لئن كنت
قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خانت
واكذب واللام فى لئن كنت موطئة للقسم وفى لمبلغك جواب
القسم ولكننى كنت امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك
الجانب واراد به الشام مستراد اى موضع يتردد فيه لطلب
الرزق ومتنجع من راد الكلاء وارتاده ومذهب ملوك اى
فى ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب
كفعلك اى يحكموننى فى اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة
عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدحى
آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة
على سبيل التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم
لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس
الاقترانى قوله تعالى وهو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه
اى الاعادة اهون بل اسهل عليه من البداء وكل ما هو اهون فهو ادخل
فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال

لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي ومنه

اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له

باعتبار لطيف اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا

لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له

في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول

قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من

ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتباري لا يكون الا غير حقيقي

ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري

على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع

اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة

التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى

اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع

عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك

اي عطاؤك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك

وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب

هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر

لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء

الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت

علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل

كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما

ترجو الذباب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في

العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره

من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين

بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذباب ترجوا

يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود و

يتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في

الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذباب وغيرها فاذا

غدا للحرب رجت الذباب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا

مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي

ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا قصور

اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية

اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول

مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته اي حذاري

اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة

الواشي ممكن لكن لما خالف الناس فيه حيث لا يستحسن الناس

اساءة الواشي وان كانت ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان

اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي

نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك

البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت

للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء

خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق و

حول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمته

الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان

المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع

الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها

ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بنطاق المنتطق

صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من

الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فتوهم انه اراد



ان الاشطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد انتفيا الشك وعلّتها ه
نية خدمة الممدوح فقد اخطا قريب لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من
ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت
هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون
رويتها على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكونه نية خدمة الممدوح
اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ه
ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها
علة العلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا
جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول
واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من
الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان ه
الظاهر من قوله ان تدعي لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك
الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك
ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء
واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر
جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا
فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير
في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيم
الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها
وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل فعلل
على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا

تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى محمد بن وهيب
طللان طال عليهما الامد دثرا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا
ابعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم
فقالوا اراد حبيبا نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا
التفسير انه قصد به الملائمة بمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري
من عزائي بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا
فالضمير في تحتها للديار البلاقع فلا تعلق بنفس ابي تمام هو الحبيب الذي
فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو
ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر
على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد
راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل
البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب
وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون
لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني
انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول
الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد ه
فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من
داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر
في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح
والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما
نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا
ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة

في تجويده وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقديره
دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها
والواحد فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة
ذم منفية فقد استثنى منها صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول
اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت شيا منه اي من العيب على
تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة
توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية
عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال
كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه
اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء
ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل
في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له
عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر
في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها
اي قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض
المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل
فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته وا وهمته غيري
فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى

الانقطاع

الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة
ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم
ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى اي لذلك
الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة
الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير
داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب
لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه
ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد
التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب
الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل
ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح اخرى له جاء التاكيد ولا ينافي فيه التاكيد من
الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني
على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب
من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادة
التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما
فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا
في اللغو فيفيد التاكيد من الوجهين وان يكون من الضرب الثاني
بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر



وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة و
اهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام
لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع
من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما
يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم
سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان يذكر متعددين
ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثلا ان تقول ما جاني رجل ولا
امراة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل
ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى
بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه
معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب
منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى نقم
منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب
هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه
للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد
من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي
باب التاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد في قوله
اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني
هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان
استثناء آن مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك
يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء
منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح
وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم

له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح
كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى
كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين
والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب
الآخر اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك
فيه بمنزلة الاستثناء المفرغ نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من
المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله
اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي لو جمعته لهنئت
الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذا كثر قتلاه بحيث لو
ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنئة بخلوده اذ لا معنى لتهنئة
احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت
وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال
وهذا مما ينبي عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل
مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا واهلها وذلك لان
تهنئة الدنيا انما هي تهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل
لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج
يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد
اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون
مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو قال في
قول الشاعر ابي دهبل اشعارنا في نفوسنا واشعارنا فيمن نحب ونكرم
فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه اقبح



شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب
اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده
فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان وتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان تحصيل الوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد آخر الامر
ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور يهجو عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني العكس فيكون ذما
قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي اكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله

اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق الكلام مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور هو من نواحي ديار بكر مالك مورقا من اورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
وفي اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا التذاذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما



ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اى لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اى فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعنى الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم

والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اى حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤونة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اى طولت الاقامة والاتيان وابرمت اى امللت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل ولما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اى ومن المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة

من غير تكلف في السبك ويعني الاطراد الان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم اى هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اى ان يفتخروا بقتلك وصاروا يعتزون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابرهيم فهذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اى في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اى اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف والباء والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو تفرح وتمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هو كيفية يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اى تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعنى التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اى اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان

في الافراد او الجمع بان يكونا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة
يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر
حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع
من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفين نحو
فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما
ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين
اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي تمام
ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم
يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه
اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد
ان يكون الجناس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان
احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس المركب
باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي
اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة
غير باقية وكقول ابي العلاء شطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عن
قطا فعل ماض ويا حرف النداء ومطايا منادى والا اي وان لم
يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص
هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي
ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل
في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من
كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني مركب من صاد المصابة والميم من مطعم

والصاب

والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين في الخط فينبغي ان يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في
المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب
ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه
او مفروق صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا
كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها وهيآتها وترتيبها
وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في
هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى
لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط
لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور
في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية
اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر
وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في
النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد
اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة
البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ
الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد
جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان
مشددا والمشدد حرفان وهنا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط
مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف
واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب



في حكم المخفف مثل هذا الراء من مفرّط حرف مكسور كالياء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط ولهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك
وهنا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وهو قولهم البدعة شرك الشرك
وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح
ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعداده اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث
اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد
اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او الوسط
او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد
في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط
مثل جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون
من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من في من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على
مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو
الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من
قضبه اي قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايدياً ضاربات للاعداء
حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه
حسنه انه يوهم قبل وروده آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة
التي مضت اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه
سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها واما بالكثر

عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة
في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة
القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا
وان اختلف في انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف
فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
ويخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي
ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا
متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب
لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه
او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال و
الطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج
والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في
الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما
في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى
انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في علم تقارب الفاء
والميم الشفويتين نظر او في الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن
وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في
ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في
احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة
الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب يسمى



قلب الكل والاسمى قلب البعض وإذا وليهما الفاريقول نحو حسامه فتحه لاوليائه حتف لاعدائه قال الاخفش حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف وليس في قلوبهم ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت و المتجانس الاخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر سمي المجانس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواطن قواضب وكقولك حسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله صلى الله عليه وسلم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها كقولهم في مسعود متى تعود وفي المستنصرية جنة المسيء بغربة حيه وقيل لفاضل استشيره نعتة ايش تصحيفه فقال اتيت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم وثانيهما ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد اي اتفاق

في كل من

في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض وارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من البديع اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بها اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وراى المصنف تركه اولى

ذو الثاني



اذ لا معنى لرد العجز على الصدر الا ان يكون الطرف الثاني اصلا لخلاف
المصراع الاول فالمعتبر عدة اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان
اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلا من
ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانهما ان يجمعهما
الاشتقاق او شبهة الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلا من
ضرب اربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبهة الاشتقاق الا
مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون
اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ
الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس
الى داعي الندى بسريع و ما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول
مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد
فما بعد العشية من عرار هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع
من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع معمول اقول في قوله
لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاري
رفيقي واباه قصتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين
واقول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه
اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته و ما يكون اللفظ
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ه اي قائل ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما
اي مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع
مغرما و ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان
لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله اَلِمّا على الدار

التي

ما قوله

التي لو وجدنا بها اهلها ما كان وحشا مقيلها ألالمام النزول القليل
والتعرج على الشيء الاقامة عليه واشتب معرج على انه خبر لم يكن و
اسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعرج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في
قليلها للساعة اي قليل التعرج في الساعة يعني قفنا على الدار التي
لو وجدنا بها اهلها ما كان موضعها موحشا حال كثرة اهلها
وكثرة النعم فيها وان لم يكن المامكما بها الا تعرج ساعة فان قليلها
ينفعني ويشفي غليل وجدي و اما اذا كان اللفظان متجانسين فما
يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها
هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق نحوها دعاني من الدعاء و ما
يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي
واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحن بلغاتها
فانف البلابل باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم
وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود بالتمثيل
هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من
هذا الباب على مذهب السكاكي دون المص و ما يكون المتجانس
الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان
اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها تثنى في كل
صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب
ومفتون برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق
منها الى الطاق الواحد مثنى مفعل من التثنى و ما يكون المتجانس

الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني من ملامكما سفاها
فداعي الشوق قبلكما دعاني اي طلب وناداه و اما اذا كان
اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر
في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها
في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا الضرائب جمع ضريبة وهي
الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب
المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
في الاشتقاق و ما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل
قوله اي قول امرء القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره
اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظ مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان
مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من
الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة
يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي فهذا ايضا مثال لما وقع احد
الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من
القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق و
ما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد
فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير اي ضائر ويضير
مما يجمعهما الاشتقاق و ما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع
الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين
استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف
الدهر ناثله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع
في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياها فهي الآن من
بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله



فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر ولما الامثلة
الثلاثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما
شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول
قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من
لاح لاح فالاول ماض يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع
الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع
الى تخليص عاني فالاول من عنى يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما
وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان
الثريا مكانه ثراه فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء وادى من الثروة
والثرى يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على
نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة
من الفقرة الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار
بقوله قيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر
وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر
وفيه بحث لان القافية هو لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها
او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق
القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث انها في النثر كالقوافي في الشعر
الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر
كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا
مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة
في اواخر الفقر لكن التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى



المصدر ههنا توافقهما وهو اى السجع ثلاثة اضرب مطرف ان اختلفا
اى الفاصلتان فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم يختلف الفاصلتان
فى الوزن فان كان ما فى احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اى اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله اى ما يقابل ما فى احدى
القرينتين من الاخرى فى الوزن والتقفية اى التوافق على الحرف
الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى فى الوزن والتقفية
واما لفظة فهو فلا يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع
الآذان لكان اكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الاولى
والا فمتواز اى وان لم يكن ما فى احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازى وذلك بان يكون ما فى
احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين
فى الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
او فى الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او
فى التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد
والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن
الاثير السجع يحتاج الحاذق شرائط اختيار مفردات الالفاظ
واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل
واحدة من القرينتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول
الصابى الحمد لله الذى لا يدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن
بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها
والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله

وعفاه

وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محوه
الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو فى سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اى بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن
ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او
قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة
بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام
الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر والثانى ان يكون الثانى اطول من الاول لا طولا يخرجه
عن الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن
ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثانى تسع وله فى القرآن
غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقرات الاوليين يحسبان
فى عدة واحدة ثم تاتى الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان يجئ
مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين فى سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين
ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا الا ان السجع
قد استوفى امده فى الاول بطوله فاذا جاء الثانى قصيرا يبقى الانسان
عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما
قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ
قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان عن لفظتين
ومنه ما يقرب يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو
من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من
احدى عشرة الى اثنتى عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى



اذا ء ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية
ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اى اواخر فواصل القرائن
لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل
صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما
اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات
مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي والوافي
بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها
للازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهنأني
الطعام ومرأني اى امرأني واخذه ما قدم وما حدث اى حدث
بالفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك
قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام
ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة
من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر
بل يجرى في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي
واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الملكو
واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب
واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع المتكلم من اوريت
الزند اخرجت ناره فغلط وتحريف والضمير في به يعود الى
نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله ساجمد نصرا ما حييت وانني
لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول
بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اى للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة
ينبغي ان ينتصب على المصدر اى جعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني ه

لجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين سجعتين
سجعة تسمية الكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب
الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت
بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله
مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر
ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم و
الثاني على الباء وقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثاني وهو
قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت و
الضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى
سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل
وان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي الثانية ان يكون الاول غير
محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون
المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان
الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان
الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول
عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب



وهذا انزل درجة واما مختلفا المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان
شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان
يكون المصراع الاول معلقا على صفة يذكرها في اول الثاني ويسمى
التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح
لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع
في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع
بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه والاقسام السابعة خارجة عما نحن فيه
ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويات في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني
على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل
قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول
والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى
الفاصلتان في التقفية البتة وح تكون بينها وبين السجع تباين
ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
التساوي في التقفية وح تكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي
مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم
اطوارا واما ما ذكر ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة
هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في
الحرف ايضا كان السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة

سجعا

سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن
ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو
ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة
الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع
من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع
ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المختصة بما فسر به
المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من
الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص
بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص
بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال
نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله
اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس
اي هذه نساء تانس بك وتحدثك ومها الوحش نوافر قنا الخط
الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذوابل فهذا الظاهر ان
الآية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا جميعه اذ لا تتحقق تماثل الوزن في آتيناهما و
هديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي
من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام
وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون
بحيث يكون كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون

كل من المصراعين قلبا للآخر

مجموع البيت تلبا المجموع كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم
لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فكما اشار اليه بقوله
وفي النثر وكل في فلك وربك فكبر والحروف المجرد في هذا الباب في حكم
المحقق لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من اللفظي التشريع
ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بنا البيت على قافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع
ان يكون الشعر مستقيما على كلا القافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله
اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية الخسيسة
انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات
دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها
لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات
فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه
الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل
من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك
الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف
من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من
فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة
في علم القوافي ولو قال هو بنا البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن
ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى وتعطفي
بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله الاشكى
فان قيل اذا وجد البنا على اكثر من القافيتين فقد وجد البنا على

قافيتين

قافيتين قلنا الظاهر من قوله بنا البيت على قافيتين انه يكون
مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال
له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان
يجي قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة و
تنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع
بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين
قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو
الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الروية لان البيت يرتوي عنده
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل
الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موضع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه
مفعول من الفاصلة حال عما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجي والمراد
ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت
يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جي
في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه
انه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه
من فاصلة الفقرة بشي لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني
لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى
الاتيان بذلك الشي ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال
انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق
قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فمجي ما ليس بلازم في السجع

قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين
بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا
تسخر ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو فلا تنهر
ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر و مجيء الهاء قبل حرف
الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
اي لم يقطع او لم يخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله
نعمته واشكر والي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكأنه اراد
سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فتى اي
هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال
في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل
به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما
ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا اقنع المرء لم
وان أكثر المرء ازرى بصاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها
لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت
اي انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه
جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء
وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم
في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت
وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي
لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد

والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح
ما قبل الدال قال ت وقد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون
في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من
اختار الكسل فانه لما التزم في الفاصلتين اعني العسل والكسل
السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء
التي يحصل السجع بدونها فقيل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون
ذلك في حروف القافية او الفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت
الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه
من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي
بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما
يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم
المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما
في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في
غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم
ما لا يلزم قد يجري في كلمات الفقر والابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك يعني في الضرب اللفظي من المحسنات ان
يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع للالفاظ
يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وذلك لان المعاني اذا تركت على
سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا
وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر
مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب



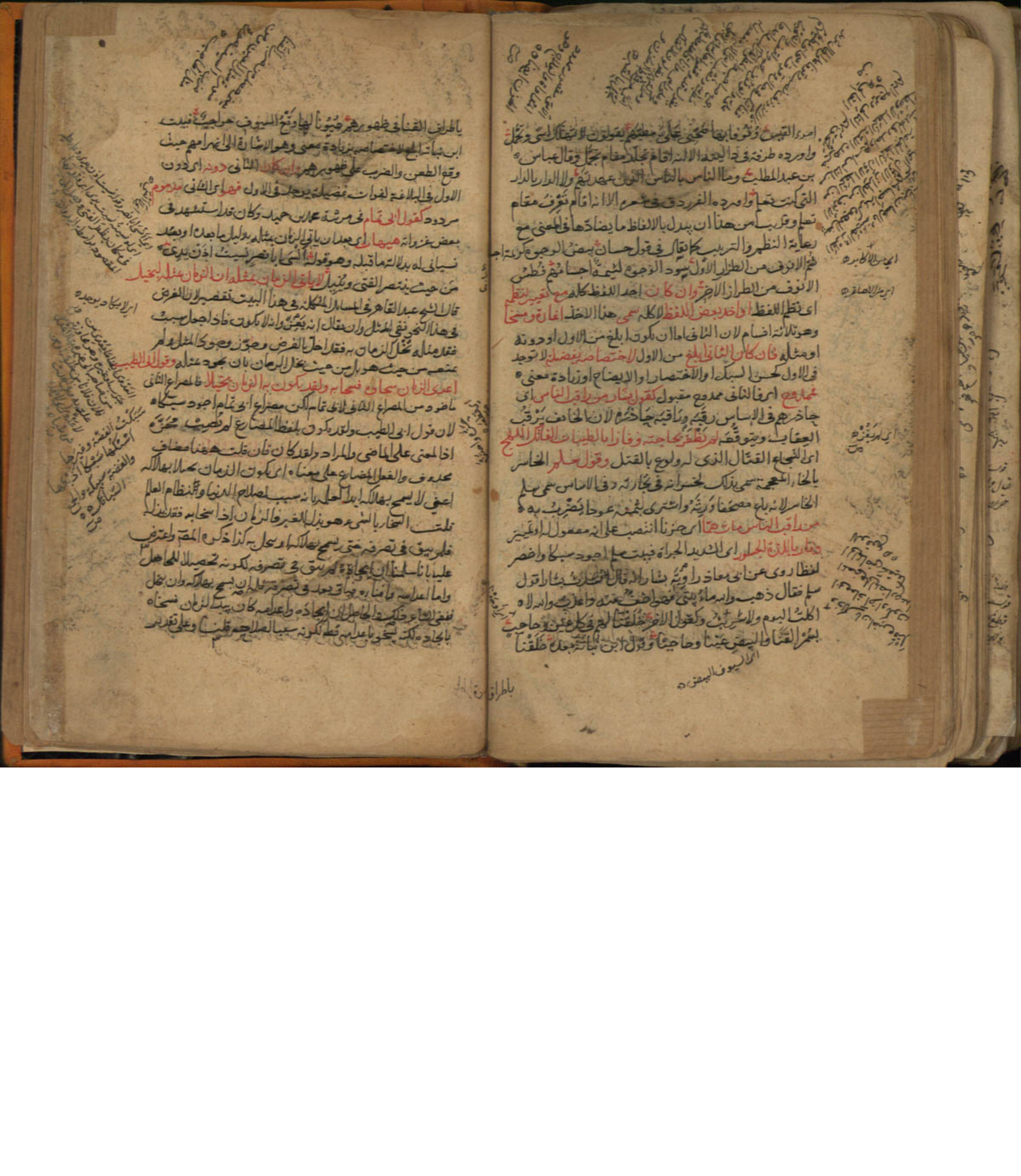
على نقل من خشب فيفي بان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين
الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية
الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة
المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال
المص هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث
وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان
احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما العدم دخوله
في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو
ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ
مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما
ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من
كلماته متصلة الحروف كقول الحريري تنشى بجنتنى بجنى تبجن
بفتن غبب بجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط
وادرك ان زرت دار ودود دررا ودرا وزرها وورقا ومثل الخيفاء
وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة
باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري
الكرم ثبت الله جيش سعودك الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي
احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف
وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او خطبة او قصيدة
لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين
قطعا مثل الترديد وهو تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم
تعلقها بعينها بمعنى اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل
الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة
منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها

لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد
وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات
وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره
لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو
ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه
فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب
الاطناب وتداويره في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل
ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه
قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا
القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة
انما هي خاتمة الفن الثالث وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن
الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة في السرقات الشعرية
وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد
والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء
اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء
وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا اخذا ونحو ذلك
مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول
والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق
القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على
اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وكما غير ذلك كالتشبيه
والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له



اى لاختصاص تلك الهيئات بمن مثبت تلك الصفة له كوصف الجواد
بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين و كوصف البخيل بالعبوس مع
سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام فانه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس
وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان فى وجه الدلالة والا
اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة
السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما
فيه اكمل من الآخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو اى
ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض
ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب لا ينال الا بفكر و الآخر عامى تصرف فيه
بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة
من تقسيمها الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء
على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة
كما مر من الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة
اى ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر
فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على
قوله اما مع اللفظ اى او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان
يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يوخذ المعنى
وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ

او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله
وان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع
بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا
كما حكى عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك
اى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة
ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف
الهجران ان كان يعقل اى وجدته هاجرا لك مبتذلا بك وبمواخاتك ان
كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب
حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتوثر تاثيره او اراد
الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه
اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف مزحل اى
مبعد يعنى لا يبالى ان يركب من الامور ما يوثر فيه تاثير السيف
مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن
ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكى ان عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما دخل على
معوية فانشده هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدى
يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزنى
فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لأوجل على اينا يغدو
المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على
عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ له و
المعنى لى وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره وفى معناه
اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة دع
المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول



امرء القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل
واورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس
بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار
التي كنت تعلم واورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام
تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع
رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم
الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس
الانوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه
اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا
وهو ثلاثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه
او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاص بفضيلة لا توجد
في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى
فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي
حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف يرقب
العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اي الشجاع القتال الذي لم يولع بالقتل وقول سلم الخاسر
بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته فان الاساس سمي سلم
الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به
من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز
وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر
لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول
سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا
اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب
بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا

الا السيوف البيض

باطراف القنا

باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت
ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون
الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في
بعض غزواته هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد
نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله انسى ابا نصر نسيت اذن يدي
من حيث ينتصر الفتى وينيل لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة في هذا البيت تقصير لان الغرض
في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه يعز وانه لا يكون فاذا جعل سبب
فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم
يمتنع من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب
اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني
ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا
لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه
اذ المعنى على الماضي والمراد ولقد كان فان قلت ههنا مضاف
محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه
اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا وانتظام العالم
قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله
فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره المص واعترض
عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل
واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل
فمعنى السخاء بذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخاه
بايجاده لكنه يبخل باعدامه قط لكونه سببا لصلاحهم قلنا وعلى تقدير



صحة هذا المعنى بكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير
المضاف الذى لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب
اليه احد من فسر البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه سخا
فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاده
لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تاويل
فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد
سخا به على [illegible] العداه سخاؤه اسعدني بعني اليه وهذا يتى
له على التفاسير [illegible] المصراع ماخوذ من مصراع ابى تمام لان
معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كان معنى
مصراع ابى تمام بخله بمثل الممدوح ولو اشترط فى الاخذ اتحاد هما فى المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان
ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله
صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعدما ذكر معنى ابن جنى وابن
فورجة ان المصراع الثانى من قول ابى تمام هيهات البيت فان
كان الثانى مثله اى مثل الاول فابعد اى فالثانى ابعد من الذم و
الفضل للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
المرتاد الطالب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة
للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها
لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابى الطيب لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها للمنايا وهو حال
من سبلا وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى
المنايا وروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية
والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجانى
لم يبكنى الا حديث فراقهم لما اسر به الى مودعى هو ذلك الدر الذى اودعتم



فى منتهى القبح حيث انشد [illegible] وقول ابى الطيب فى مرثية استاذه
وقابلته ما هذه الدرر التى تساقطها عيناك سمطين سمطين فقلت
هى الدر الذى كان حشا بها ابو مضر اذنى تساقط من عينى وقوله
فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون فى الثانى دلالة على
السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابى تمام مقيم الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى فى البلاد
ولا سافرت فى الافاق الا ومن جدواك راحلتى وزادى وقول
ابى الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبى عن فنائك غير غاد
محبك حيثما اتجهت ركابى وضيفك حيث كنت من البلاد
ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة
شرع فى الضرب الثانى منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال
وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمى
اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل
اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد من الشاة ونحوها واللفظ
للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر
وهو ثلاثة اقسام كذلك اى مثل ما سمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى
اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو
ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول ابى تمام هو الصنع الضمير للشان
ان يعجل فخير وان يرث اى يبطؤ فللريث فى بعض المواضع انفع وقول
ابى الطيب ومن الخير بطء سيبك عنى اى تاخر عطائك عنى اسرع السحب فى المسير
الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه تقول لعل تاخر عطائك عنى يدل
على كثرته كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه
وما فيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على



زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق
اي لمع في الندي اي في المجلس الغاص باشراف الناس كلامه المصقول
المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه
وقول ابي الطيب كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا
خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم
عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت
الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري
لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة
التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار
للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول
الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي وما ان كان اكثرهم سواما
السائمة والسوام والسواع الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا
في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول
ابن اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في
اوسعهم للملوك في البيت قبله يريد الملوك حتى جعفر ولا يغضون كاليه
ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له
والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام
وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع
هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه
ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب لحاهم اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية

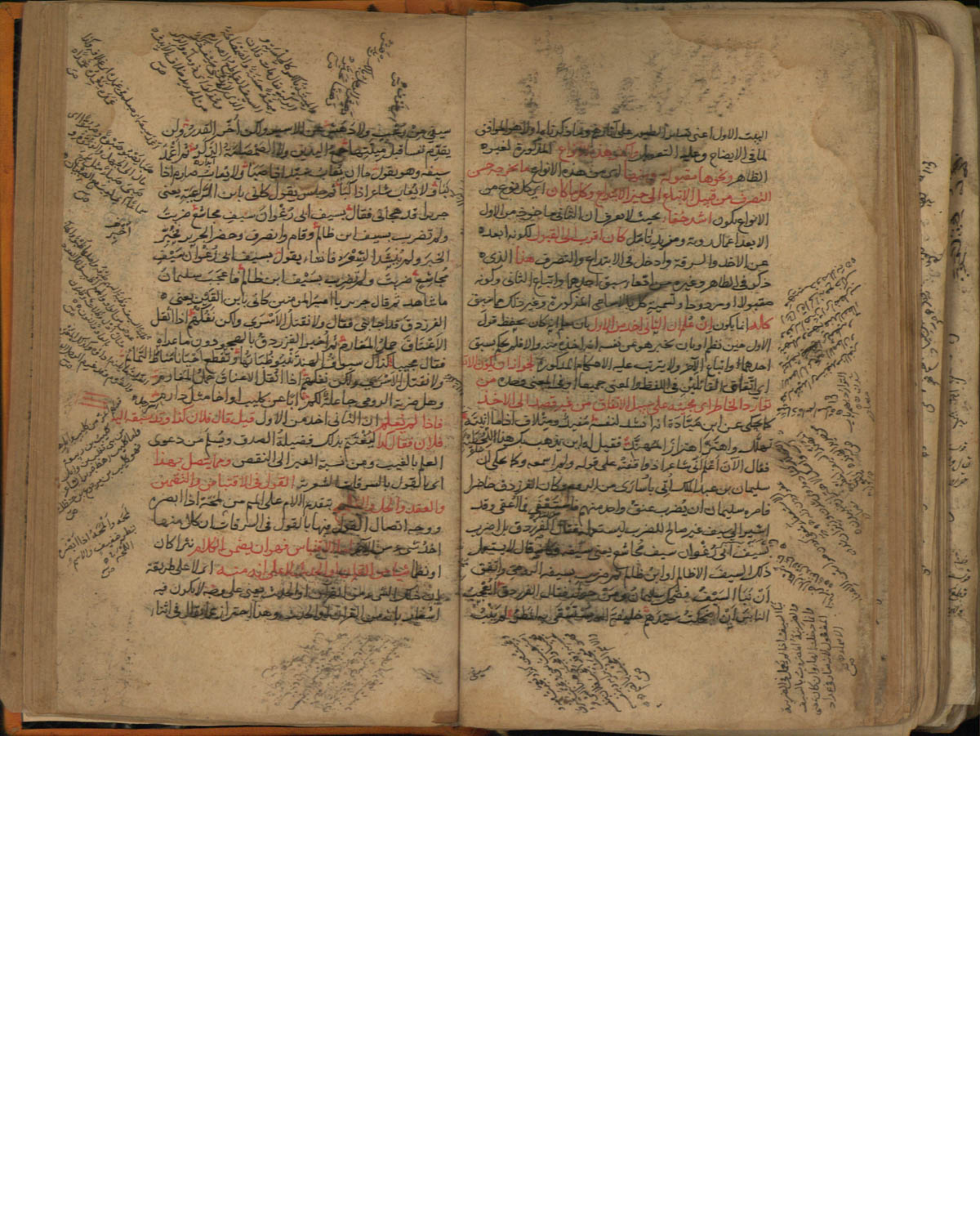
سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كونهم على صورة
الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب
في سيف الدولة بذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له ومن في كفه منهم
قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير
ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن
في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين
نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر
الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه
فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك
وعن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل
المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت
الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة
ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف
وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له
فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير
الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
فالاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم
وروي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
احسانه في زمانه بحيث غلب عليه غيرة افضت الى التنكر له والامر بحبسه
فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام الهدى عند
احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس على الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من



غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض الاول كقول ابي الشيص
اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب ااحبه
الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله
واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو
للحال اما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض
او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا جعلت للعطف فالانكار
راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني
لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا يقتضي معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في حديث [illegible]
الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى
على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات
سبقت قبل سيبه بسؤال فان ابا تمام اراد ان الممدوح
يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد
ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ من
ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير
سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما
يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا راي عين اي عيانا ثقة حال اي
واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي
يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان
ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام
وقد ظللت اي القى عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل اذا تروى نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات
اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحومهم قتلاه حتى كانها من الجيش

الا انها

الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج
للغزو تسايرا لعقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها
عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى
قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا
كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون
لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة
والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال من ثقة ان ستمار فجعل الطير
واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما
ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله راي عين وقوله ثقة ان ستمار
لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الممدوح معنى قوله راي عين لان
وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع
اذ قد يقع ظل الطير على الرايات وهي في جو السماء بحيث لا ترى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض
المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله
الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها
من الجيش وبها اي وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن
الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات
بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك
الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى انها من الجيش مظنة انها
ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ
من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون
معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى



البيت الاول اعني قسامة الطير على آثارهم وهما ذكرنا اما والاظهر الموافق
لما في الايضاح وعليه التعويل وامثال هذه الانواع المذكورة لغيره
الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن
التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من
الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول
الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد
عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي
ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه
مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق
كله انما يكون ان علم ان الثاني اخذه من الاول بان علم انه كان يحفظ قول
الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق
احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من
توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ
كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته
تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة
فقال الآن اعلم اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان
سليمان بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا
فامره سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد
اشير اليه بسيف غير صالح للضرب ليستهان به فقال الفرزدق بل اضرب
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكان يقال [illegible]
ذلك السيف الاظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق
ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب
الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر

سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن
يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا
نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني
جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر
الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ يقول بسيف ابي رغوان سيف
مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان
ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني
الفرزدق قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل
الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه
فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم
ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم
فاذا لم يعلم ان الثاني اخذه من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه
فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى
العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا
اي بالقول بالسرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره
ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان كلا منها
اخذ شيء من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة
ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه
اشعار بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء

الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا او في الحديث
كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من
القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او
منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب
حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت
على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع
ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا
من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح
اللكع ومن يرجوه اي لعن اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله
بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال
الحبيب لي ان رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة
والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره
اقتباسا من قوله صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت
النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا محاطا
يعني ان وجهك الجنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما لا
بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس
ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من
الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما
اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي
زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي

بواد

بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه
ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه
ولا نفع ومن لطيفه اي الضرب قول بعضهم في صبي دخل
الحمام لحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى
ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله
اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان اي وقع
ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او
مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن
ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه
وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر
الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر
شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكن لم يلتفت اليه لندرته
في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري و
خفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي
وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت
انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني
لمسلم بن الوليد الانصاري ومما نجد فيه على انه من شعر الغير مع كونه
مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن
ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا
من كان يالفهم بالمنزل الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين



المصراع مع النفسه على انه من شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما
ماقاله الغلام الذى عرضه ابوزيد للبيع على انى سانشد يوم بيعى
اضاعونى واى فتى اضاعوا المصراع الثانى للعرجى وهو عبد الله بن
عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله عنه نسب الى العرج وهو منزل
بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
اللام فى ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر
السين لاغير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة
من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر
ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا
وفيه تندم واما بدون النفسه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره السارى العجول توقفا
ما فى وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابى تمام واعلم ان تضمين
ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الثانى كامر
آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقوله ان عركنا معا امس فى بؤس كلابن
والعيش والقلب منا فى قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما
تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابى تمام ولابد من تقدير
الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اى احسن التضمين
ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع المضمن فى شعر
الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية
وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد
والتشبيه فى قوله اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر
لى لماها اى سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرنى من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق
انتصب مجر على انه مفعول يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم

وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع
قصيدة لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين
ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقدم الظرف على
المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر
عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين
وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على
الخيل فهذا الشاعر اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما
البعيدين لان العذيب مصغر العذب وعنى به شفة الحبيبة
وبارق صاحب ثغرها لشبهه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه
تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل
السوابق فزاد على ابى الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر
فى التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل فى معنى الكلام
كقول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا
وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى فغيره الى طريق
الغيبة ليدخل فى المقصود وقوله غلطوا وغضوا اى وقعوا
فى الغلط فى حقه وحطوا من مرتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه
تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به الغوى على طريق التهكم
وربما سمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين المصراع
فما دونه ايداعا لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر
الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق
شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثرا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت طريق الاقتباس



هو ان ينظم الكلام شيئا من القران او الحديث لا على انه منه فالنثر
الذى قصد نظمه ان كان غير القران والحديث فنظمه عقد على
اى طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اى قول ابى العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اى ما باله مفتخرا عقد
على رضى الله عنه ما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة
وان كان قرانا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا
يحتمل مثله فى الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه
من القران او الحديث وح يكون لا على طريق الاقتباس كقول
الشاعر انلنى بالذى استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا
تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول الامام الشافعى رضى الله عنه
عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله
عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما مشتبهات وقوله
ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا
يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط
كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم و
ان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق كقول بعض
المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اى صارت
ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده اى
يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه
الذى يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه
حل قول ابى الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده
من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى لذا فتح

فتل

نمل للانسان فتحت ظنونه فيشى ظنه باوليائه وصدق ما يخطر
بقلبه من التوهم على احبائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم
من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون فى تفسير
الابيات فى هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت
الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو
مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشى مليح وقد ذكرناه فى باب التشبيه
وهو ههنا خطاء محض نشا من قبل الشارح العلامة حيث
سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم
صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار
فى فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر مشهور من غير ذكره اى
ذكر تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة
والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او فى
النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر
او مثل اما فى النظم فالتلميح الى القصة كقوله اى قول ابى تمام
لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهى وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع
فوالله ما ادرى احلام نائم المت بنا ام كان فى الركب يوشع
الضمير فى اخراهم ولهم للاحبة اهل محلين وان لم يجر لهم ذكر
فى اللفظ وحام الطير على الماء دار وحوم مخففه نضا ذهب به
وازال الضمير فى ضوءها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر
والدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو الالوان وقوله
احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع
ابن نون فتى موسى عليهما السلام عليه السلام واستيقافه الشمس



اي طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة
فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ
من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارمض
رمضاء اي حار ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظي
ارق امن رق له اذا رحمه واحفى لمن حفي عليه تلطف وتحفق
منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع
الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء
وتلتظي حال عن النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث
بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته
بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الجليلة وهي ام جساس
بجار لها من جرم بن ربان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من
العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت
في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها
فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها
يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال
جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله
لاعقرن جملا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة
كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج
على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو
اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقتل المستجير بعمرو والبيت
ونشر الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر
ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم

ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان
خرط القتاد ودونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب
اذ سمع قول جساس لاعقرن جملا فظن انه يعرض لفحل له يسمى عليان
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى
ينتثر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة كقول الحريري فبت
بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت
كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة
يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها
من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة
تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي ان تميميا
قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال
النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا
ولو سلكت طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب
دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا الليلة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول
الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري
ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر
فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول
القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال
فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء
ينبغي للمتكلم ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق
شاعرا وكاتبا في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة



اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون
تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان تكون في غاية
البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان تكون في غاية البعد
من التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وان تكون المعاني مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او
على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم
من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك
ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر
الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات و
ملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما
يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل
السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه فرفضه وان
كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اى قول امرء القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث
يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والا لم يصح الفاء وقد طعن بعضهم في هذا البيت بانه في مصراع الشاب
لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك
في الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول
واحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطيء الكواكب وقوله اى وحسن الابتداء

في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه
جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرح عليه وفي ذكر الفراق
والعتاب قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن
يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد لا يسليه المدام وعمر مثل
ما يهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر
بفي برود وهو في كبدي جمر ويجتنب في المدح مما يتطير به كقوله
اى قول ابي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها على الداعي العلوي
موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى
ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان
وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان
فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه
اى القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه
ابلغ من ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب المقصود
بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا
بالمقصود والانتهاء ناظرا بالابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او
غيره كقوله في التهنئة اى قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب
بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا
وقوله في المرثية اى وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار من بطشي اى احذر من بطشي الشديد
وفتكي اى قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله
في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب
بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب



وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بال علي
والانام سليم وكقول ابي الطيب في الخصيبي بزوال المرض المجد عوفيت
اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم ومنه ما يشار في افتتاح
الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي
انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني
من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم
ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به من نسيب
اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك
الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود
واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وقوله ما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول ما
ابتدا به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان
يصف الشاعر حال المراة وحاله معها في العشق يقال هو يشبب
بفلانة بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة اللهم الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد
والمدائح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على
اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين
واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله
اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع

قومي

قومي وقد اخذت منا السرى اي اثرت فينا ونقصت والسرى
مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سريت سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهو يتوهم
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقل
في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما
بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة
ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان مزاولة السرى ومصاولة
المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى
المهرية عطف على السرى لا على منا بمعنى ان السرى اخذت منا
واخذت من خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع
الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود
واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم
والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه
اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال
الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب
العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين
وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة
مخضرمة جزع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية
والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب
وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر
فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية
في الدولة العباسية لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا



جمع اشيب وهو حال من الابرار فقد اشتقل من هذا الكلام الى ما لا
يلائمه فقال كل يوم بدى مرود المعالى خلقا من ابي سعيد غريبا وقد
اى ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص فى انه تشويه شيء من الملائمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فانى قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب
من جهة انه قد اشتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من
غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يوت
بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانى فعلت
كذا وكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اى
قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى
عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد
لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى بال بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين
ذكر الله بقوله اما بعد و من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص
ما يكون بلفظ هذا كقوله بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده
للحال ولفظ هذا اما خبر مبتداء محذوف اى الامر هذا او هو
مبتداء محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل
قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا
فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهو
علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك
من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص ومنه
اى ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب

مبتداء وهو الاشتمال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع
ارتباط حيث لم يبتداء الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا
فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى
ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او
خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى
النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما
وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد
الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس
فى الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى
اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى
اى تعطنى منك الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل
والا فانى عاذر عما صدر عنى من الابرام وشكور لما صدر عنك من
الاصغاء الى المدائح او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن
الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اى قول الغزى بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء
للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح
حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون
فى رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المطلع وجميع فواتح السور
وخواتمها واردة على احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت
الى ... جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن
ولطائف الاشارات ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت
الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين
ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من

ايضا لا تخلو عن هذه الاشارات

الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع وتشوق الى شيء آخر وكيف
وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح
بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك
كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم
وقوله تبت يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا وقع اواخر بعض السور
مثل قوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر
ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام
المذكورة في علمي المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره
ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به
الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع عليها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا
جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت
الاحوال وتقاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن
وتتابع حوادث اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا [illegible] من الله
جلت كلمته وفقنا للاتمام ورزقنا الفوز بهذا المرام وقد
اتفق الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من
صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله
من الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثامن من رمضان
الواقع في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة [illegible] ثانية
خوارزم حماها الله تعالى عن البليات [illegible] الحمد
على التوفيق ومنه الهداية الى [illegible] الطريق
والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى
آله واصحابه ذوي النفوس الزكية
وسلم تسليما كثيرا وقد وقع الفراغ
من كتابته على يد العبد [illegible]
[illegible] الباري [illegible]
[illegible]

857

